

قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

العدد الخامس أبريل 2017



قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي يصدر عن مركز الحضارة للدراسات السياسية

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

إشراف/ د.نادية محمود مصطفى

مدير التحرير/ أ.مدحت ماهر

سكرتير التحرير/ أ.مروة يوسف

العدد الخامس أبريل2017

محتويات العدد

رؤية معرفية:

ملف العدد: تعاضد أشكال المقاومة الحضارية:

عروض كتب ومقالات:

رؤية معرفية

الهجمات على الأمة وأنماط المقاومة الحضارية:

بين الذاكرة التاريخية والجديد منذ الثورات العربية

د.نادية محمود مصطفى[*]

مقدمة[**]:

تعرضت الأمة العربية الإسلامية على مدى تاريخها لهجمات خارجية، سواء في مراحل القوة والفتوح والوحدة أو مراحل الضعف والتراجع والتجزئة. وفي حين نجحت الأمة في استيعاب الهجمات العسكرية الخارجية والتصدي لها في مراحل متقدمة، فلقد واجهت الفشل في التصدي في مراحل أخرى لاحقة حتى اكتمل الهجوم والاستقطاع والاحتلال.

ولم يكن البُعد الداخلي في أوطان الأمة وكياناتها وكذلك البينيّ – أي فيما بين هذه الأوطان – بعيدًا عن هذا الخارجيّ؛ سواء في انكساره أولًا أو تغلبه عسكريًا لاحقًا.

كذلك، وهو الأهم، لم يكن تصدي الأمة للهجوم العسكري أو الهزيمة أمامه بمعزل عن باقي عناصر القوة والفعل أو عناصر الضعف والتخاذل: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية—القيمية. والأكثر أهمية هو أن مقاومة الأمة للتهديد من الخارج ومن الداخل أيضًا ظلت سمة مستمرة وإن تنوعت درجاتها وطبيعتها ومستوياتها داخليًا وخارجيًا.

ومن ثم فإن إعادة قراءة تاريخ الأمة، في مراحله المتعاقبة وفي تفاعله مع تواريخ الأمم الأخرى، يجب ألا تكون قراءة اختزالية جزئية، عسكرية أو سياسية، داخلية أو خارجية؛ ولكن يجب أن تكون قراءة حضارية كلية شاملة. فالهجمات والتحديات والتهديدات كانت حضارية شاملة وليست عسكرية فقط أو خارجية فقط، والاستجابات والمقاومات كانت أيضًا حضارية سواء الداخلية منها أو الخارجية، كما لم تنقطع على مدار هذا التاريخ وبأشكال وأنماط متنوعة، وفقًا للسياقات الوطنية والإقليمية والعالمية المتغيرة.

إن الذاكرة الباقية والممتدة عن تاريخ الأمة تنضح باستمرار الرسالة والدعوة والجهاد والإصلاح والمقاومة في إطار الأمة والحضارة وفقًا للقيم والمقاصد والسنن وانطلاقًا من العقيدة والشريعة[1]، ويقدم فقه هذه الذاكرة دلالات مهمة للراهن سواء عن حالة الهجمات (تحديًا أو تهديدًا) أو عن حالة المقاومة الحضارية سواء في ظل القوة أو الاستضعاف.

وبناء عليه، فإن فهم "الواقع الراهن" للأمة لا يستقيم بدون استدعاء الذاكرة الحضارية للأمة، هكذا تعلمنا من أعلام المنظور الحضاري[2]، ولذا فإن حالة الثورات المعاصرة العربية والثورات المضادة لها، حالة تختبر هذه الذاكرة وتكشف عن سُننها، سواء فيما يتصل بالجديد في الهجمة الحضارية أو الجديد في جانب المقاومة الحضارية أيضًا لهذه الهجمة.

وإذا كان تراث فكرنا الحضاري الحديث والمعاصر ممتلئًا بنماذج تحليل هذه الثنائية (الهجمة– المقاومة)، فإن حُسْن التصدي للهجمة الراهنة يقتضي تحديد ما الجديد فيها، على ضوء ثراء دلالات الذاكرة التاريخية وما تقدمه من العبر.

---

[*] أستاذ العلاقات الدولية المتفرغ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، ومدير مركز الحضارة للدراسات السياسية.

[**] أ. د. نادية محمود مصطفى، مقدمة "الهجمات الحضارية على الأمة وأنماط المقاومة: بين الذاكرة التاريخية والجديد منذ الثورات العربية، (في) د.نادية مصطفى، د.سيف الدين عبد الفتاح، (إشراف عام)، **حولية أمتي في العالم (العدد الثالث عشر)** المشروع الحضاري الإسلامي: الأزمة والمخرج، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، تحت الطبع).

1 انظر سباعية القيم التي نظمها أ. د. سيف عبد الفتاح تأسيسًا لرؤية إسلامية حضارية عن العلاقات الدولية في: د. سيف عبد الفتاح: "مدخل القيم: إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام" (في): نادية مصطفى (إشراف)، **مشروع العلاقات الدولية في الإسلام**، الجزء الثاني، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996).

[2] حول قراءات في نماذج من الفكر الحضاري المقاوم، لأمثال: مالك بن نبي، د. حامد ربيع، د. منى أبو الفضل، المستشار طارق البشري، د. محمد عمارة، علي شريعتي، انظر على سبيل المثال: د. نادية محمود مصطفى (محرر)، **في تجديد العلوم الاجتماعية: بناء منظور حضاري مقارن الفكرة والخبرة**، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير للثقافة والعلوم، 2016) الجزء الثالث، الحضاري: المفهوم والمنظور في العلوم الاجتماعية ولدى نماذج فكرية معاصرة.

ونجد هنا مقولة أساسية مفادها الآتي: أن الثورات المسلحة المضادة للثورات الشعبية السلمية منذ 2011 ليست مجرد هجمة عسكرية من النظم المتكلسة المتهاوية والقوى الخارجية المساندة لها، بل هي موجة من الهجمة الحضارية المعاصرة التي تواجهها الأمة العربية والإسلامية منذ 1991 (نهاية الحرب الباردة والقطبية الثنائية والصراع الأيديولوجي التقليدي)، والتي ينضفر فيها الداخلي والخارجي بقوة وكذلك السياسي-العسكري والديني الثقافي بدرجة أقوى، ويتعرض خلالها المشروع الحضاري الإسلامي، وكذلك كل مشروعات الاستقلال والتحرر الوطني والقومي لتحدٍّ جديد، وتمثِّل هذه الموجة في مجموعها مفصلًا من مفاصل تطور وضع الأمة العالمي ومن تطور المشروع الحضاري الإسلامي عبر تاريخ الأمة.

ولقد واجهت الثورات الشعبية السلمية منذ 2011 هجمةً لاحتوائها وإجهاضها؛ هي حلقة من مسلسل معاصر من الهجمات، دشنته نهايات القرن الـ20م (14هـ) وبدايات القرن الـ21 (15هـ)، في إطار عملية إعادة تشكيل توازنات القوى العالمية والإقليمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية. وحلقات المسلسل المتوالية منذ 1991 أفرزت وطأة التدخل الخارجي في الأمة بالتعاون مع حلفائه من الداخل العربي والإسلامي. كما أبرزت صعودًا متكررًا للعلاقة بين الديني-الثقافي وبين السياسي، سواء في الهجمة أو المقاومة وصولًا إلى تحدي "المشهد الراهن" أي مشهد الصدام بين قوى الثورات وقوى الثورات المضادة وفي قلبه التحدي - بل التهديد - الذي يواجه المشروع الحضاري الإسلامي للأمة بصفة خاصة.

ولذا فالسؤال الذي يفرض نفسه بقوة على أصحاب "المشروع الحضاري الإسلامي"، باعتبارهم رافدًا من روافد الثورة الشعبية السلمية، فكرًا وحركة، التي تتصدى للاستبداد والظلم الذي يواجهها أكثر من غيرها من روافد الثورة، مأزقًا معاصرًا، وهو سؤال مزدوج عن جديد الهجمة والمقاومة ما الجديد في هذه الهجمة منذ اندلا ع الثورات وخاصة مع صعود الثورات المضادة؟ وما الجديد في أنماط المقاومة؟ وما درجة فعاليتها؟

أي بعبارة أخرى، ما الجديد في هذه المرحلة من مراحل "الأزمة الحديثة" التي تواجهها الأمة منذ أكثر من قرن منذ أن وصل تداعيها وانحدارها الحضاري ذروته وإن لم تنقطع خلالها أنماط المقاومة؟

إن الإجابة عن هذا السؤال لا تتحقق بفقه الواقع الراهن فقط ولكن تتطلب استدعاء ركائز وحلقات الذاكرة الحضارية التاريخية وما تقدمه من دروس وخبرات. لما لهذه الذاكرة من أهمية في تقدير وتقييم طبيعة الراهن من حيث طبيعة ودرجة كل من التهديد والاستجابة المطلوبة. فالعلاقة بين التاريخي والراهن علاقة عضوية بقدر العلاقة بين الداخلي والخارجي، والمادي والقيمي.

فأهمية الذاكرة الحضارية التاريخية تأتي من خلال تقديم رؤية كلية شاملة (من واقع الذاكرة التاريخية) لتحديد ما الجديد في الخطر، وفي المقاومة خلال هذه الأعوام الخمسة الفائتة (2011 - 2016) سعيًا نحو رؤية استراتيجية عن كيفية استمرار المقاومة خدمةً لأهداف الثورات وتصديًا للثورات المضادة التي تتدثر بها الهجمات الخارجية في طورها الراهن، وهو ما سيتم تفصيله كما يلي:

في أهمية الذاكرة التاريخية الحضارية للأمة: نحو تجديد الوعي الجماعي الحضاري ونحو الجديد في فقه الواقع

يستدعي مفهوم الذاكرة التاريخية الحضارية وتوظيفها في التحليل السياسي منظومة من المفاهيم المتشابكة: الزمان والمكان في تطورهما المتفاعل وأهمية النظر والتدبر في التاريخ، نهايات القرون وبدايات القرون ومفاصل الانتقال والتغيير في التواريخ الحضارية للأمم، تغير مسائل القضايا بتغير المساحات الزمانية والمكانية وتغير الأسباب، الرؤية الكلية المنظومية متجاوزة التفاصيل نحو الخصائص والأنماط الكبرى، مفهوم الأنماط، ومفهوم النماذج التاريخية الدالة على التغيير في التفاعلات، أزواج مفاهيم التحديات/ الاستجابات، الهجمات/ المقاومات، التهديدات/ التصدي، مفهوم الحضاري الجامع الشامل المنظومي بين ثنائيات وثلاثيات متكاملة: الداخل/ الخارج (الوطن — الأمة — العالم) العسكري/ السياسي والاقتصادي، السياسي/ الديني والثقافي؛ وأخيرًا التحليل

الحضاري الدولي وأنماط التفاعلات الحضارية: التفوق الحضاري، القوة الحضارية، الاستيعاب الحضاري، الخلل الحضاري، الانحدار الحضاري، الانهيار الحضاري.

ويغلف مجموعات هذه المفاهيم وغيرها ويختبرها إشكالية العلاقة بين الفكر والممارسة، على صعيد فقه التاريخ وصولًا إلى فقه الواقع الراهن. وينبثق عن هذه المجموعات من المفاهيم المتراكمة، إطار نظريّ مركب عن "الذاكرة الحضارية للأمة"، يمكن أن تستند إليه دراسة العديد من التحولات المعاصرة وقضاياها وعلى رأسها "الثورات والثورات المضادة في المنطقة العربية".

إن الذاكرة التاريخية الحضارية عن الهجمات على الأمة من الخارج ومن الداخل تقدم الكثير من الخبرات والنماذج والمفاصل التي تستدعي ضرورة الانتباه إلى ما يلي:

1-التشابك بين ثلاث منظومات من المفاهيم المتحاضنة والمتكاملة وهي: (1) منظومة حالات الفعل الحضاري للأمة: تدافعًا أم صراعًا أم تعاونًا بأدوات الحرب أو السلم. (2) منظومة وسائط وسبل الفعل الحضاري: الجهاد، التجديد، الإصلاح، التغيير، الثورة، الحوار. (3) منظومة مخرجات الفعل الحضاري: القوة الحضارية، الشهود الحضاري، الهيمنة الحضارية، العالمية الحضارية، الجمود الحضاري، التراجع الحضاري، الاستلاب الحضاري، التشوه الحضاري، الاختلال الحضاري والانحدار الحضاري ثم السقوط الحضاري، التداول الحضاري، النهوض الحضاري.

والعلاقات داخل كل منظومة وفيما بين المنظومات الثلاث علاقة وشيجة وشرطية وليست حتمية خطية صاعدة أو هابطة. تجسدت هذه العلاقات عبر تاريخ الأمة باختلاف الزمان والمكان في مصفوفات مركبة (يحتاج اكتشافها إلى دراسات مقارنة عديدة) تختبر مقولة أو سُنّة أن المقاومة الحضارية عملية مستمرة في تاريخ الأمة، ليس في مواجهة "الخارج" فقط ولكن داخليًا أيضًا، فالإصلاح والتجديد أو الثورة ليست داخلية بالأساس ولكن تتجه للخارج.

2-الهجمات قد تكون مجرد تحدٍّ للأمة يتطلب استجابة تقدر عليها الأمة أو قد تصل لدرجة التهديد حين يشتد التحدي ولا تصبح الأمة قادرة على التصدي له؛ وهو الأمر الذي يتطلب حينئذ شحذ المقاومة باختلاف أنماطها حتى لا ينقلب الخلل في الموازين الحضارية إلى استيعاب واستلاب كامل وليس مجرد هزيمة عسكرية.

ذلك أن الهجوم العسكري، انتصارًا أو هزيمة، ليس هو المحكّ الأساس في الهزيمة الحضارية أو السقوط الحضاري أو الاستبدال الحضاري؛ ومن ثم فإن مفاصل المسار التاريخي للعلاقات الخارجية للأمة تكشف عن تواريخ هزائم عسكرية تم استيعابها وتجاوزها والتغلُّب عليها، والعكس صحيح. والمحكّ كان القدرة الحضارية الذاتية في الاستجابة والمقاومة أو الخلل والعجز الحضاري؛ والمحك الثاني الأكثر أهمية هو ماهية التدخل الخارجي ودرجته وطبيعته وقدرته على "تقسيم صف الأمة" واختراقها من الداخل بأدوات أخرى غير الأداة العسكرية، وخاصة الأداتيْن الاقتصادية والثقافية. وتتغيّر أساليب وأدوات وأنماط هذا التدخل عبر المسار التاريخي وفق محددات عدة؛ من أهمها طبيعة النظام الدولي-العالمي القائم. فلا يمكن فهم الذاكرة التاريخية للأمة دونما القيام بأمرين: من ناحية أولى: فهم الارتباط بين ماهية طبيعة النظام العالمي القائم في كل مرحلة وبين الأبعاد الداخلية وبين الأبعاد البينية لمكونات الأمة؛ أي ضرورة الربط بين ثلاثية: حالة القوة أو الضعف، حالة الوحدة أو التجزئة وحالة الشهود أو التراجع أمام الهجمات الخارجية. ومن ناحية أخرى: الرؤية من خلال منظور حضاري للظواهر يجمع –كما سبق القول - بين أبعاد الداخل والخارج وبين القيمي والمادي، وبين الرسمي وغير الرسمي، وبين الفكري والحركي. فالهجمات الحضارية ليست عسكرية فقط وليست من الخارج فقط، وليست تستهدف عناصر القوة المادية فقط.

3- وتتعدد رؤى أعلام فكر الأمة الحضاري حول أهمية وضرورة استدعاء الذاكرة التاريخية وفهم دلالاتها المعاصرة شحذًا للوعي الجمعي للأمة نحو "فقه المقاومة الحضارية" انطلاقًا من أصول الفقه الحضاري.

فإذا كان حامد ربيع اعتبر التاريخ معمل الباحث السياسي، فإن التاريخ الإسلامي لديه هو تاريخ التراث الإسلامي: فكرًا ومؤسساتٍ وخبراتٍ متميزة تمثل مصدرًا أصيلًا للتنظير السياسي من منظور إسلامي؛ أي لبناء قواعد وأسس جديدة للتنظير السياسي من مصادر إسلامية وليس مصادر غربية فقط[1].

والتاريخ لدى طارق البِشريّ[2] هو تاريخ الأمة الذي يبين لماذا نحن أمة؛ أي يثبت وجود الأمة وانتماءنا إليها، وهو الذي يكشف أنماط العلاقة مع الآخر مستعمِرًا ومحتلًا وفارضًا للتبعية ومستهدِفًا الاستبدال الحضاري، وهو الذي يعرض خبرات وتجارب الإصلاح والتجدد المستمرة في الأمة في مواجهة العدوان الحضاري عليها من الخارج، إنه التاريخ الذي ينعش الإدراك بالوجود الإسلامي الجمعي وبالذات الحضارية ولإدراك المميز الثقافي وإثرائه له بالتنوع، إنه تاريخنا وليس تاريخهم الذي يجب أن ننطلق منه مدركين أنه بقدر ما لا يوجد تاريخ عالمي واحد (هو تاريخ الغرب من مركزية غربية) بقدر أن تعدد التواريخ القطرية والجزئية في عالمنا الإسلامي أشد خطورة على الرؤية الكلية عن تاريخ الأمة من فكرة التاريخ العالمي، إنه التاريخ الذي يبرز كيف أن التجدد في التيارات الفكرية الإسلامية ومدارسها هو قرين التغير في الأحداث الكبرى التي تطغى على الأمة وخاصة في مراحل الخلل والانحدار الحضاري واشتداد الهجمة الخارجية[3].

وينبه د. المهدي المنجرة – المفكر المغربي –[4] إلى أنه ليس هناك أمة بدون ذاكرة حضارية جماعية. فمن الضروري فهم دور وفعالية التاريخ الحضاري؛ لأن التقدم كله مبنيّ على الذاكرة، والذاكرة أمر أساس وأصل كلمتها من القرآن وكذلك المقابل لها أي النسيان.

ويرى د. المنجرة أن من أهم ذاكرات الأمة التي لا يجوز نسيانها، ذاكرة الهجمات الخارجية والاستعمارية. ويتخذ مثالًا لذلك مرحلة التسعينيات من القرن العشرين، وهو يكتب عن العدوان على العراق 1991 بعد عدوانها على الكويت، فُيذَكِّر

---

[1] انظر الآتي:

- د. نادية محمود مصطفى: **قراءة في أعمال د. حامد ربيع عن العلاقات الدولية والسياسية الخارجية**، (في): د. حسن نافعة ود. عمرو حمزاوي (محرران)، أعمال ندوة قراءة في تراث حامد ربيع، (جامعة القاهرة: قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004).
- أحمد ابن أبي الربيع، **سلوك المالك في تدبير الممالك**، حامد ربيع (تحقيق وتعليق وترجمة)، (القاهرة: دار الشعب، 1983).
- د. حامد ربيع، **مدخل في دراسة التراث السياسي الإسلامي**، د. سيف الدين عبد الفتاح (مراجعة وتحقيق)، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007).

[2] انظر في أعمال البشري على سبيل المثال:

- طارق البشري، سلسلة المسألة الإسلامية المعاصرة، (القاهرة: دار الشروق) سبعة أجزاء، صدرت على التوالي، وهي:
  1- الملامح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر (1996).
  2- الحوار الإسلامي العلماني (1996).
  3- الوضع القانوني بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي (1996).
  4- بين الإسلام والعروبة (1998).
  5- بين الجامعة الدينية والجامعة الوطنية في الفكر السياسي (1998).
  6- منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الإسلامي (2005).
  7- ماهية المعاصرة (2005).
- طارق البشري، **التجدد الحضاري: دراسات في تداخل المفاهيم المعاصرة مع المرجعيات الموروثة**، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015).
- طارق البشري، **مقدمات الحكيم البشري: أمتي في العالم**، سلسلة الوعي الحضاري (7)، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير للعلوم والثقافة، 2014).

[3] إن البشري، الحكيم القاضي تبرز إسهاماته الفكرية المتتالية في سياقها التاريخي مستدعية لطبيعة كل مرحلة تاريخية وتحدياتها، فالعملية التاريخية الممتدة للأمة هي حاضنة فكر البشري الاجتماعي والثقافي والسياسي بل والقضائي.

انظر قراءتي لموضع التاريخ من البناء الفكري للبشري في: د. نادية محمود مصطفى، **قراءة في البناء الفكري لطارق البشري**، (في): إبراهيم البيومي (محرر)، **أعمال ندوة الاحتفاء بطارق البشري يوليو (1998)**، (القاهرة: دار الشروق، 2000).

[4] د. المهدي المنجرة، **الحرب الحضارية الأولى**، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الخامسة، 1995)، ص ص 109- 111، ص ص 123-124.

بمغزى ضرب بغداد 1991. والذاكرة التي يستدعيها المنجرة ليست ذاكرة الهجوم على الأمة بالقوة العسكرية ولأهداف سياسية واقتصادية فقط، ولكن يُذَكر بالأساليب الثقافية العلمية المستخدمة لمحاربة الإسلام وقيمه في إطار مخطط ما بين قوى الاستعمار الجديد وعملائه في المنطقة؛ مخطط من أجل هيمنة حضارية ومحاربة القيم المحلية العربية الإسلامية، وإنشاء ذاكرة ممسوخة، والشعوب أساسًا هي القادرة على المواجهة و"بالذاكرة الشعبية يكتب التاريخ ويتمهد المستقبل". بعبارة أخرى المهم، لدى المنجرة، عند رصد الذاكرة الحضارية هو الانتباه لتطور نمط الهجوم وأدواته وتطور أنماط المقاومة المطلوبة.

4-أن الاقتراب من "الذاكرة الحضارية" متعدد الطرائق والمداخل؛ ومن بينها مدخل الجمع في التحليل النظمي للعلاقات الدولية بين تاريخ الأمة والتاريخ الدولي وبين أبعاد الفكر والممارسة، في نطاق بناء منظور إسلامي للعلاقات الدولية وتفعيله وتشغيله ضمن نطاق البحث والتفكير في أوضاع الأمة المعاصرة[1]. والتاريخ المستهدف هو الحضاري الشامل، ليس العسكري أو السياسي فقط ولكن الفكري أيضًا بأبعاده الخارجية والداخلية، ناهيك عن أنماط التفاعلات الإسلامية الدولية الممتدة. ويقع التاريخ الإسلامي في قلب هذا الاهتمام لأكثر من هدف ولأكثر من غاية؛ من أهمها: استخلاص أنماط ونماذج تاريخية عن ثلاثة مجالات محورية: حالة القوة أو الضعف في الداخل الحضاري، حالة الوحدة أو التجزئة بين مكوناته، إدارة العلاقة حربًا أو سلمًا مع بقية العالم؛ ومن ناحية ثانية استكشاف قواعد صعود وانحدار الأمة دوليًا، وتطور حالة إدراك علماء الأمة لحالها وحال علاقاتها الخارجية ومواضع الهجوم عليها، تطور حالة التفكير في كيفية الإصلاح والنهوض من جديد.

ولم تكن غايات هذه الجهود العلمية نظرية أو فكرية فقط، ولكن غاياتها النهائية خدمة الحركة والممارسة بإعادة الاعتبار للذاكرة الحضارية عن تاريخ أمتنا بحثًا في حالة "المقاومة الحضارية" بصفة عامة، كعملية مستمرة تقوم بها الأمة بأشكال عدة.

فمع توالي وتراكم مشاركاتي العلمية الجماعية أو المنفردة في مجال القضايا الدولية المعاصرة وفي قلبها قضايا العالم الإسلامي، تأكد لي ما مفاده[2]: **أن الذاكرة التاريخية الواهية أو المشوَّهة هي آفة خطيرة لا تقل خطورة عن آفات أخرى تعاني منها شعوبنا العربية الإسلامية. ويتم توظيف هذه الذاكرة الواهية أو المشوهة لإحكام الاستبداد السياسي والتبعية الاقتصادية والاستلاب الحضاري.**

ولا يصدُق هذا الوضع على المساحات الوطنية فقط، ولكن يصدق أيضًا على مساحات العلاقات بين مكونات الأمة من الشعوب والحكومات، وكذلك مساحات العلاقات مع بقية "العالم".

ولهذا، لم يكن الكفاح النظري باستدعاء التاريخ الإسلامي، إلى جانب التواريخ الحضارية للآخرين في عملية التنظير الدولي الحضاري المقارن، هو الكفاح الوحيد المطلوب، فلقد كان مطلوبًا أيضًا الاستدعاء المنظَّم للذاكرة التاريخية للحركات الوطنية، أو الصراعات أو تجارب التعاون أو...، فالسياسة ليست إلا التاريخ "الراهن" الذي لا ينفصل عن التاريخ "السابق". ومن ثم، فإن تعميق فهم الأوضاع الراهنة للعالم الإسلامي، في مجملها وفي تفاصيلها، يتطلب استدعاء خبرة التاريخ للتدبر في ماهية التحديات والمخاطر والتهديدات الراهنة وسبل الخروج منها.

---

[1] انظر في ذلك:

- د. نادية محمود مصطفى، **العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي: منظور حضاري مقارن**، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير للثقافة والعلوم، 2015)، الجزء الأول.
- د. نادية محمود مصطفى، **العلاقات الدولية في الفكر السياسي الإسلامي: الإشكاليات المنهاجية وخريطة النماذج الفكرية ومنظومة المفاهيم**، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2013).

[2] د. نادية محمود مصطفى، **العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي: منظور حضاري مقارن**، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-23.

إن تراثنا هو تاريخ الفكر والمؤسسات والرموز والتفاعلات؛ أي تاريخ تطبيق الشريعة؛ ومن ثم تاريخ تطور العلاقة بين الأصل الثابت وبين المتغير فقهًا وممارسة. ومن ثم فإن العبرة من استدعاء التاريخ الإسلامي (للتنظير أو للتدبر) تتجاوز العبرة من استدعاء تواريخ حضارية أخرى لا تنطلق أو لا تقوم على مثل "ثابتنا" وأصلنا؛ أي: القرآن والسُّنة أو على مثل أصول المنهاجية الإسلامية.

فالتغيير المستمر بلا ميزان هو سمت أو صبغة دراستهم لتاريخهم، أما صبغة تاريخنا فهي التغير وفق ميزانٍ قِسْط قربًا أو بعدًا عنه، رشادةً أو ضلالًا، والميزان هو الأصل والثابت. ومن هنا أهمية الرؤية المقارنة بين مدارس تفسير التاريخ الإسلامية وغيرها من ناحية، وكذلك أهمية الرؤية المقارنة عن وضع وأهمية ومنهاجية توظيف التاريخ في الدراسات الدولية المقارنة (النظرية منها أو التطبيقية) من ناحية أخرى.

إن التاريخ الإسلامي هو تاريخ حضارتنا، وتاريخ تطور نظم الحكم الإسلامية وتطور العلاقات الدولية وتطور التاريخ الاجتماعي والاقتصادي. إن التاريخ الإسلامي ليس تاريخ الأُسر والملوك والخلفاء فقط ولكنه تاريخ الأمة، إنه ليس التواريخ الجزئية القُطرية فقط (التي سادت وانتشرت في ظل تشرذم الخلافة وبعد سقوطها)، ولكنه التاريخ الشامل للأمة الذي هو جزء حيّ من التاريخ العالمي. فالأخير ليس تاريخ المركزية الأوروبية المدّعية للعالمية، كما أنه ليس تاريخًا واحدًا للعالم ولكنه تاريخ كافة الدوائر الحضارية في تفاعلاتها الكبرى وخلال صعود أو هبوط كل منها.

إن التاريخ الإسلامي ليس تاريخ الحروب والمعاهدات فقط، ولكنه أيضًا تاريخ التفاعلات السلمية بين الشعوب والدول الإسلامية وغيرها من شعوب ودول العالم سواء في دورات القوة أو الصعود أو دورات الضعف والخبو.

إن التاريخ الإسلامي ليس تاريخ تطور هياكل توزيع القوة العالمية بين المسلمين وغيرهم فقط، ولكنه تاريخ التفاعلات الحضارية في منظومة متكاملة من الهياكل والمؤسسات ومنظومات القيم والأفكار.

إن للتاريخ الإسلامي قراءات تختلف باختلاف المنظورات: الماركسية، القومية، الليبرالية، الإسلامية. ومن ثم تفسير التاريخ الإسلامي، سواء في مفاصل تطوره الكبرى، أو أحداثه الجزئية، ليس تفسيرًا واحدًا، ولكنه متعدد الجوانب. ويتم توظيف كل تفسير توظيفًا سياسيًا في الصراعات السياسية الوطنية أو الإقليمية. ورغم ذلك يظل لدور التاريخ، في النظرية أو الحركة الدولية ضرورته وأهميته؛ وهو الأمر الذي يتطلب منهاجية حضارية في استدعاء التاريخ بحثًا في ركائز الذاكرة التاريخية وخاصة الحضارية الكلية.

5-وإذا كانت مداخل علماء الأمة – السابقة الإشارة إليها – إلى التاريخ قد تنوعت، إلا أنها أجمعت على أهمية التاريخ؛ ومن ثم أهمية دور الذاكرة الحضارية[1]. فنحن لا نتذكر الماضي لذاته فقط ولكن دائمًا لسبب أو لاستراتيجية معينة، وتتعدد النماذج الفكرية التي تعكس "الرؤية الإسلامية للزمن والتاريخ وللذاكرة المقرونة بالشريعة والأمة والحضارة". فهذه العناصر هي ميزان استدعاء التاريخ لعرض الحاضر عليه أو للتدبر فيه خدمة لحاضر الشريعة والأمة والحضارة،

---

[1] انظر أيضًا على سبيل المثال:

- أنتوني بلاك، **الغرب والإسلام: الدين والفكر السياسي في التاريخ العالمي**، د. فؤاد عبد المطلب (ترجمة)، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 394، نوفمبر 2012) تقديم المترجم ص ص 7-41.
- د. جاسم سلطان، **الفكر الاستراتيجي في فهم التاريخ (أداة فلسفة التاريخ)**، سلسلة أدوات القادة (3) (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015).
- د. مسفر بن علي القحطاني، **الوعي الحضاري: مقاربات مقاصدية لفقه العمران الإسلامي**، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة 2، 2013).

مستفيدين بذلك من سنن الله التي انطبقت على مسار التاريخ وتشرح لنا كيف نفهم تطوره[1] خدمة للحاضر والواقع والمستقبل.

وفي هذا تتقابل أو تتضاد أو تتقاطع أحيانًا هذه الرؤية مع رؤى ذات جذور حضارية غربية منبثقة عن تقاليد يهودية مسيحية أو علمانية، عن "الذاكرة الحضارية"[2]. وهي في مجموعها رؤى من واقع تقاليد حضارات عدة؛ ما عدا الحضارة الإسلامية. ومن ثم فيغلب عليها المدخل الأسطوري، الماضوي، الشعبوي، الطقوسي، الفردي-الجماعي، المتغير والمتأرجح (الدوراني أو الخطي) بلا ميزان ثابت مثل الشريعة ومصدريها القرآن والسُّنة. فمعنى الزمان ومعنى التاريخ وفق هذه المصادر الغربية وما يتفرع عنها لابد أن يقود إلى معنى مغاير للرؤية الإسلامية عن "الذاكرة الحضارية" ووظائفها وأدوارها: مفاده "استرجاع الماضي المتأصل والمتعمق في الذات الحضارية" لتكون بمثابة انطلاقة التطور في الحضارة أو تكون مجرد الأساس والقاعدة للاستمرارية الحضارية، أو مجرد تحويل الماضي إلى أسطورة، أو مجرد ذكرى مؤصلة تضع الزمن الحاضر على أنه امتداد طبيعي للماضي، أو مجرد ذاكرة مضادة للحاضر تساعد على إدراك أوجه النقص في الزمن الحاضر مقارنة بزمن ماضٍ كان يحمل سمات عصر بطولي وعلى نحو يبرز القطيعة بين ما كان موجودًا وما هو موجود الآن، وصولًا إلى تأصيل الزمن الحاضر كما هو وقبوله أو التساؤل حوله والمناداة بالتغيير والانقلاب عليه وجذوره التاريخية أيضًا.

ومن ناحية أخرى، قد تتقاطع الرؤية الإسلامية عن الذاكرة الحضارية مع رؤى "حضارية غربية" في أن استدعاء الذاكرة هو أحيانًا نوعٌ من المقاومة[3]. فالمقاومة وفق الذاكرة الحضارية الإسلامية قائمة دائمًا في تاريخ الأمة، وتتعدد أدوارها بتعدد التهديد ويظل ميزانها واحدًا: "الحفاظ على الشريعة والأمة والحضارة"، فهي الأمة "الدائمة" — في أشكال متعددة – بدوام مصدرها؛ وهو "القرآن"، والرسالة للعالمين في كل زمان ومكان.

ولهذا، فبقدر ما تعددت أشكال وطبائع الهجوم عليها على مر تاريخها وأحوالها قوة ووحدة وفتحًا وشهودًا أو ضعفًا وتفككًا وتراجعًا ومشهودية، بقدر ما لم تنقطع أشكال المقاومة الحضارية قوة أو ضعفًا.

فما الذي تقدمه الذاكرة التاريخية من خبرات المراحل المتتالية؟ وأين موقع الحاضر القائم من هذه المراحل؟ وما الجديد في التهديد والمقاومة في مرحلة ما بعد الثورات؟

وأخيرًا، فإن التقديم الموجز السابق عن مفهوم الذاكرة التاريخية ومقتضيات دراستها وأهميتها يستدعي لنا مفهوم "مفاصل ونقاط التحول الكبرى في الهجمات الحضارية على العالم الإسلامي"، سواء من حيث حالة الأمة والنظام العالمي برمته من ناحية، وماهية هذه الهجمات ودرجة ما تمثله من تحدٍّ أو تهديد من ناحية أخرى، وأنماط المقاومة المتتالية المتغيرة ولكن الدائمة والمستمرة من ناحية ثالثة.

وهذا المفهوم يرتبط بمفهوم نهايات وبدايات القرون ودلالاتها استنادًا في جانب منه إلى الحديث الشريف: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة مَنْ يجدد لها دينها". حيث يتضح من التحليل النظمي الدولي للتاريخ الإسلامي[4] أنه يمكن

---

[1] انظر هذه الرؤية للزمن والتاريخ في سياق مدارس التفسير الإسلامي للتاريخ في:

- د. عماد الدين خليل، **التفسير الإسلامي للتاريخ**، (بيروت: دار العلم للملايين، 1981).
- د. عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

[2] حول هذه الرؤى الغربية ذات الأصول اليهودية المسيحية وعن أنواع الذاكرة الحضارية ووظائفها، انظر على سبيل المثال: يان أسمن، **الذاكرة الحضارية: الكتابة والذكرى والهوية السياسية في الحضارات الكبرى الأولى**، عبد الحليم عبد الغني رجب (ترجمة ومراجعة)، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب 2012)، ص ص 100-143.

[3] المرجع السابق، ص ص 144-149.

[4] كما قدمته أعمال: د. نادية محمود مصطفى (إشراف)، **مشروع العلاقات الدولية في الإسلام**، (القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، اثنا عشر جزءًا، 1996).

التمييز بين مفاصل تاريخية مهمة امتدت من نهايات قرن إلى بداية القرن التالي وشهدت تحولات مهمة سواء على صعيد الداخل الإسلامي (تعاقب سقوط وصعود الخلافات أو الدول الإسلامية الكبرى مثلًا) أو مستوى البيني من مكونات الأمة (الوحدة أو التفكك أو التقسيم أو التجزئة) أو على مستوى علاقات الأمة بالخارج (الحملات العسكرية، النفوذ والسيطرة، الاحتلال، التبعية الاقتصادية والثقافية...).

وجميعها كانت مفاصل في التحديات الهيكلية للأعمدة الفقرية وأعصاب الأمة المادية منها وغير المادية: الأرض، النظم، الثروة، العقول والقلوب، والأهم: "العقيدة".

وبالنظر إلى القرون الخمسة الأخيرة، منذ نهاية القرن الخامس عشر الميلادي، القرن التاسع هجريًّا، على سبيل المثال، وهي المعروفة بقرون "الأزمة" (بدايةً وتناميًا وذروةً...)، يمكن التمييز بين عدد من المفاصل في تطور التوازنات العالمية بين مراكز القوة الإسلامية ومراكز القوة الغربية وجميعها اقترنت بنهايات قرن وبدايات قرن؟ وجميعها اقترنت بأحداث ووقائع شديدة الدلالة بالنسبة لهذه التوازنات وفي التحولات، وفي الهجمات مع صعود منحنى القوة الحضارية الغربية، وبداية منحنى انحدار القوة الحضارية الإسلامية بعد وصولها إلى الذروة وصولًا لذروة الأزمة مع نهاية القرن الثالث عشر هجريًا والتاسع عشر ميلاديًا وبداية القرن الرابع عشر هجريًا والقرن العشرين ميلاديًا.

وهذه المفاصل التاريخية هي[1]:

1- (1492-1517): بداية بالكشوف الجغرافية وسقوط غرناطة (استكمالًا لسقوط الأندلس التدريجي) واستنزاف التحرك العثماني غربًا في أوروبا وتحوله نحو الجنوب وضم مصر والشام والصدام مع الصفويين.
2- (1570- 1606): اشتداد الصدام العسكري العثماني-الأوروبي وبدايات جمود الفتوح العثمانية بل وتراجعها من معركة ليبانت 1570 إلى معاهدة زيتفاتوروك 1606.
3- (1699- 1715): الهزائم العسكرية العثمانية وأول استقطاع للأراضي في معاهدة كوكينارجا إلى بداية إدخال الإصلاحات في المركز العثماني نقلًا عن الغرب.

سواء ما يتصل بالإطار النظري لهذا التحليل في الجزء السابع (مدخل منهاجي لدراسة التطور في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي) أو التطبيق على العصور الإسلامية المتتالية:

- الجزء الثامن (الدولة الأموية.. دولة الفتوحات).
- الجزء التاسع (الدولة العباسية: من التخلي عن سياسات الفتح إلى السقوط).
- الجزء العاشر (العصر المملوكي: من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية).
- الجزء الحادي عشر (العصر العثماني: من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية).
- الجزء الثاني عشر (وضع الدولة الإسلامية في النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة العثمانية).

[1] انظر التفاصيل في:

- د. نادية محمود مصطفى، **مشروع العلاقات الدولية في الإسلام**، مرجع سبق ذكره، الأجزاء:
  1- الجزء العاشر (العصر المملوكي: من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية).
  2- الجزء الحادي عشر (العصر العثماني: من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية).
  3- الجزء الثاني عشر (وضع الدولة الإسلامية في النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة العثمانية).
- وانظر خلاصة تحليل هذه المفاصل في:
- د. نادية محمود مصطفى، **العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي: منظور حضاري مقارن**، مرجع سبق ذكره، ص ص37-417.

انظر أيضًا:

- د. نادية محمود مصطفى، العصر المملوكي من تصفية الوجود الصليبي حتى بداية الهجمة الأوروبية الثانية، والعصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، في: مجموعة مؤلفين، د. سمير سليمان (إشراف)، **موسوعة تاريخ العلاقات بين العالم الإسلامي والغرب**، (طهران: المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، إيران، ط1، 2010) ص ص(256-191)، ص ص(369-257).

4- (1789- 1815): اندلاع الثورة الفرنسية وتغير التوازنات الأوروبية وامتداد التنافسات الأوروبية إلى قلب العالم الإسلامي واقتطاع جديد من الإمبراطورية العثمانية وتوازن أوروبي جديد وفق مؤتمر فيينا.

5- (1884- 1914): التنافسات الاستعمارية وعواقب الثورة الصناعية على موجة الاستعمار الثانية، وانهيار توازن القوى المتعددة واندلاع الحرب العالمية الأولى بعد فشل تسويات مؤتمر برلين 1884.

6- (1991-....): موجات ثلاث من الحروب الحضارية (1991-2001)، (2001-2011)، (2011-....) عبر أرجاء الأمة في ظل تداعيات نهاية الحرب الباردة، وعواقب هجمات2001 واندلاع ما يسمى الحرب العالمية على الإرهاب "الإسلامي".

ويتضح من توالي هذه المفاصل الخمسة الأولى التحول التدريجي في مركز القوة العالمية والحضارية من المراكز الإسلامية، وخاصة العثمانية، إلى المراكز الأوروبية الغربية. فبعد الصمود العثماني في المرحلتين الأوليين تغلب الهجوم الأوروبي في المرحلتين التاليتين، وكانت الخامسة إيذانًا بميلاد نظام دولي مختلف الهيكل والحالة والقيم. وخلال هذه المراحل وتعاقبها انضفرت الأبعاد العسكرية بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فلم تكن الهزائم العسكرية العثمانية إلا بداية للاتجاه للغرب للنقل عنه حضاريًا وليس عسكريًا فقط، ولم يكن الاحتلال العسكري المتوالي لأرجاء العالم الإسلامي إلا تجسيدًا للضعف الحضاري الذاتي ومن ثم بداية للخلل الحضاري في الداخل والناجم عن الفرض القسري "للغربي" من أعلى في ظل الاحتلال. ولم يكن الاحتلال والتغريب إلا وجهين في عملية ثلاثية الأبعاد حيث كان الوجه الثالث هو التقسيم والتجزئة. ولكن لم تكفَّ المقاومة بأشكال مختلفة في مواجهة هذا الانحدار الحضاري الثلاثي الأبعاد في محاولة للإصلاح والتجديد والنهوض والشهود من جديد؛ ولم يكن ما بعد المفصل الخامس (القرن الخامس عشر هجريًا والقرن الحادي والعشرين ميلاديًا) الأشد قسوة ولكن الأكثر تعرضًا للمقاومة. فلقد اتخذ الانحدار، بعد سقوط الخلافة العثمانية واستكمال احتلال العالم الإسلامي وتقسيمه في تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى وبداية عصر الدول القومية المستعمَرة ثم المستقلة، ملمحين أساسيين لتلك المرحلة هما: المقاومة للاستعمار والتجزئة والتغريب من ناحية، وظهور الحركات والتنظيمات والتيارات الإسلامية وقيامها بأدوار أساسية في هذه المقاومة عسكريًا واجتماعيًا وفكريًا في تنافس بل وتصارع مع الحركات الوطنية الأخرى التي ارتدَتْ أردية أيديولوجية تعكس الصراع العالمي الجديد بين الشرق والغرب؛ أي الصراع الأيديولوجي الماركسي- الرأسمالي بعد أن خرجت الإسلامية — مؤقتًا - من دائرة ضوء هذا الصراع بعد سقوط الخلافة العثمانية، وحتى اكتسب دورها أبعادًا جديدة أي وضع القوى المعارضة أو المحظورة في إطار الدول القومية بعد الاستقلال خلال القرن العشرين من ناحية أخرى.

ومن ثم كان المفصل السادس (1991-2016) شديد الدلالة من حيث تنامي الانحدار الحضاري؛ حيث شهد ثلاث جولات من الحروب الحضارية على الأمة مع استمرار أنماط المقاومة المشوهة أو الرشيدة على حد سواء والتي توجتها الثورات العربية 2011 التي استفزت — بدورها - حربًا حضارية راهنة على "الإسلام والمسلمين" تستهدف بدرجة أساسية المشروع الحضاري الإسلامي والحركات الإسلامية بصفة خاصة.

إن كل مفصل من هذه المفاصل دشن جديدًا سواء في طبيعة الهجمة أو طبيعة المقاومة ضدها. فما الجديد في الهجمة على الثورات العربية وفي أنماط المقاومة من جانبها؛ وذلك على ضوء القواعد والأسس العامة التي يمكن استخلاصها من هذه الخبرة الممتدة من الفعل الحضاري الإسلامي؟

ومن ثم فإن الحديث عن أزمة الثورات العربية بعد ست سنوات من اندلاعها كجزء من الهجمة الحضارية المعاصرة على الأمة لا ينفصل عن الحديث عن أزمة المشروع الحضاري الإسلامي، طوال القرن العشرين، وبقدر ما لم ينفصل الحديث

عن اندلاع الثورات 2011 عن الحديث عما سمي "الصعود الإسلامي" أو "الحقبة الإسلامية"[1]، وكلا الأمرين حلقة من حلقات تطور وضع الأمة في النظام الدولي، ولم يشغلني حينئذ مستقبل الصعود الإسلامي الذي ركز عليه العلمانيون والغرب بقدر ما شغلني منذ بداية اندلاع الثورات مستقبلها في ظل هذا "الصعود الإسلامي"[2]، وفي ظل طبيعة النظام الدولي القائم وموقفه من الثورات (على ضوء خبرة التاريخ الحديث والمعاصر)[3]، لأن القضية الوطنية الأساسية هي الحرية والاستقلال والعدالة للشعوب أيًّا كانت المرجعية التي تحكم طالما ستخدم التعددية والتداول وفق إرادة الشعب الحرة.

ومن أهم الأسئلة التي طرحتها على نفسي حينئذ؛ أي في 2011: من ناحية: هل طبيعة الثورة المصرية كنموذج حضاري للثورات (تعاوني، تسامحي، تكاملي، توافقي، عمراني، إيماني، سلمي) ستقود إلى تغيير حضاري يشارك فيه الإسلاميون إلى جانب الروافد الوطنية الأخرى للثورة؟ وما موقف السياقات الإقليمية والعالمية من هذه الثورات ترصدًا وترقبًا ومتى وكيف سيحدث التدخل الخارجي السافر لإجهاض الثورات؟ وهل ستستسلم النظم العميقة المتكلسة الفاسدة التابعة للنظام الدولي المهيمن؟ وكيف سيحل الخارج معضلة التناقض بين المبادئ والقيم التي يتخذها شعارًا له وبين الصعود الإسلامي ومسار التغيير في المنطقة العربية الذي قد يصبح مدخلًا لتغيير عالمي إذا تحققت أهداف الثورات الشعبية؟ وأخيرًا: كيف يمكن أن تحمي هذه الثورات نفسها؟ وكيف يمكن أن تقاوم الشعوب الثورات المضادة داخليًا وخارجيًا؟

وبعد ست سنوات من المتابعة الحية لما يواجه الأمة —في قلبها العربي– من تحديات وتهديدات حضارية، فإنه يمكن تخليصها في العناوين التالية: العدو المُلتبس على الجميع، الصبغة الطائفية الفجة والمعلنة بدون حياء، الصعود الإسلامي في الثورات: من المشاركة إلى الاستهداف وأزمة المشروع الإسلامي، انكشاف تحالف العلمانيين والنظم العسكرية من جديد، تحول النظام العربي إلى نظام شرق أوسطي، النظام الغربي العالمي وأزمات الهيمنة وبداية الانحدار.

كما يمكن من ناحية أخرى القول أن أنماط المقاومة الحضارية لم تنقطع، قوية كانت أو واهية، ظاهرة أم باطنة، فكرية أو حركية، سلمية أو عنيفة،... وجميعها أنماط تستدعي النظر والتدبر والبحث في المآلات وفق قواعد أصول الفقه الحضاري.

إن فقه الواقع لا ينفصل عن فقه التاريخ، وفقه المنظور الحضاري. إن تحديد طبيعة اللقطة الراهنة (عبر ستة أعوام منصرمة) من مشهد ما زال يتشكل، أي فقه وحالة ما يسمى الثورات والثورات المضادة وحالة المشروع الإسلامي، لا ينفصل عن فقه الذاكرة التاريخية، فلابد من تسكين مشاهد هذه اللقطة في سياق تاريخي ممتد تعاقبت عليه مراحل من تطور وضع الأمة في النظام الدولي في تفاعلها مع تواريخ الأمم الأخرى في إطار سياقات عالمية متغيرة وحالات متغيرة من القوة وأنماط التفاعل المتبادلة.

إن أصول الفقه الحضاري، وفق د. سيف الدين عبد الفتاح، تعني كيفية مواجهة النوازل على الأمة من خلال الربط بين فقه النص، وفقه التاريخ، وفقه الواقع وصولًا إلى فقه التنزيل اجتهادًا حول سبل وأدوات مقاومة هذه النوازل حماية لوجود الأمة

---

[1] د. نادية محمود مصطفى: الحقبة الإسلامية.. من فقه الواقع وفقه التاريخ: حالة الصعود الإسلامي في ظل الثورات العربية، ملحق مجلة السياسة الدولية "**تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية**"، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 188، عدد أبريل 2012).

[2] المرجع السابق.

[3] انظر الآتي:

- د. نادية محمود مصطفى: الثورات العربية والنظام الدولي.. خريطة الملامح والإشكاليات والمآلات، **مجلة الغدير اللبنانية**، يونيو 2011.
- د. نادية محمود مصطفى: السياسة الخارجية للثورة المصرية بين الأبعاد الداخلية والخارجية، في: عبد الإله بلقزيز (محرر)، **الربيع العربي.. إلى أين؟: أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- د. نادية محمود مصطفى، الثورات العربية في النظام الدولي: خريطة الملامح والإشكاليات والمآلات، (العدد الحادي عشر من حولية أمتي في العالم) "**الثورة المصرية والتغيير الحضاري والمجتمعي**"، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2012).
- د. نادية محمود مصطفى، **الثورات العربية في النظام الدولي**، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير للثقافة والعلوم، 2014).
- د. نادية محمود مصطفى، **العدالة والديمقراطية: التغيير العالمي من منظور نقدي حضاري إسلامي**، (بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015).

المادي والمعنوي. وهو الأمر الذي يعني استمرار التجديد في "مشروع حضاري إسلامي" يُتَرجم هذا الفقه الحضاري من مجرد رؤية إلى حركة وفعل بين مشروعات أخرى تداعت على الأمة منذ بداية انحدارها. فمتى يحتاج التجديد والإصلاح إلى ثورة لإحداث تغيير إذا ما تداعت العوائق لإجهاض مشروعات الإصلاح؟ سؤال قدمت السنوات الست الماضية إجابات متعددة عليه؛ ولكن والأهم أنه في وسط اشتداد أعراض الهجمة وعواقبها، من بين ظهرانينا وبأيدينا، تبرز أيضًا أشكال من المقاومة الحضارية، وهي قد تبدو خافته ومنتشرة بحيث لا تجذب الانظار بدرجة كافية تجدد الآمال في القلوب بأن الشعوب يمكن أن تحقق انتصارها بعد أن دفعت من دماءها وأرواحها الكثير.

ومن هنا فإن ملف هذا العدد من "قضايا ونظرات" تحت عنوان "تعاضد أنماط المقاومة الحضارية"، يقدم نموذجًا على ما يجب أن تعتاده عقولنا وقلوبنا من استخلاص للحالات التي تحقق مقاومة فريدة في مواجهة أقصى التحديات، قد لا تتضح آثارها المباشرة بسرعة ولكنها تحمل بصمات "حقيقة هذه الأمة" وهي: إنها لا تتوقف عن المقاومة وبكافة الأدوات وعبر مختلف أرجاءها. والفحص المستمر والعميق والمدقق بين ثنايا مشاهد"الاقتتال" والتحالفات والتحالفات المضادة وتدخلات الخارج السافرة وغير الظاهرة، يكشف حالات باهرة من "المقاومة" ذات الدلالات الممتدة والمتراكمة، لأنها مقاومة تنطلق من ثوابت هذه الأمة وتسعى لحمايتها، إنها أنماط من المقاومة الحضارية بكل ما تعنيه تلك الصفة من دلالات، لأنها تتصدى وبواسطة "الناس" لكل السلبيات التي تعكسها مشاهد التهديد، تتصدى للطائفية والمذهبية والقومية المتعصبة، لتجديد التعددية والقوة التوحيدية الكامنة في هذه الأمة، القوة المتجاوزة للثنائيات المتصارعة البغيضة.

*****

ملف العدد: تعاضد أشكال المقاومة الحضارية

مصير تحالف 30 يونيو و3 يوليو

والفرص الممكنة لاصطفاف وطني من أجل الحريات والديمقراطية

عبده إبراهيم*

مقدمة:

اختلفت الرؤى حول تصنيف يوم 30 يونيو 2013، فهو اليوم الذي قامت فيه ثورة "مضادة" على الثورة بحسب بعضهم، أو انقلاب عسكري بحسب رأي ثانٍ، بينما اعتبرها رأي ثالث موجة ثورية جديدة، المهم أن هذا اليوم كان هو المتمم للعام الأول من حكم أول رئيس مدني منتخب في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011.

في هذا اليوم خرجت مظاهرات للاعتراض على فشل إدارة الرئيس المنتخب محمد مرسي في إدارة شئون البلاد، وبغض النظر عن كون كثير من المشكلات اتضح لاحقًا أنها مصنوعة ولكن فشله فيها - بعيدًا عن مصدرها - لا يمكن تجاهله، واستطاعت حركة تمرد التي أعلنت عن وجودها مطلع شهر مايو من العام نفسه أن تجمع عددًا من توقيعات المواطنين الرافضين لاستكمال الرئيس محمد مرسي لفترته الانتخابية والمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة فاقت بحسب مزاعم إعلامية الـ22 مليون توقيع رغم أنها كانت قد حددت 15 مليون توقيعٍ سقفًا لها، ورغم محاولات النظام الحاكم في ذلك الوقت تحجيم دورها والتقليل من شأنها، إلا أنها استطاعت تحقيق هدفها بعد توحد كل أعداء النظام في ذلك الوقت تحت رايتها بغض النظر عن الخلافات البينية بينهم، وهو الأمر الذي ساهم في نجاح الحملة بشكل كبير، كما كان لموقف القوات المسلحة العامل الحاسم في نجاح فعاليات يوم 30 يونيو ببياناتها المتتابعة، ورسائلها غير المباشرة بأنها ستنحاز للمتظاهرين.

ترسخت صورة ذهنية بأن القوات المسلحة تقف في جانب المعارضة وتستقوي بها وتقويها، ولم تتوان القوات المسلحة فيما بعد، في الاستفادة من الأمر، فقد حرصت على أن تتعامل مع مظاهرات المعارضة وكأنها العبور الثاني، ورغم أن جماعة الإخوان المسلمين والقوى السياسية المؤيدة لها دعت إلى التظاهر والحشد هي الأخرى، لكن في ميادين غير تلك التي سيطرت عليها المعارضة خوفًا من الصدام فإن القوات المسلحة ولإدراكها المستقبلي للحشود بأنها لن تستمر ولن تصمد سارعت بإصدار بيان الإمهال لمدة 48 ساعة لحل الأزمة، وهنا اتضح بجلاء أن القوات المسلحة تقف في صف المعارضة وتدعمها، وبعد انتهاء المدة المحددة جاءت ترتيبات القوات المسلحة في 3 يوليو والتي تضمنت عزل الرئيس المنتخب محمد مرسي وتعيين رئيس المحكمة الدستورية رئيسًا مؤقتًا للبلاد وبحضور قادة القوات المسلحة وشيخ الأزهر وبابا الكنيسة وعدد من الشخصيات السياسية مثل الدكتور محمد البرادعي وسكينة فؤاد وممثلين لحركة تمرد والأمين العام لحزب النور.

شكل هذا المشهد المركب حالة معقدة من الجدل في الشارع السياسي المصري وامتد تأثيره إقليميًا ودوليًا، فعلى الرغم من أن الإعلام صنع من يومي 30 يونيو و3 يوليو مشهدًا واحدًا، إلا أن ذلك لم يصمد كثيرًا وافترقا خصوصًا مع وقوع حوادث رأى بعضُ مَنْ شارك في 30 يونيو أنها لا تمثله أو يوافق عليها، حيث تمايزت المواقف واستعاد يوما 30 يونيو و3 يوليو شخصيتيهما المستقلة، وعرف التداعي طريقه للتحالف "السياسي-العسكري" الذي أزاح الرئيس محمد مرسي من رئاسة الجمهورية، ومن ثم نطرح سؤالًا رئيسيًا مضمونه: ما الذي تبقى من تحالف 30 يونيو و3 يوليو؟ إضافة لعدة أسئلة فرعية تتمثل في الكيفية التي

---

*باحث في العلوم السياسية.

تطورت بها خريطة القوى الفاعلة في تحالف 30 يونيو و3 يوليو؟ وما أبرز تفاعلاتها بين التشكل والتفكك، وما أبرز الظواهر المستجدة والقضايا المترتبة على هذه التفاعلات؟

الوضع الحالي، في أبريل 2017 لحالة تحالف 30 يونيو - 3 يوليو، لم يكن يرد على بال أحد في يوليو 2013 فقد تشتت شمل التحالف بصورة ملحوظة؛ حيث انفضت معظم القوى الشبابية والثورية التي شاركت في مظاهرات 30 يونيو ودعت لها، ولم يتفق معظمها مع ما جرى في 3 يوليو وإن لم تتخذ موقفًا اعاجلًا حينها، وتعرض الكثير من قيادات تلك الحركات – لاحقًا – للسجن أو المنع من السفر أو التحفظ على الأموال، وخسر بعض البارزين في الدعوة لتلك المظاهرات منصبه سواء من البرلمان أو عمله من البرامج التلفزيونية رغم ما بذله من جهد في تأييد هذا النظام، ومن الممكن القول إن التحالف تفكك إلى الدرجة التي لم تعد معها أسماء القوى السياسية فيه ذات أهمية أو جدوى في ظل هيمنة المؤسسات السياسية على المجال العام في مصر، وتأمينها له بصورة كاملة، وأصبحت المؤسسات وخصوصًا (الجيش، الشرطة، القضاء) هي المكون الرئيسي لهذا التحالف والمعبر عنه وصاحبة ذاكرته التاريخية فلم يعد أحد يملك القول بأنه شارك في 30 يونيو - 3 يوليو لعدة أسباب، إما لأن ذلك لم يعد محل فخر لأحد لما وصلت إليه الأمور من سلطوية، أو لأنه تعرض لاضطهاد وتنكيل وزج به – أو لا يزال – في أحد سجون النظام، أو لأنه لم يعد يملك القدرة على التعبير عن رأيه حتى بالحد الأدنى، وصادق على هذا الأمر التأكيد الذي ذهب إليه المستفيد الوحيد من تحالف 30 يونيو - 3 يوليو بأنه "غير مدين لأحد وليس عليه أية فواتير يدفعها"، كما أن المعاناة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية تطول الجميع عدا أفراد المؤسسات آنفة الذكر الملتصقة بالنظام.

هناك العديد من المداخل التي يمكن من خلالها بحث حالة التفكك التي طالت ذلك التحالف سواء من خلال بحث خرائط هذا التحالف أو الرموز والأشخاص الفاعلين فيه ومواقفهم في الحياة السياسية المصرية وتطورها بما يكشف عن خريطة التفاعلات ومشاهد تغيرها، أو من خلال القضايا ومواقف القوى السياسية منها، أو الخطابات المتغيرة للفاعلين السياسيين والمشكلين لخريطة التحالف المتداعي، وهي كلها مداخل غنية وثرية ومتنوعة وقادرة على الإلمام بهذا الأمر بصورة واضحة، وقد بذل العديد من الباحثين جهودًا في تلمس الإمساك بخيوط هذا التحالف عبر أحد أو بعض هذه المداخل، وينحو هذا التقرير إلى الاعتماد على مدخل القضايا التي من خلالها يتضح موقف القوى السياسية وموقعها الراهن في الحياة السياسية المصرية.

أولًا– خريطة المشهد السياسي:

تنوعت الخرائط التي رسمها الباحثون لتحالف 30 يونيو- 3 يوليو خصوصًا في ظل ما مر به هذا التحالف من مراحل تشكل وافتراق وتفكك يقارب على التحلل بصورة شبه كاملة في ظل تخلصه من حلفائه وأوفيائه بسرعة كبيرة (توفيق عكاشة، إبراهيم عيسى، محمد أنور السادات؛ على سبيل المثال لا الحصر)، ففي أعقاب تزايد الاحتجاجات ضد تجاوزات جماعة الإخوان، عزل المشير عبد الفتاح السيسي الرئيس – آنذاك - محمد مرسي، وأطلق حملة ضخمة ضد الإخوان، كما وضع خريطة طريق استبعدت الجماعة بشكل فعلي من العمليات الدستورية والانتخابية الجديدة، لم يتم حظر جماعة الإخوان وحسب، بل أُعلِنت أيضًا منظمة إرهابية، وقد تم اعتقال عشرات الآلاف من مؤيديها (إضافة إلى آخرين)[1]، وتصاعدت حدة العداء ضد القوى الشبابية والثورية في ظل اتهامات بالخيانة والفساد والعمالة، فخضع قادتها وأعضاؤها للتهديد بالاعتقال والسجن، وصدرت أحكام بالسجن ضد عدد من أشهر القيادات الشبابية باتهامات تتعلق بالتظاهر والشغب من أبرزهم أحمد ماهر (الذي خرج مؤخرًا بإطلاق سراح مشروط يلزمه بالحضور 12 ساعة في أحد أقسام الشرطة يوميًا)، وأحمد دومة، وعلاء عبد الفتاح، ومحمد عادل،

---

[1] . ميشيل دنّ، استراتيجية أمريكية تجاه مصر في عهد السيسي، 05 يونيو 2014.

http://carnegie-mec.org/2014/06/05/ar-pub-55875

وغيرهم إلى جانب اعتقال العديد من الشباب الثوري غير المعروفة أسماؤهم إعلاميًّا، وسقط ما يسمى بالشريك المدني لتحالف 30 يونيو بصورة تدريجية[1]، ويمكن الإشارة إلى عدد من الخلاصات الموضحة لهذا التشكل وطبيعته ومستقبله:

–المطالب التي كانت تدعو إليها القوى السياسية التي دعت وشاركت في تظاهرات 30 يونيو لم تكن هي ما تضمنته لاحقًا "خريطة الطريق" التي أعلنها وزير الدفاع في 3 يوليو 2013، فقط كانت المظاهرات تطالب بانتخابات رئاسية مبكرة في مدة أقصاها 6 أشهر، إلا أن البيان وضع ملامح لمرحلة انتقالية ليس فيها الرئيس محمد مرسي ولم يحدد مدة زمنية لانتهاء المرحلة الانتقالية وهو ما فتح الباب لاستمرارها بالكيفية التي أرادوها[2].

–انقسم هذا التحالف إلى مجموعات فرعية من الأطراف الفاعلة التي لها رؤى مختلفة حول النظام السياسي الجديد، الأمر الذي صنع حالة تنافس بينها بما رآه البعض الوضع يهدّد بتفتيت القوى بدلًا من الفصل بين السلطات[3].

–مثّل حزب الدستور بشكل مبكر مثالًا لطبيعة هذه التحالفات فعقب استقالة رئيسه محمد البرادعي من منصبه نائبًا للرئيس المؤقت للشئون الخارجية احتجاجًا على فض ميداني رابعة العدوية والنهضة بالقوة، تعرض لهجوم شديد كدلالة على ما يمكن أن يتعرض له أصدقاء الأمس إذا ما خرجوا عن الإطار المرسوم لهم العمل من خلاله[4].

–الحركات السياسية التي قادت حراك 30 يونيو ودعمت 3 يوليو ومثلت قاعدة دعمه الأكبر شعبيًا اختفت من المشهد تقريبًا، بل إن بعضها مثل حركة تمرد تمت صناعته خصيصَى لهذا الأمر، ومع ذلك فإن القوى السياسية الأخرى رغم تهميشها وتقليص دورها وإقصاء بعض الشخصيات الداعمة والمساندة من مناصبهم أو محاصرتهم في أعمالهم، فهناك من لا يزال يلتصق بالنظام طمعًا في منصب أو خوفًا من الضرر لا إيمانًا بأن هناك عملًا مشتركًا شاركوا في صناعته ويجدر بهم إكماله[5].

–فئة رجال الأعمال التي مالت إلى النظام وأسهمت في دعمه تعرض بعضهم لتهديدات مبطنة أو صريحة؛ مثل الخلاف بين أحد الإعلاميين (لاحقًا أصبح نائبًا في مجلس النواب) ومعروف بقربه من الأجهزة الأمنية وأحد أكبر رجال الأعمال؛ حيث امتد ذلك الخلاف من وسائل الإعلام إلى ساحات المحاكم، وكذلك القبض على أحد كبار رجال الأعمال وابنه، وهو الأمر الذي دفع بمراقبين اقتصاديين إلى التحذير من أن تتسبب خطوات كهذه في هروب الاستثمارت المحلية والأجنبية من مصر[6].

–أدركت القوى الشبابية والثورية بشكل تدريجي أنها ليست في موقع القيادة، وأن الدولة العميقة والمؤسسة العسكرية قفزوا على الموجة الاحتجاجية التي كانت طليعتها القوى الشبابية وتعمق ذلك الإدراك بعد تصدر وزير الدفاع للمشهد ودعوته في 26 يوليو 2013 الحصول على تفويض شعبي لمواجهة العنف والإرهاب المحتمل، ثم شكل فض رابعة والنهضة بالقوة المفرطة صدمة كبرى لما آلت إليه الأمور من ضحايا ودماء وسيطرة كاملة للمؤسسة العسكرية

---

[1] . أحمد تهامي عبد الحي/ خارطة التحالف بعد 6/30: ما بين التشكل والتفكك، حولية أمتي في العالم الثانية عشرة، (تحت الطبع) مركز الحضارة للدراسات السياسية 2017.

[2] . هاني عواد، مصر بعد رابعة العدوية: احتجاجات مستمرة ومرحلة انتقالية إلى أجل غير مسمى "تحليل سياسات" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2013، ص 7.

[3] . أشرف الشريف، مأزق مصر في مرحلة ما بعد مبارك، 2014/1/29 http://carnegie-mec.org/2014/01/29/ar-pub-54638

[4] . هاني عواد، مصر بعد رابعة العدوية، مرجع سابق، ص10.

[5] . تقدير موقف، عام على رئاسة السيسي: أوضاع متدهورة ومعارضة متصاعدة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو 2015، ص2.

[6] . عبده موسى، مصر في ذكرى الثورة: هدوء الحراك واشتباك الخطاب "تقييم حالة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2016.

والأمنية المتحالفة مع القوى التقليدية الموالية لنظام مبارك ما أدى إلى استقالة نائب الرئيس المؤقت للشؤون الخارجية محمد البرادعي وخروجه من مصر بعد فشل جهود الوساطة لتسوية الأزمة[1].

–أخذت القوى الثورية والشبابية التقليدية تعود للمشهد الثوري بشكل تدريجي، حيث ظهر "الميدان الثالث" ليعبر عن خلق صوت للثورة يرفض ما سماه عودة العسكر والفلول والإخوان، وتم اختيار ميدان سفنكس ثم طلعت حرب لتنظيم الفعاليات الاحتجاجية ضد مبارك وضد المحاكمات العسكرية والاعتقالات، وضد جماعة الإخوان ويضم هذا التيار كيانات حزبية ونشطاء من مختلف الاتجاهات والحركات الشبابية الثورية مثل (حركة 6 أبريل، والاشتراكيين الثوريين، وشباب من أجل الحرية والعدالة، وحزب التيار المصري، وحزب مصر القوية) إضافة إلى عدد كبير من النشطاء المستقلين[2].

–أخذت معالم التفكك والانقسام والصراع داخل مكونات تحالف 30 يونيو- 3 يوليو تظهر بشكل تدريجي، وذلك لصالح تحالف جديد لا يجمعه سوى إبقاء الوضع الراهن من خلال الالتفاف حول المشير عبد الفتاح السيسي رئيسًا للجمهورية[3].

ثانيًا– التفاعلات والتحالف بين التفكك والتشكل: الظواهر المستجدة والقضايا المتراجعة:

أنتج التفاعل بين هذا التحالف تشكلًا وتفكيكًا على هذا النحو هيمنة المؤسسات الدولتية على الحياة السياسية المصرية واستغلال القوى السياسية في تحقيق أهدافها والتضحية بكل من يعطل تحقيق هذه الرؤية بصورة غير مسبوقة، وفي هذا السياق عمد المستفيدون من التحالف إلى محاصرة المجال العام المصري، وتسويغ انتهاك حقوق الإنسان، وتشويه الأسس الفكرية والسياسية للقوى السياسية التي ساندتها وذلك على النحو التالي:

أ– محاصرة المجال العام في مصر:

يحرص النظام المصري على عدم انهيار شرعيته ويلجأ في ذلك إلى عدة أساليب أبرزها محاصرة المجال العام في مصر وتأزيمه وتشويه الديمقراطية وحصرها في الحد الأدنى وغلبة الأوضاع الشكلية عليها وهو في ذلك يسعى إلى القضاء على المجال السياسي بالكامل، وتهميش الأحزاب والقوى السياسية، بل ومصادرة المجال العام برمته بإخضاعه المتزايد للرقابة الأمنية وسَن المزيد من التشريعات المقيدة لحرية الرأي والتعبير[4]، لكن خطورة ذلك عليه، وهو يدرك ذلك جيدًا، أن بديل السياسة هو العنف، لكن هذه المرة لن يكون العنف مصنفًا، لن يكون بين إرهابيين ووطنيين، لكنه سيكون عنفًا عشوائيًا ردًا على تجاهل مبادئ المحاسبة والعدالة[5]، ومن ثم يطرح النظام المصري المقاربات الاقتصادية وحدها، من دون فتح المجال السياسي[6]، ولم تتوقّف السياسة الأمنيّة التي فاقت بمراحلَ سياسات وزارة الداخليّة في عهد الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك عن القتل، بل امتد ذلك إلى حملة اعتقالاتٍ واسعة لقياداتٍ سياسية وللآلاف من المعارضين على مختلف خلفياتهم السياسية؛ بصورةٍ أوحت بأنّ نظام مبارك لم يفلت من المحاسبة فحسب، بل عاد أيضًا إلى الحكم مجدّدًا[7] بترسانة قانونية مثل قانون تنظيم التظاهر وغيره بهدف عرقلة المعارضة

---

[1] . أحمد تهامي عبد الحي/ خارطة التحالف بعد 6/30، مرجع سابق.

[2] . أحمد تهامي عبد الحي، خارطة التحالف بعد 6/30، مرجع سابق.

[3] . أحمد تهامي عبد الحي، خارطة التحالف بعد 6/30: ما بين التشكل والتفكك، حولية أمتي في العالم الثانية عشرة، (تحت الطبع) مركز الحضارة للدراسات السياسية.

[4] . عمرو عادلي، المحتجون في مصر: بين الخوف من النظام والخوف عليه، مدى مصر، 1 مايو 2016.

[5] . أحمد عبد ربه، عودة السياسة إلى مصر، الشروق، 20 فبراير 2016.

[6] . مروان المعشّر، مصر إلى أين؟، الغد، 5 أغسطس 2015.

[7] . وحدة تحليل السياسات، هل تعيد الاحتجاجات المناوئة للانقلاب النظر في الخريطة الانتقاليّة في مصر؟، 23 سبتمبر، 2013، http://www.dohainstitute.org/release/315ca619-068e-49ac-9f01-1c3b6b3c5110

السياسية وكذلك الجهود المبذولة لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وإصلاح القطاع الأمني، أو على أقل تقدير جعل الكثير من الأنشطة السياسية غير قانونية[1]، إضافة إلى توظيف أدوات القمع المباشر من اعتقال وتعذيب وإخفاء قسري، وكذلك القضاء على استقلالية منظمات المجتمع المدني وتهميش الأحزاب السياسية[2]، وتشويه الأصوات المطالبة بالحقوق والحريات بوصمها أصحاب مصالح شخصية وتسفيه مناقشاتها التي تُتهم بأنها أبدًا لن تأتي بالخبز إلى موائد طعام الأسر المصرية ومن ثم حمل الناس على الإقرار بغياب بديل حقيقي لحكم المكون العسكري-الأمني[3].

ب- أوضاع حقوق الإنسان:

كانت الأزمة الكبرى منذ فض رابعة هي تردي أوضاع حقوق الإنسان المصري، سواء بمعناها الواسع - أخذًا في الاعتبار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية - أو بالمعنى المباشر والذي يعني الحقوق الجنائية والسياسية، كان لهذا التدهور ثلاث نتائج مباشرة، الأولى هي تعرض المنظمات الحقوقية المصرية لضغوط عنيفة من قبل النظام لتخفيض سقف عملها، والثانية هي دخول الدولة في عمليات ثأر واسع كطرف في المواجهة وهو ما عزز هذا التدهور، والأخيرة هي تراجع الصورة الذهنية والسُّمعة الدولية لمصر، وذلك بعد أن فشل المسئولون المصريون وقتها في تبرير عملية الفض العنيف لوسائل الإعلام والمجتمعات المدنية والرسمية الغربية[4]، الأكثر خطورة هو قيام عدد من المفكرين والكتاب المصنفين في عداد الأصوات الليبرالية إلى توجيه جل اهتمامهم إلى قضايا بعيدة عن أوضاع حقوق الإنسان والحريات وبعيدة أيضًا عن تفاصيل إخضاع المواطن والسيطرة على المجتمع واستتباع مؤسسات الدولة، وذلك تهربًا من الإدانة الصريحة لقمع الدولة ومظالمها، بعضهم كان قد سارع إلى تأييد الخروج على الإجراءات الديمقراطية في صيف 2013، ثم تراجع تدريجيًا بعد أن صارت هيمنة المكون العسكري- الأمني والطبيعة السلطوية للحكم غير قابلتين للإنكار. بعضهم الآخر كان قد قبل مقايضة جاهلة بين خطر الاستبداد الديني وخطر الاستبداد العسكري في سياق ترويج أوهام «علمانية الجيوش وتقدميتها وخططها التنموية»، ثم امتنع عن دعم السلطوية الجديدة بعد ثبوت توظيفها للدين كما لأدوات القوة القهرية التي تمتلكها الجيوش والأجهزة الأمنية. وهم في الخانتين تصاعدت تدريجيًا خشيتهم أن يصنفوا بوصفهم متواطئين مع السلطوية وأبواقًا لتبرير انتهاكاتها ومظالمها، ودومًا ما أرادوا مواصلة الادعاء الزائف بدفاعهم عن شيء من المبادئ والقيم الديمقراطية والاحتفاظ المخادع بشيء من اللافتات البراقة للفكرة الليبرالية، يتجاهل هؤلاء أوضاع الحقوق والحريات ويستبدلون بها طوائف أخرى من القضايا العامة أبرزها مسألة إصلاح الخطاب الديني، وثنائية التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ومقولات الحرب على الإرهاب[5]، وبصفة عامة من الأهمية بمكان التأكيد أن الخطاب الذي يطالب المصريين حاليًا أن يقايضوا مرةً أخرى حرياتهم السياسية بالأمن والاستقرار يغفل عن موضوع أساسي وهو أن الأمن والاستقرار لن يتحققا من دون حرية، فالمحاكمات القضائية التي أُجريَت مؤخرًا تشير إلى تفاقم المنحى السلطوي باسم الأمن القومي ومكافحة الإرهاب، وقد نددت منظمات حقوقية دولية ووطنية عدة بأحكام السجن المديدة التي صدرت في حق ناشطين سياسيين وصحافيين معروفين، وأيضًا أحكام الإعدام التي صدرت بالجملة، فهذه المنظمات تعتقد أن المحاكمات التي أدت إلى تلك الأحكام كانت مسيَسةً

---

[1] . ناثان براون، كايتي بنتيفوغليو، السلطوية المتجدّدة في مصر: إنه أسلوب حياة، أكتوبر 2014،
http://carnegie-mec.org/2014/10/09/ar-pub-56885

[2] . عمرو حمزاوي، حصاد السلطوية الجديدة في 2016، 28 ديسمبر 2016.

[3] . عمرو حمزاوي، مصر... لا نهاية قريبة للقمع، 10 يناير 2017.

[4] . أحمد عبد ربه، السياسة المصرية منذ فض «رابعة»، الشروق، 13 أغسطس 2016.

[5] . عمرو حمزاوي، مصر.. عن ليبراليي مهادنة السلطوية وميكانيزمهم التعويضي، القدس العربي، 21 يونيو 2016.

ومشوبةً بالأخطاء، وتشكل انتهاكًا فاضحًا للحريات الأساسية، بما في ذلك حريتَا التعبير والتجمع واحترام الأصول القانونية والحق في محاكمة عادلة[1].

وتجدر الإشارة إلى أن النظام لم يقتصر في انتهاكاته على قضايا الحقوق والحريات فقط ولكن اتخذت الدولة موضع الهجوم بعد 30 يونيو 2013، في محورَي الحريات النقابية والاحتجاجات العمالية؛ ففي ملف الحريات النقابية، زاد تعسّف الدولة إزاء النقابات المستقلة، وظهر اتجاه الحكومة واضحًا في العودة إلى جعل تمثيل مصالح العمالة مقتصرًا على الاتحاد الحكومي، ونزع أي صفة تمثيلية تم منحها سابقًا للنقابات المستقلة، أما على صعيد الاحتجاج العمالي، فقد شهدت الاحتجاجات العمالية انخفاضًا شديدًا في أعقاب 30 يونيو، وقد يرجع هذا إلى إطلاق يد الشرطة والجيش في قمع الإضرابات والتظاهرات بشكل عام، إضافة إلى استيعاب قيادات كثيرة من الحركة النقابية المستقلة في أعقاب 3 يوليو بجانب الاتحاد الحكومي، وتكثيف الدعاية بالاصطفاف الوطني[2].

ج- النخب العلمانية واليسارية:

يؤرخ البعض لهذه النخب بأحداث فض ميدان رابعة قائلًا قبل المذبحة وما بعدها، سقطت النخب العلمانية – ليبرالية ويسارية – في هاوية أخلاقية وإنسانية غير مسبوقة بتورط المنتمين إليها إما في تبرير إراقة الدماء أو في الصمت عليها والاشتراك البائس في تشييد جدار الزيف العلني، ورغم الاستثناءات المحدودة فإن العدد الأكبر من المحسوبين على الليبرالية واليسار، فكريًا وسياسيًا وحزبيًا، تورط إما في التبرير أو الصمت[3] كما أن هذه الأقلية تعرضت لنبذ ومزايدات رهيبة من تياراتها بدعوى الانضمام للطابور الخامس أو لعب دور الخلايا النائمة[4]، ومن ثم فإن الديمقراطية لدى كثير من العلمانيين والليبراليين انتقائية بامتياز؛ فإذا جاءت نتائج هذه الديمقراطية لصالح هذا التيار، يصبح ديمقراطيًا شرسًا، أما إذا جاءت لغير صالحه، فلا مانع من الاصطفاف مع الديكتاتورية أو الانقلابات العسكرية، ما دامت تخدم غرضه في إقصاء الفريق الآخر[5]، ولذلك فليس بمستغرب على الإطلاق أن تقف النخب العلمانية منذ القرن التاسع عشر وإلى يومنا هذا متبنية لمقولة الدولة الوطنية المسيطرة على المجتمع والمهيمنة على الفضاء العام والفارضة للرأى الواحد وللصوت الواحد على الناس، دون أن يربط العلمانيون بين مفهوم قوة الدولة ومفاهيم العدل والحق والحرية والمساواة، وباستبعاد كارثي للميراث المتراكم للدولة القمعية ولحكمها السلطوي إن لجهة التحديث والتقدم المجتمعين أو لجهة الحفاظ على فاعلية مؤسسات الدولة نفسها[6]، وهكذا فقد تغلبت مقاومة العلمانيين للسياسة الطبيعية في ظل صعوبة تطوير رسالتهم من جانب أو في تنظيمهم أنفسهم، وجمع مختلف أطياف المعارضة العلمانية التي يبدو أنها تتألف إلى حدّ كبير من

---

[1] . مهى يحيى، مصر: هل من توفيق بين الأمن والحرية؟، الحياة، 8 يوليو 2014، الرابط: http://live.alhayat.com/Opinion/Writers/3457795/%D9%85%D8%B5%D8%B1--%D9%87%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D9%88%D9%81%D9%8A%D9%82-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%9F

[2] . فاطمة رمضان، وعمرو عادلي، السلطوية منخفضة التكاليف: نظام السيسي والحركة العمالية في مصر منذ العام 2013، 17 سبتمبر 2015. http://carnegie-mec.org/2015/09/17/ar-pub-61311

[3] . عمرو حمزاوي، رابعة.. عن المذبحة وتوابعها وهوية الضحايا، القدس العربي، 16 أغسطس 2016.

[4] . أحمد عبد ربه، گف رابعة» ومستقبل الوطن، الشروق، 3 نوفمبر 2013.

[5] . مروان المعشّر، ثقافة الديمقراطية الانتقائية، 27 يوليو 2016 الرابط: http://carnegie-mec.org/2016/07/27/ar-pub-64193

[6] . عمرو حمزاوي، عن ما سبق 2013.. في شرح النزوع السلطوي للنخب العلمانية في مصر، الشروق، 24 يونيو 2016.

القادة من دون وجود هيكل يدعمهم من جانب آخر، ولذلك فقد وجدوا أن هناك طريقًا أخرى مجربة تكفيهم الاضطرار إلى التنافس مباشرة مع الإسلاميين لكسب الدعم الشعبي كي يصلوا إلى السلطة أو يصبحوا معارضة سياسية قادرة على البقاء[1].

د- استحداث قضايا للنيل من الأزهر:

مع انتخاب محمد مرسي رئيسًا لمصر في يونيو 2012، عرفت العلاقة بين الرئاسة ومؤسسة الأزهر، توترًا مكتومًا بدا في مواقف عدة سعت فيها الرئاسة إلى تجاهل الأزهر أو التقليل من شأن إمامه الأكبر، وقد أدّت تلك العلاقة المتوترة بالأزهر إلى التراجع عن دوره السابق في محاولة التقريب بين وجهات نظر الأطراف السياسية المختلفة[2]، وكان موقف الأزهر بما يمثّله من رمزٍ للوحدة الوطنية والتوافق حاسمًا في إظهار أنّ الإطاحة بمرسي هي تعبيرٌ عن رفض شعبي واسع لحكم الإخوان، وليس انقلابًا عسكريًا[3]، ورغم مشاركة الأزهر في مشهد 3 يوليو إلا أنه حاول أن يلعب دورًا وسيطًا بين مؤسسات الدولة وجماعة الإخوان المسلمين عقب الاعتصامات والتظاهرات التي امتدت إلى أربعين يومًا بعدما قرر النظام فض الاعتصامات بالقوة، وأصدر عدة بيانات تطالب بتقليص الفترة الانتقالية والدعوة إلى المصالحة وصيانة الدم المصري[4]، لكن العلاقة بين الرئيس والشيخ، في السنوات الثلاث ونصف السنة التالية، شابها بعض التوتر، مع أنها بدت سليمة ظاهريًا. إذ تبادل الاثنان انتقادات مبطّنة، لا بل مباشرة أحيانًا، وتتجلّى أجواء التوتر والارتباك بينهما على مستويات ثلاثة ترتبط بشخصية كلٍّ منهما، وبقضايا مبدئية، وأيضًا بمسائل سياسية[5]، ولعل قضية الطلاق الشفوي، وموقف الأزهر من التكفير نماذج واضحة على هذا الوضع في محاولة لصياغة صورة عن الأزهر في الشارع المصري أنه يقف في مواجهة تجديد الخطاب الديني رغم توجيهات القيادة السياسية المباشرة وغير المباشرة بتوليه لهذا الأمر.

هـ- الأحزاب السياسية:

على اختلاف شعاراتها الأيديولوجية يمينًا ويسارًا، لم تشهد الأحزاب السياسية المصرية بين 2013 و2016 سوى تراجع حاد في الدور وهزال مستمر للأهمية المجتمعية، وفي 2016، وبينما يصل عدد الأحزاب السياسية المسجلة إلى 85 حزبًا يصعب تصور قدرة أغلبية الناس على تسمية ولو نفر قليل منها، فمن جهة، واصلت أحزاب يمينية ويسارية أبرزها حزب الوفد الجديد وحزب المصريين الأحرار وحزب المؤتمر وحزب مستقبل وطن وحزب الشعب الجمهوري وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، التصاقها بنظام حكم ما بعد انقلاب 3 يوليو 2013 وبسلطويته الجديدة نظير شيء من الحضور في أروقة السلطتين التنفيذية والتشريعية[6].

ثمة قضية رئيسية في التحوّل السياسي الذي شهدته مصر في السنوات الثلاث الأخيرة، تتمثّل في الضعف المزمن الذي تعاني منه الأحزاب السياسية غير الإسلامية في مصر[7]، ورغم ذلك لا يمكن إنكار الدور الذي قامت به هذه الأحزاب الضعيفة في

---

[1] . مارينا أوتاوي، عودة تدريجية إلى السياسة الطبيعية في مصر، 26 أكتوبر 2012، الرابط: http://carnegie-mec.org/2012/10/26/ar-pub-49847

[2] . جورج فهمي، الإسلام والديمقراطية: متى يقرر الفاعلون الدينيون دعم عملية التحوّل الديمقراطي؟، مبادرة الإصلاح العربي، 2016/6/10، الرابط: http://www.arab-reform.net/ar/node/958

[3] . أحمد مرسي، ناثان براون، الأزهر يخطو نحو الاستقلالية والنفوذ في مصر، 13 نوفمبر 2013.
http://carnegie-mec.org/2013/11/13/ar-pub-53591

[4] . جورج فهمي، الإسلام والديمقراطية: متى يقرر الفاعلون الدينيون دعم عملية التحوّل الديمقراطي؟، مبادرة الإصلاح العربي، 2016/6/10، الرابط: http://www.arab-reform.net/ar/node/958

[5] . ناثان براون، مريم غانم، طلاق على الطريقة المصرية، 15 فبراير 2017.
http://carnegie-mec.org/diwan/68018

6 . عمرو حمزاوي، وضعية الوهن: الأحزاب السياسية في مصر، 25 أكتوبر 2016، القدس العربي.

[7] . أحمد مرسي، ماذا عن الأحزاب غير الإسلامية في مصر؟، 17 مارس 2014، http://carnegie-mec.org/2014/03/17/ar-pub-55032

إسقاط نظام الإخوان، إلا أن الأمر في الوقت نفسه نكون نخدع أنفسنا إذا اعتقدنا أن هذه الأحزاب قوية، ومن ثم فإن الإشكالية هنا تتمثل في استقصاء دور هذه الأحزاب الضعيفة وقدرتها، رغم ضعفها، على التأثير فالأمر فيما يبدو أنها قوية في الهدم ضعيفة في البناء، وأن ذلك مرده إلى وجود شخصيات قيادية مؤثرة في محيطها الضيق ودوائر الدولة والإعلام ولكنها غير مؤثرة في قطاعات الجماهير، ومع ذلك لا يزال الوصف الأولي[1] الذي اقتبسه الباحث THOMAS CAROTHERS في مايو 2013م عن المعارضة المصرية صالحًا لوصفها في أبريل 2017، فقد قال عنها "حالما تُذكر المعارضة السياسية في مصر في أي تجمع يناقش السياسة الخارجية في واشنطن، تُواجِه في الغالب وابلًا من السخط والرثاء.. ونظرة الإدارة الأمريكية إلى المعارضة تشبه نظرة الجميع إليها تقريبًا، فهي ضعيفة وعاجزة وكسولة وغير منظّمة، ويسعدها أن تتجهّم في القاهرة أكثر من أن تقوم بحملة انتخابية في الريف المصري"[2] وسيستمر ذلك لفترة زمنية متوسطة على أقل تقدير، خصوصًا وأنها لم تعد كما كان حالها في ذلك الوقت (مايو 2013) وإنما تراجعت، كما أن معظمها لم يعد يصف نفسه بأنه معارضة، وفي الوقت نفسه لم تتبوأ مكانًا لائقًا في النظام السياسي الذي ابتعد كثيرًا عن السياسة وعاد إلى تمكين المؤسسات الأولية للدولة من القيام بكل العمل (الحكومة والمعارضة معًا) وبات يرفض وصف النظام كما استنتج ذلك أحد الباحثين (أشرف الشريف) في إطار إصراره على استخدام لفظ الدولة، مؤكدًا أن رفض السيسي فكرة تأسيس حزب حاكم جديد لرفضه للشراكة السياسية أو دفع الفواتير للوكلاء الحزبيين والانتخابيين مما دفعه نحو رفض مفهوم النظام وتسييد مفهوم الدولة، وتصريحه المتكرر لا يوجد هناك ما يسمى بالنظام في مصر، إنما هناك مؤسسات الدولة فقط تصبح هي أداة الحكم مباشرة[3].

و- القوى السياسية الإسلامية:

ساءت العلاقة بين حزب النور وجماعة الإخوان المسلمين إلى درجة أن حزب النور أيّد في يوليو 2013 التدخّل العسكري ضد الرئيس محمّد مرسي[4]، وشارك الحزب وحده ضمن أحزاب التيار الإسلامي في ذلك، لاحقًا تقلص اهتمام النظام ببقاء حزب النور في صفه بعد إتمام "خارطة الطريق"[5]، وقد عمدت العديد من القوى السياسية المشاركة في التحالف إلى عزل الحزب منذ بداية تحالفه معهم، حيث رفضت في البداية القوى السياسية مشاركة الحزب في ائتلاف حزبي تم تدشينه لمواجهة الإرهاب، كما سارع العديد من أعضاء هذه الأحزاب لرفع قضايا تطالب بتجميد وحل الحزب، حكم فيها لاحقًا ببطلانها، وتمت محاصرة الحزب بصورة فعلية في الانتخابات البرلمانية برفض مشاركته في أي ائتلاف حزبي ومنافسته بقوة في دوائره الأمر الذي أسفر عن فوز عدد محدود من مرشحي الحزب في الانتخابات (12 مرشحًا) لا يتناسب إطلاقًا مع النتائج التي حققها الحزب في الانتخابات البرلمانية التي سبقت وتم عقدها عقب ثورة يناير 2011.

---

1 . من الأهمية الإشارة إلى أن الباحث الأمريكي عارض ذلك التحليل النهائي مؤكدًا أنه يتعيّن على الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى ألا تجعل مهمتها تقتصر على دعم المعارضة بنشاط، لكن ينبغي عليهم على الأقل مقاربة المشهد السياسي الجديد في مصر بعقل مفتوح ومطّلع من خلال تجارب من أماكن أخرى، وأنه قد حان الوقت لأن يضع المراقبون الأمريكيون وغيرهم من المراقبين الغربيين جانبًا المقارنات القائمة على المُثل المتخيَّلة لنوعية وسلوك المعارضة. بدلًا من ذلك، عليهم أن يحاولوا وبشكل مدروس وأكثر واقعية فهم الحياة السياسية الجديدة في مصر ومستقبلها السياسي المحتمل، ولكن ما حدث لاحقًا يثبت أن التحليل الأولي لا يزال هو الأدق والأكثر شمولًا.

2 . توماس كاروثيرس، المعارضة المصرية: نظرة ثانية، 14 مايو 2013.
http://carnegie-mec.org/2013/05/14/ar-pub-51788

3 . أشرف الشريف، دولة ملوك الطوائف في مصر، الملف المصري، العدد 15، نوفمبر 2015، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص23.

4 . جورج فهمي، مستقبل السلفية السياسية في مصر وتونس، 16 نوفمبر 2015.
http://carnegie-mec.org/2015/11/16/ar-pub-61954

5 . https://www.sasapost.com/nour-party/

ز– الكنيسة:

ما زالت قيادة الكنيسة هي المتمسكة بالتحالف مع النظام السياسي بصورة يراها البعض غير مفهومة[1] – في ظل ما يتعرض له الأقباط من انتهاكات – مثلهم مثل باقي المصريين سواء في سيناء أو في غيرها حتى إن أقباط المهجر باتوا يهاجمون القيادات الكنسية ويحملونها مسؤولية ما يتعرض له أقباط الداخل من اضطهاد وما يتعرضون له في الخارج من عدم تصديق أحد لخطابهم عن هذه الانتقادات في ظل التأكيد الحاسم لرئيس الكنيسة من أن الأقباط يعيشون أزهى عصور الاستقرار والأمن والأمان في ظل النظام الحالي، وهو الخطاب الذي يصر عليه في زياراته للخارج، أو خلال استقباله للزيارات الأجنبية في الداخل.

كان مشهد وقوف البابا تواضروس، بابا الكنيسة الأرثوذكسية، بجوار المشاركين في 3 يوليو 2013، لإعلان عزل الرئيس محمد مرسي علامة فارقة في علاقة الأقباط بالدولة، العلامة التي وضعت المجتمع القبطي في موقع الحليف القوي للدولة المصرية، منذ هذا الوقت، أعلن معظم الأقباط تأييدهم لخارطة الطريق ولرئاسة عبد الفتاح السيسي بعدها، وفي المقابل أعلنت الدولة تصديها للنشاط المتنامي للإسلام السياسي، الذي اعتبره الأقباط عدوهم الأول، إضافة لإعلانها حماية الأقباط وإنهاء التمييز ضدهم، ومنذ انتخابه، كانت زيارات السيسي للكاتدرائية في احتفالات أعياد الميلاد خلال العامين الماضيين، إضافة إلى وعوده المتكررة للأقباط بحمايتهم ووصفهم بشركاء الوطن، علامات مستمرة أن عصرًا جديدًا ينتظر الأقباط في مصر[2]، إلا أن ذلك ليس رأي معظم الأقباط فعلى سبيل المثال يؤكد الباحث بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، إسحاق إبراهيم، أنه على الرغم من استمرار تقدير الأقباط لشخص السيسي، إلا أن هناك غضبًا متزايدًا ضد أجهزة الدولة والحكومة لتقاعسهم عن التعامل مع الملف القبطي بشكل جيد[3].

الأمر الذي يعني أن حالة خروج الكنيسة — أيضًا – من التحالف واردة في ظل الضغوط التي باتت تتعرض لها الكنيسة سواء من أقباط الداخل أو الخارج في ظل إدراكهم للمعاناة التي لم ينقذهم منها تحالفهم الوثيق مع النظام، وقد يكون موقف القيادة الكنسية المتماهي مع النظام مرتبطًا بالأشخاص أكثر من ارتباطه بسياسات أو قيم ومن ثم فقد يرتبك هذا التحالف إذا ما طرأ أي تغيير في ذلك.

ثالثًا– مصر الجديدة بين الاصطفاف والاستقطاب:

لم تسفر المحاولات المتعددة لتحقيق الاصطفاف الوطني حتى الآن عن أية نتيجة ملحوظة، أو التوقيع على أية بيانات مشتركة، ويمكن القول إن الاصطفاف الوطني لن يتحقق لغياب الثقة بين الجميع، وإن كانت المشكلة الأكبر في مناخ القمع الشديد وحالة الخوف لدى الكثيرين من الممارسات القمعية الشديدة، كما أنه رغم وجود موافقات وتوافقات فإن هناك صعوبة أن تترجم هذه الموافقات إلى توقيع وإعلان، بسبب اعتبارات خاصة بكل تيار[4]، في المقابل يتصاعد الاستقطاب المجتمعي على وقع

---

[1] . ماريان ميخائيل يوسف، تطور الدور السياسي للكنيسة المصرية بعد ثورة 25 يناير، 10 أغسطس 2015.

[2] . مي شمس الدين، 30 يونيو بعد 3 سنوات: الدولة والأقباط والوعود المتبخرة، 29 يونيو 2016.

[3] . مي شمس الدين، 30 يونيو بعد 3 سنوات: الدولة والأقباط والوعود المتبخرة، 29 يونيو 2016.

[4] . الذكرى الثانية للانقلاب وتحولات المشهد الراهن، يوليو، 2015.

http://www.eipss-eg.org/%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%B1%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8_%D9%88%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%87%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%86/2/0/183

اقتراب المظالم والانتهاكات من دوائر الحياة اليومية، وعلى وقع الاحتجاجات السلمية المتزايدة للعمال والطلاب والشباب ولقطاعات مهنية متنوعة، فينفي كل ذلك بتوظيف اصطفاف وطني مجرد من المضمون ويزج إلى حواشيه بمقولات فاشية تصنِّف كلَّ مطالب بالحق والحرية وكلَّ معارض سلمي للسلطوية خائنًا وعميلًا[1]، وذلك في مناخ هيمنت عليه حقائق مثل "الإعلام المدار أمنيًّا" أو "في الجامعات المسيطر عليها أمنيًا" أو في "السلطة التشريعية المشكلة أمنيًا" أو في "المؤسسات الرسمية الخاضعة لطغيان المكون النظامي على المكونات المدنية والبيروقراطية"[2] الأمر الذي يطرح إشكالية منطقية تتمثل في سؤال: هل ما يعطل الاصطفاف حتى الآن عدم وجود رغبة أمنية؟ أو بصيغة أخرى هل يحتاج الاصطفاف إلى رعاية أمنية؟ وذلك في إطار ما يتردد عن تشدد فصيل الأمنيين ضمن التحالف الاجتماعي المحيط بالنظام، وهم المسيطرون فعليًا على مجمل القرار السياسي والذين يقفون عقبة أمام تحريك المياه الراكدة، ويظهر بعض هذا العجز في تلكؤ النظام في التعامل مع نصيحة استيعاب الفئات الشابة التي تأتي من أوساطه نفسها، فعلى الرغم من الوعود المتكررة بالإقدام على ذلك، حتى إن مساحات الغضب بين فئة الشباب ظلت كما هي بينما لا توجد دوافع لتحويلها إلى مساحات للتفاعل بين الدولة والمجتمع، ربما تقف قضية الألتراس والمحبوسين من شباب الثورة واستمرار الخطاب الإقصائي المشوه لثورة يناير علامات على استمرار هذه الأزمة[3].

لا يزال عبد الفتاح السيسي، بعد ثلاث سنوات من إعلانه عزل الرئيس محمد مرسي، الشخصية المهيمنة على المشهد السياسي المصري. بيد أن طبيعة النظام السلطوي الذي يتربّع على عرشه لا تزال تخبّئ في طياتها هياكل قيادية ومراكز قرار يكتنفها الغموض، ويبدو أن ما يتمخّض عن ذلك هو دولة يحكمها رئيس الجمهورية، والجيش، والأجهزة الأمنية، وأن هؤلاء الفرقاء نسجوا فيما بينهم علاقات خلف الكواليس[4]، كما يعتبر البعض أن عملية التفكيك هذه مقصودة بالقول إن الممارسات الحاسمة للنظام في مواجهة مطالب فئة رجال الأعمال الخاصة بضرورة إصدار قوانين جديدة للاستثمار – ولم تقل عما تعرضت له هذه الفئة من تهديدات – أو عند اتساع التهم بالعنف الموجه لجهاز الشرطة بعد اغتيال الناشطة شيماء الصباغ من حزب التحالف الشعبي، أو فيما يتعلق بتهم الرشوة والفساد لبعض القضاة والوزراء... لندرك أن مرحلة التزامن والتكامل في الحكم بين أجهزة الضبط الاجتماعي قد ولت، وأن السيسي أصبح – عبر سلسلة من الإجراءات والمفاوضات وتفكيك التحالفات المناهضة له أو حتى الناقدة له – بمثابة اليد العليا المعنية بالحد من مطامح هذه الأجهزة ومراقبة أدائها وكبح جماح تصوراتها عن نفسها باعتبارها شريكًا كامل الأهلية في الحكم وفي بناء دولة ما بعد 30 يونيو[5]، كما أن هناك من يرى أن الدولة المصرية تحولت إلى شبكة من الكيانات المملوكية الطابع المتمحورة حول مصالحها الأوليجاركية الخاصة التي تدير السياسة العامة للدولة لصالح تعظيم منافعها وشبكات زبائنها الخاصة بها، حيث تمثل السياسة العامة محصلة التوازن بين هذه الكيانات كل في منطقة نفوذها واهتمامها، وقد تدهورت هذه الأجهزة نحو مزيد من الانعزال عن مستجدات العصر ومخرجاتها دائمًا لصالح الإبقاء على الوضع القائم وإجهاض أي فرص لتغيير تنموي أو ديمقراطي من أي نوع أو أي حراك سياسي أو ثقافي أو اجتماعي مستقل، يمكن أن

---

[1] . عمرو حمزاوي، مقاومة السلطوية بعيدًا عن اليمين واليسار، الشروق، 29 يوليو 2016.

[2] . عمرو حمزاوي، مقاومة السلطوية بعيدًا عن اليمين واليسار، الشروق، 29 يوليو 2016.

[3] . عبده موسى، مصر في ذكرى الثورة: هدوء الحراك واشتباك الخطاب "تقييم حالة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2016.

[4] . ناثان براون، مي السعدني، تعزيز قبضة السلطوية واضح للعيان في حوافي الدولة المصرية 17 كانون الثاني/ يناير 2017، الرابط http://carnegie-mec.org/diwan/67700

[5] . دينا الخواجة، بناء دولة ما بعد الثلاثين من يونيو: الحرب والجباية كأسس جديدة لعلاقة الدولة بالمجتمع، الملف المصري، العدد 15، نوفمبر 2015، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص9.

يحلحل المصالح الهائلة المتراكمة حول هذه الدولة وشبكاتها المعقدة من الزبائن والمستهلكين إضافة إلى لعبة من التوازن لإدارة التناقضات الداخلية بين هذه الإقطاعيات[1].

إن استعراض أوضاع تحالف 30 يونيو- 3 يوليو وما جرى عليه من تشكل وتفكك خليق بأن يوضح أن القضية الأساسية المستهدفة من القائمين على هذا التحالف هي محاصرة المجال العام، واستهداف الديمقراطية بتفريغها من جوهرها والإبقاء على شكلياتها والحرص على إدارتها بشكل وصل في بعض الأحيان إلى الفج، وصناعة فزاعات الأمن والإرهاب لتبرير انتهاك حقوق الإنسان واستئصال المجتمع المدني، وذلك على حساب المجتمع وحقوق الناس ومستقبلهم، وفي الوقت نفسه عدم القبول بعروض المصالحة وإيقاف تفشي حالة الاستقطاب طالما لم يوجد ضغط – داخلي أو خارجي – يجبره على القبول بها مع الحرص على إذكاء الخلافات واستحضار المرارات بين القوى السياسية سواء اتهام جماعة الإخوان بالتخلي عن القوى السياسية المسماة بالمدنية في أحداث محمد محمود، أو اتهام جماعة الإخوان المسلمين للقوى السياسية الأخرى بالقبول والشرعنة لمذبحة رابعة العدوية وما سبقها ولحقها من أحداث.

تعددت المبادرات التي طرحت للمصالحة في مصر حيث تجاوزت وفقًا لبعض التقارير[2] ما يقرب من (12 – 15) مبادرة، ورغم تنوعها من حيث مقدميها من القوى السياسية الوطنية – المحلية – أو الكيانات الدولية فإنها لم تحقق أي تقدم يذكر، وقد يعود ذلك إلى عدة إشكاليات؛ أبرزها إشكالية الدم، والشيطنة الإعلامية، والأحكام القضائية، والمؤسسات المنتخبة، وثنائية السيسي ومرسي[3]، إضافة إلى أن القوى السياسية لا تزال مسكونة بالاتهامات لبعضها البعض، خصوصًا في ظل وجود مسار سياسي مكتمل قائم بالأساس على أطروحة شيطنة الآخر وتحميله كل العقبات والأزمات التي يمر بها، ومن هنا فإن فرص قيام مصالحة وطنية قد لا تحدث – في المدى القريب – في ظل حالة الاستقطاب المستشرية في الأوساط المصرية، وتغليب المصالح الخاصة للقوى السياسية على المصالح العامة للدولة، إلا أنها في الوقت نفسه واردة إذا ما حدث تغير جوهري في السياسة المصرية.

*****

1 . أشرف الشريف، دولة ملوك الطوائف في مصر، الملف المصري، العدد 15، نوفمبر 2015، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص22.

2 . http://www.masralarabia.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9/1258296-12-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1

3 . مهند حامد شادي، المصالحة في مصر: الأسباب والاحتمالات، 2014/4/9، الرابط:
http://ida2at.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/

مستقبل حماية القانون والحريات: (نموذج تيران وصنافير)

نادية عبد الشافي*

مقدمة:

قامت ثورات الربيع العربي؛ من أجل إسقاط النظم الاستبدادية المتسلطة، متطلعة إلى مستقبل أفضل يتحلَى بالقانون والعدالة والحريات. واستطاعت هذه الثورات إسقاط رءوس النظم المستبدة، ولكن لم تتمكن من خلع جذورها. ويمكن إرجاع ذلك لتعمق وتمكن وتغلغل النظم المستبدة في المجتمعات العربية، فأغلب الدول العربية ما هي إلا مجرد منظومة قائمة على خدمة جماعات المصالح ذات الأطماع الشخصية أو مجموعات معينة محتكرة للمال والسلطة أو طبقات أمنية وعسكرية معينة في كل دولة، ومن مصلحة كل هؤلاء إفشال ووأد كل محاولة للإصلاح والتغيير وخصوصًا إن كانت تهدف إلى: محاربة الفساد، وضمان الحريات، وإعادة الحقوق لأصحابها، وسقوط الاستبداد[1].

ومن هذه الثورات: الثورة المصرية في (25 يناير 2011) التي تعالت فيها أصوات الشعب المصري لأول مرة في التاريخ المعاصر مطالبة بإسقاط النظام الحاكم، وبالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية. نجحت هذه الثورة في إسقاط الحاكم وانتخاب آخر بطريقة ديمقراطية ونزيهة، ولكن سرعان ما قامت ضد النظام الجديد المنتخب الدولة العميقة ليحل محله نظام 3 يوليو. وفي ظله عاد حال مصر إلى أسوأ مما كان عليه قبل عام 2011 في الشأن العام والحقوقي والقضائي والسياسي والأمني والاقتصادي والديني[2].

ولقد تعددت القضايا البارزة التي تنمّ عن هذه الحقيقة: الترّدي العام، والتضييق والصوت الواحد، وتبعية الكل للواحد المنفرد، وخاصة تبعية المؤسسات المفترض استقلالها، وانعدام أو تراجع الصوت المعارض، خوف القمع والتنكيل. وفي هذا الإطار تأتي قضية جزيرتي تيران وصنافير 2015-2017 بمثابة نقطة تحول، وخروجًا على النص الأوحد المنفرد منذ 3 يوليو 2013.

ومن هنا يأتي تساؤل هذا التقرير المتمثل في الآتي: **كيف خرجت قضية تيران وصنافير على المألوف عند نظام 3 يوليو؟ وهل الحكم في قضية تيران وصنافير سوف يكون نمطًا للأحكام في المستقبل أم حكمًا عابرًا؟** وسوف تحاول الورقة بقدر الإمكان الإجابة عن هذا التساؤل من خلال الآتي:

أولًا- الحقوق والحريات بعد 3 يوليو: إعدام الثورة والثوار في المحاكم

تسيطر حالة من القمع والانتهاك ضد أي معارضة لنظام 3 يوليو، ويتم تبرير ذلك بحُجة الحرب على الإرهاب، وأن الأمن لابد أن يكون قبل الحقوق؛ أي لا توجد حماية لحقوق من يعارض وينتقد النظام سواء كان إسلاميًا أو علمانيًا، وهذا يعني عدم وجود ممارسة صحيحة للعبة السياسية[3].

وبقمعه للحقوق تقمع الحريات؛ لأن ببساطة الحريات هي السبب الرئيسي في انتشار نظام الحقوق، ويتم اعتبارها حقوقًا ذاتية متصلة بالفرد، فوجود الحقوق يقتضي توفر قدر من الحرية المدنية والسياسية. ففي الصياغة القانونية: الحريات هي أصل

---

* باحثة بمركز الحضارة للدراسات السياسية.

[1] – د. جاسر عودة، الدولة المدنية نحو تجاوز الاستبداد وتحقيق مقاصد الشريعة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015. ص ص 7-8.

[2] – المرجع السابق، ص8.

[3] – د.نادية مصطفى، كلاكيت عاشر مرة حول انتهاكات نظام 3 يوليو لحقوق الإنسان في مصر! ما الجديد في العلاقة بين الحقوقي والسياسي؟، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2016، متاح على الرابط التالي:
http://www.hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1357:3&catid=257:2013-04-21-11-44-03&Itemid=554

الحقوق جميعها، فعلى سبيل المثال: عقد الزواج الذي ينشئ حقوقًا وواجبات يبدأ بالحرية لدى الشخص في أن يتزوج أو لا، وعقد البيع والشراء يمهد لإبرامه حرية لدى المتعاقدين في التعاقد أو عدمه[1]، وأيضًا حتى في توقيع الاتفاقيات المتعلقة بالسيادة لابد من إعطاء الحرية للمواطنين في التعبير عن رأيهم ثم تقرر بعد ذلك الحقوق والواجبات.

وما يفعله النظام ما هو إلا عملية ممنهجة لوأد الحريات وذلك بانتهاكه للحقوق. وحججه لانتهاك هذه الحقوق ليست صحيحة؛ لأن هناك حقوقًا أساسية لابد من توافرها للأفراد وتقدم على مصالح المجتمع السياسي العامة وهي: حق الحياة وحق الحرية، وبالتالي فلا يمكن استباحة أي من هذه الحقوق لتحقيق مصلحة عامة مهما علت[2]، وحتى انتهاك نظام 3 يوليو للحقوق والحريات ليس من أجل تحقيق مصلحة عامة بل من أجل القضاء على الحرية السياسية المتمثلة في مساهمة المواطن بالشؤون العامة في تولية الحكام ومراقبة أعمالهم في تولية الحكم والوظائف العامة وتأسيس الجمعيات والأحزاب[3].

ومن أوجه انتهاكات نظام 3 يوليو الآتي:

أولًا– القوانين التي أعطت الفرصة لإحكام القبضة الأمنية على المعارضة، ومن هذه القوانين قانون تحرير محكمتي النقض والجنايات من قيود مدة الحبس الاحتياطي للمتهم إذا تعلق الأمر بعقوبة الإعدام أو المؤبد، واعتبر البعض استمرار حبس المسجون احتياطيًّا فتراتٍ طويلة الأمد، وهو لم يكن السبب فيها فقد يكون السبب فى عدم محكامته أو إطالة تلك المحاكمة راجعة إلى القضاء أو إطالة إجراءات التقاضي أو ظروف ارتباك المحاكم لظروف أمنية وانفلات أمني، لافتًا إلى أن كل هذا التطويل سوف يدفع ضريبته المتهم، ما يؤدي إلى إهدار حقوقه[4]. ووصفت جبهة استقلال القضاء القرار بأنه باطل دستوريًّا، واتهمت السلطة الحالية بإصدار قوانين هدفها حماية النظام، وطالبت الجبهة بإطلاق جميع المعتقلين السياسيين فورًا[5]، ويكون بذلك سرقة لعمر الشباب داخل السجون، وأقر هذا القانون الرئيس السابق عدلي منصور[6]، والأخطر من ذلك مجموعة القوانين والتعديلات التي

---

[1] – د.رحيّل غرايبة، الحقوق والحريات السياسية في الشريعة الإسلامية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012، ص38.

[2] – د.لؤي صافي، الرشد السياسي وأسسه المعيارية في الحكم الراشد إلى الحوكمة الرشيدة: بحث في جدلية القيم والمؤسسات والسياسات، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015، ص 106.

[3] المرجع السابق، ص47.

[4] – جدل حول إلغاء الحد الأقصى للحبس الاحتياطي، الوفد، 2013، متاح على الرابط التالي:
https://alwafd.org/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/546871-%D8%AC%D8%AF%D9%84-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A5%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%B5%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%A8%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7%D9%8A

[5] – تحرير مدة الحبس الاحتياطي في مصر، الجزيرة نت، 2013، متاح على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/9/25/%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A8%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1

[6] – دراسة مقارنة بين عهدي مرسي والسيسي في الأمن والقضاء، موقع عربي 21، 2016، متاح على الرابط التالي:
https://arabi21.com/story/951213/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%86%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%87%D8%AF%D9%8A-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-

أقرها الرئيس عبد الفتاح السيسي والتي يُعد أخطرها قانون 107 المعروف بقانون التظاهر؛ لتضييق الخناق على الشباب، فينص على ضرورة إخطار وزارة الداخلية بأي اجتماع عام أو تظاهر يضم أكثر من عشرة أشخاص قبل الموعد بثلاثة أيام، ومن يخالف ذلك يتعرض إلى عقوبة السجن التي قد تصل إلى خمس سنوات وغرامة تتراوح بين خمسين إلى مئة ألف جنيه[1]. ويوضح هذا القانون ازدواجية الداخلية في تطبيقه ففلسفة القانون الأساسية في تطبيقه على الجميع، فلا توجد قضية أو بلاغ من وزارة الداخلية لأي مجموعة مؤيدة للنظام قامت بمظاهرة وتم القبض عليها[2]؛ وهذا يعني أن هذا القانون ما هو إلا قانون أقر خصّيصًى من أجل المعارضة.

ومن ضمن هذه القوانين قانون مكافحة الإرهاب الذي يراه البعض يسعى لتأسيس دولة الفرد ودولة الخوف؛ وذلك لتكريسه حالة الطوارئ الدائمة، ولحده من الحريات، ولتشجيعه لمزيد من القبضة الأمنية، مما ساعد في نهاية المطاف على انتهاك حقوق المواطنين التي ضمنها لهم الدستور. ويوجد أيضًا قانون العزل المعروف بـ(قانون جنينة) لعزل المستشار هشام جنينة من رئاسة الجهاز المركزي للمحاسبات، والذي تم اعتباره على أنه قانون أُقر من أجل عزل المستشار. أما التعديلات التي تكمل صورة القمع فأبرزها: تعديل قانون الجامعات ليصبح تولي المناصب الجامعية بالتعيين من قبل رئيس الجمهورية بعد أن كانت بالانتخاب، وتنظيم العمل بجامعة الأزهر ليسمح بفصل الكثير من الأساتذة والطلاب بحُجة تورطهم بأعمال تضر بالعملية التعليمية[3].

ساعدت كل هذه القوانين في شن حملات واسعة لاعتقال الكثير من المعارضين بشكل غير مسبوق، وللأسف الشديد أغلبهم من فئات فاعلة في المجتمع وخريجون وطلبة وبعضهم تحت سن الثمانية عشر عامًا، والزج بهم في السجون والقضاء على مستقبلهم[4]، والحد من المعارضة بكافة أشكالها. فكيف تكون هناك معارضة حقيقية مؤثرة وفاعلة والأذرع الأمنية تمارس كل أنواع الانتهاكات من قمع المتظاهرين في الشوارع والميادين وتعذيب في السجون وإخفاء قسري وصولًا للتصفية الجسدية. ويساعدها

%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1

[1] – قوانين السيسي ترسانة من أدوات القمع...، موقع الخليج العربي، 2017، متاح على الرابط التالي:
https://medium.com/thenewkhalij/%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-
%D8%AA%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D9%85%D9%86-
%D8%A3%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%B9-
%D9%88%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-
%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D8%A7-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%B9%D9%8A%D9%86-
%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%85%D9%8A-f82911019454

[2] – التظاهر حق لأنصار النظام فقط.. ازدواجية تطبيق قانون التظاهر في مصر، ساسة بوست، 2016، متاح على الرابط التالي:
/https://www.sasapost.com/pretending-law

[3] – قوانين السيسي ترسانة من أدوات القمع...، مرجع سابق.

[4] – أسماء حسين، 8 كوارث فريدة من نوعها في عهد السيسي، موقع نون بوست، 2015، متاح على الرابط التالي:
http://www.noonpost.org/%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-
%D9%85%D8%B5%D8%B1/8-%D9%83%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AB-
%D9%81%D8%B1%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D9%86-
%D9%86%D9%88%D8%B9%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D9%87%D8%AF-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A

على هذا الأمر حالة الانسجام الواضحة بين مؤسسات الدولة المختلفة: الإعلامية والعسكرية والأمنية والقضائية وغيرها من المؤسسات مع مؤسسة الرئاسة، مما أسهم في حدوث قصور في معالجة ومواجهة التحديات الأمنية[1].

ثانيًا– أحكام القضاء: تعتبر السلطة القضائية مكونًا أساسيًا في السلطة العامة في الدولة إلى جانب كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية. وتمثل ضمانًا أساسيًا لاحترام القوانين والنظم وتطبيقها فعليًا وعلى وجه صحيح، فدولة القانون لا تعني خضوع الجميع للقانون وعلى قدم المساواة فقط، بل تتطلب أيضًا مراقبة تطبيق هذا القانون ومنع أي انحراف أو تعسف في استعماله والتصدي لكل المنازعات المترتبة على تطبيقه وإعماله، وبذلك يكون دور السلطة القضائية دورًا أساسيًا في التحقيق الفعلي لدولة القانون باعتبارها السلطة المسئولة عن مراقبة القانون وتطبيقه ومنع أي انتهاك أو تجاوز وحماية الحقوق والحريات، وهذا لن يتحقق إلا من خلال الاستقلال التام عن باقي السلطات الأخرى[2].

وهذا ما لا يراه البعض متوفرًا لدى السلطة القضائية الموجودة في ظل نظام 3 يوليو بل ويعتبرونها واحدة من أبرز مؤسسات الدولة العميقة، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أمور: **أولها–** منحها مجموعة من الامتيازات من قبل النظام، مما اعتبره البعض ثمنًا يسمح لتوغل السلطة التنفيذية في السلطة القضائية، ومن هذه الامتيازات: اعتماد بدل للعلاج تُقدر قيمته بثلاثة آلاف جنيه لكل قاضٍ شهريًا، وزيادة رواتب أعضاء النيابة العامة والقضاء بمختلف درجاتهم بنسبة 30% في محاولة للتساوي مع قضاة مجلس الدولة، وأيضًا صرف منحة العيدين الفطر والأضحى والتي تتراوح بين ثمانية آلاف إلى عشرة آلاف، وصرف خمسة آلاف جنيه لكل القضاة ولأعضاء النيابة العامة تحت اسم "مكافأة جهود إضافية"، وزيادة مكافآت القضاة بحسب القرار 5774 لعام 2015[3].

ثانيها– المحاكمات: اعتبر بعضها مسيسًا خصوصًا أن النظام السابق لم ينَلْ أحكامًا تعادل جرمه في حق الشعب[4]، على عكس محاكمات معارضي نظام 3 يوليو التي تنوعت بين حبس الآلاف والحكم بالإعدام على العديد، وتم بالفعل إعدام ثمانية أشخاص وهم: (محمود رمضان المتهم الرئيسي بإلقاء الأطفال من فوق عقار بالإسكندرية[5]، وستة أشخاص متهمين في قضية عرب شركس، وعادل حبارة المتهم المدان الرئيسي بقتل خمسة وعشرين مجندًا في مذبحة رفح الثانية)[6].

---

[1] – دراسة مقارنة بين عهدي مرسي والسيسي...، مرجع سابق.

[2] – صالح دجال، حماية الحريات ودولة القانون، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف د. الغوتي بن ملحة، جامعة الجزائر كلية الحقوق، 2012، ص 139.

[3] – سلطة أصبحت مستأنسة.. السيسي سيطر على هيئات القضاء المصري، موقع نون بوست، 2017، متاح على الرابط التالي:
https://www.noonpost.org/content/17282

[4] – دراسة مقارنة بين عهدي مرسي والسيسي في الأمن والقضاء..، مرجع سابق.

[5] – إعدام محمود رمضان..، مصر العربية، 2015، متاح على الرابط التالي:
http://www.masralarabia.com/%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%AF%D8%AB/515155-%D8%A5%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%AF-%D8%B1%D9%85%D8%B6%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%87%D9%85-%D8%A8%D8%A5%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B9%D9%82%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%83%D9%86%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%A9

[6] – متحدث الإنقاذ: الحريات في عهد السيسي صفر..، موقع قصة ثورة، 2016، متاح على الرابط التالي:
http://thawrastory.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D8%B5%D9%81%D8%B1-%D8%A8%D8%B4%D8%A7%D9%87%D8%AF%D8%A9-/%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87

يبرر هذا بأن هؤلاء إرهابيون ومجرمون ولا يعتبرون جزءًا من هذا الوطن[1]، وأشار البعض مثل جمال عيد مدير الشبكة العربية لحقوق الإنسان إلى أن مصر تعيش أسوأ لحظات إهدار حقوق الإنسان هذه الأيام بدءًا من الصحفيين المسجونين ومعتقلي الرأي المسجونين نتيجة محاكمات، بجانب المحبوسين احتياطيًا منذ عام 2013[2].

ثالثهًا– الأمن القضائي: جعل البعض يفكر لماذا يتم تعيين أمن على القضاة؟ وهل لكافة القضاة أم لبعضهم؟ وهل يتم استهدافهم بسبب صفتهم القضائية أم لكونهم جزءًا من النظام؟ ومنهم الأستاذ فهمي هويدي الذي أبدى تخوفه من أن يفقد القاضي استقلاله فضلًا عن هيبته حينما يصبح في حماية الدولة وكفالتها، وأن أمنه لم يعد يستمد من عدله، ولكن من رعاية الدولة المراقبة له: "حين يشعر القضاة بالخطر فإن العدل يصبح في أزمة؛ ولأنه أساس الملك فإن أزمة العدل تعني مباشرة أن الوطن في أزمة"[3].

وأخيرًا ووفقًا لتقرير هيومن رايتس ووتش لعام 2017، نستطيع أن نصل إلى أن الانتقاد العام والمعارضة السلمية للنظام ممنوعة؛ لإسقاط النظام بعض المفاهيم الأساسية كالحقوق والحريات بل يتعامل معها على أنها عائق أمام تحقيق أهدافه[4].

ولكن بالرغم مما سبق عرضه من واقع مرير إلا أن هناك نقطة ضوء ألا وهي (قضية تيران وصنافير)، فهذه القضية تسببت في أكبر حركة تظاهرات تشهدها مصر منذ 2014، وساعدت على كسر حاجز الخوف لدى المواطنين من القمع والاعتقال وقانون التظاهر، وأوضحت أيضًا أن القضاء ما زال يتمتع بقدر من الاستقلالية. فبدأت بغضب شعبي في صورة تظاهرات عفوية وانتهت إلى سلسلة من الهزائم القضائية للحكومة5، وهذا ما سوف يتم توضيحه من خلال الجزء التالي.

ثانيًا– تيران وصنافير: الأمل وسط واقع مرير

البداية كانت مع وجود خبر صغير جاء ضمن الأخبار والتنويهات يعلن عن لجنة ترسيم الحدود بين مصر والسعودية تحت اسم التعاون بين البلدين ولم ينتبه إليه إلا القليل[6]، ثم فوجئ الرأي العام بعد ذلك بتوقيع سبع عشرة اتفاقية في 9 أبريل 2016 بين البلدين في أكثر من مجال لإنعاش الاقتصاد، وفي نهاية الاتفاقيات تمت الإشارة إلى التوقيع على اتفاقية إعادة تعيين الحدود البحرية أي نقل السيادة على جزيرتي تيران وصنافير الواقعتين في مدخل خليج العقبة من مصر إلى السعودية، وهو الأمر الذي أثار

---

[1] – مصر في عهد السيسي قمع بلا حدود، هيومن رايتس وواتش، 2015، متاح على الرابط التالي:
https://www.hrw.org/ar/news/2015/11/04/283034

[2] – حقوقيون مصر تتصدر أعلى معدلات أحكام الإعدام في عهد السيسي، موقع الثورة اليوم، 2016، متاح على الرابط التالي:
https://thawrah2day.com/2016/12/12/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84%D8%A7%D8%AA-/%D8%A3%D8%AD%D9%83%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84

[3] – فهمي هويدي، حقيقة أزمة القضاء، الشروق، 2015، متاح على الرابط التالي:
http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=13122015&id=cf9f75cb-5b14-453d-aaea-790f7361e16d

[4] – مصر زيادة القمع في عهد السيسي، هيومن رايتس ووتش، 2017، متاح على الرابط التالي:
https://www.hrw.org/ar/news/2017/01/12/298485

[5] – تيران وصنافير لحظة الحسم تقترب على خلفية التهديدات والوساطات، موقع مدى، 2017، متاح على الرابط التالي:
http://www.madamasr.com/ar/2017/01/10/feature/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%B5%D9%86%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%B1-%D9%84%D8%AD%D8%B8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D9%85-/%D8%AA%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%A8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AE

[6] – أسامة ناصف، تيران وصنافير الوجه الحقيقي لم يظهر بعد، ساسة بوست، 2016، متاح على الرابط التالي:
/http://www.sasapost.com/opinion/tiran-and-sanafir-true-face

رفض واستياء الكثير من المصريين[1]؛ لاعتبارها بالغة الحساسية غير مسبوقة في التاريخ الوطني[2]، فلم يثبت أن هناك دولة أقرت بعدم ملكيتها لأرض في الوقت الذي توجد فيه مئات الوثائق والمستندات والمكاتبات التي تقوي موقفها[3].

ورفض السيسي هذا الرفض الشعبي وطلب عدم الحديث عن قضية تيران وصنافير؛ لأنه – من وجهة نظره – بات الحديث كثيرًا عن هذه القضية ووجب الوقوف عنه وذلك من خلال خطابه الموجَّه للشعب في 13 أبريل 2016[4]؛ أي ينتهج النظام منهجًا يقوم على أنه لا يحق للمواطنين معرفة ما تقرره أو تقوم به الدولة لأداء وظائفها، وأنها هي التي تقرر ما يجب الإفصاح عنه للمواطنين، ويكون في الأغلب لتجميل وجهها أمام المواطنين، وتقرر ما تخفيه بحُجة أنها تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة. وهذا ما رفضه الشعب الذي اعتبر أن الحكومة تخفي سياستها العامة، والدليل على ذلك عدم إفصاحها عن طبيعة المفاوضات التي أدت إلى تنازل مصر عن تيران وصنافير[5].

ونتج عن هذا الرفض بعض الأحداث المهمة والفارقة التي تؤكد على أن هناك ثوابت للوطن لا يمكن قهرها، وعلى أن القضاء ما زال قادرًا على الإنصاف.

– **ثوابت للوطن لا يمكن قهرها: عودة الثوار للشوارع والميادين**

جاء رد الفعل الشعبي حازمًا، وعبر عنه موجة كبيرة من الاحتجاجات الرافضة للاتفاقية التي تعطي حقوق السيادة على جزيرتي تيران وصنافير للسعودية، ويعتبر هذا الحراك الشعبي عودة للعمل الجمعي مرة أخرى للمجال العام متحديًا القيود الموضوعة عليه[6].

ومن أبرز هذه الاحتجاجات التظاهر يوم 15 أبريل 2016 تحت شعار "جمعة الأرض عِرْض" في تحدٍّ صريح لوزارة الداخلية التي حذرت المواطنين الرافضين للاتفاقية من الخروج في بيان لها قائلة فيه: "إذ تعرب وزارة الداخلية عن تقديرها واحترامها الكامل لحقوق المواطنين في حرية التعبير عن الرأي تجاه مختلف القضايا القومية في الحدود التي رسمها القانون، وفي ضوء ما توافر من معلومات مؤكدة لدى الأجهزة الأمنية بإطلاق جماعة الإخوان (الإرهابية) دعوات تحريضية منظمة وتوزيع نشرات تدعو لتنظيم مسيرات تستهدف إثارة الفوضى ببعض الشوارع والميادين واستثمارها في خلق حالة من الصدام بين المواطنين وأجهزة الأمن، فإن الوزارة تُهيب بالمواطنين عدم الانسياق وراء تلك الدعوات[7]"، ولكن هذا لم يرهب المواطنين من النزول للشوارع والميادين للدفاع عن أرضهم، وبالرغم من تصدي الشرطة لهم واعتقال الكثير منهم نزلوا مرة ثانية في 25 أبريل متهمين الرئيس السيسي بتسليم جزيرتي

---

[1] – حسن الأزهري، أزمة جزيرتي تيران وصنافير من منظور الحق في المعرفة، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 2016، ص 3، متاح على الرابط التالي:
https://afteegypt.org/right_to_know/2016/06/19/12324-afteegypt.html

[2] – جمال طه، تيران وصنافير وكسر دائرة الأزمة، جريدة الوطن، 2016، متاح على الرابط التالي:
http://www.elwatannews.com/news/details/1245857

[3] – عبد الناصر سلامة، المسكوت عنه في تيران وصنافير، المصري اليوم، 2017، متاح على الرابط التالي:
http://www.almasryalyoum.com/news/details/1073412

[4] – حسن الأزهري، أزمة جزيرتي تيران وصنافير من…، مرجع سابق، ص9.

[5] – تقرير حقوقي: النظام الحالي يعادي حرية التعبير كخطر وجودي يهدد شرعيته، مدى، 2017، متاح على الرابط التالي:
http://www.madamasr.com/ar/2017/02/14/feature/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%8A-/%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7

[6] – مالك عدلي، تيران وصنافير: الحراك الاجتماعي والمسارات القانونية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017، متاح على الرابط التالي:
http://acpss.ahram.org.eg/News/5623.aspx

[7] –الداخلية تحذر المواطنين من التظاهر في "جمعة الأرض عرض"، المصري اليوم، 2016، متاح على الرابط التالي:
http://www.almasryalyoum.com/news/details/929405

تيران وصنافير للسعودية مقابل مساعدات مالية، ورفع المتظاهرون شعارات منددة ببيع الأرض: لا لبيع الأرض، وعواد باع أرضي، وعيش حرية والجزر دي مصرية[1].

وهذا الحراك بث القلق في نفوس الداخلية التي ردت عليه بقوة؛ وذلك بإغلاق الطرق على التظاهرات الاحتجاجية، وتفريقها باستخدام قنابل الغاز المسيل للدموع، وشن حملات مداهمات لمقاهي وسط القاهرة ولمنازل بعض النشطاء أدت لاعتقال العشرات[2]. وصدر ضد بعض المعتقلين أحكام بصورة سريعة تتراوح بين سنتين إلى خمس سنوات وتنوعت التهم بين التحريض على التظاهر، والتحريض على استخدام القوة لقلب نظام الحكم، والتحريض على مهاجمة أقسام الشرطة واستخدام العنف والتهديد لحمل رئيس الجمهورية على الامتناع عن عمل من اختصاصه ومهامه المملوكة طبقًا للدستور، والانضمام إلى جماعة إرهابية[3].

وبالتوازي مع الحراك الشعبي الرافض للاتفاقية، دعا عدد من المحامين المهتمين بالشأن العام المواطنين لتحرير توكيلات لإقامة دعوى قضائية طعنًا على الاتفاقية[4]: ومن بينهم خالد علي، ومالك عدلي، ويوسف عواض، وزياد العليمي، وطارق العوضي الذين قاموا بالفعل برفع دعوى في أبريل الماضي مطالبين بوقف تنفيذ (وإلغاء) قرار التوقيع على الاتفاقية، وقبلتها محكمة القضاء الإداري في 21 يونيو الماضي.

والرائع في هذا أن فريق المحامين ينتمون إلى تيارات سياسية مختلفة[5]، وأن الأمر بدأ بنشر دعوة من المحامي خالد علي على صفحة الفيسبوك الشخصية له مناشدًا كل من يستطيع المساعدة قائلًا: إن القضية تحتاج إلى جهد بحثي وقانوني كبير على المستوى التاريخي والجغرافي والدولي والاستراتيجي والدستوري؛ لذلك ندعو كل من لديه القدرة على تقديم المعاونة البحثية في هذه القضية ألا يبخل علينا بعلمه أو بما تحت يديه من وثائق[6]، وبالفعل لاقت هذه الدعوة استجابة كبيرة من المواطنين، فانهالت على فريق الدفاع مئات من الوثائق والخرائط والمراجع العلمية التي تثبت مصرية تيران وصنافير[7]، مما جعل المحكمة تصدر حكمها ببطلان الاتفاقية[8]، وسوف يتم التطرق إلى دور القضاء وحكمه في هذه القضية بقدر من التفصيل في الجزء التالي.

ثالثًا– القضاء المصري: هل من أمل جديد؟

في البداية لابد أن نعي أن مفهوم الدولة الحديث لا يفترض أن يكون الحاكم كامل الأوصاف، فهو لا يربط صلاح الحكم بصفات الحاكم، بل يربطه بالنظام المؤسسي للدولة، وأبرز عناصره توزيع مهام السلطات، وذلك من أجل تمكين كل سلطة من

---

1 خبز.. حرية.. الجزر المصرية.. الشعار الجديد للثورة في مصر، ساسة بوست، 2016، متاح على الرابط التالي:
/http://www.sasapost.com/translation/the-new-logo-of-the-revolution-in-egypt

2 – صحف أجنبية: النظام المصري تجمهر لتظاهرات 25 أبريل كما لو كان يستعد لغزو أجنبي!، ساسة بوست، 2016، متاح على الرابط التالي:
/https://www.sasapost.com/25april-protests-in-egypt

3 – القصة الكاملة للحكم بحبس 152 متهمًا بالتظاهر في احتجاجات 25 أبريل، ساسة بوست، 2016، متاح على الرابط التالي:
/https://www.sasapost.com/egypt-sentences-152-to-prison-for-protest-over-transfer-of-islands

4 – مالك عدلي، تيران وصنافير: الحراك الاجتماعي والمسارات القانونية، مرجع سابق.

5 – مالك عدلي، تيران وصنافير: الحراك الاجتماعي والمسارات القانونية، مرجع سابق.

6 – بيسان كساب، كرم "الناس العادية"..، مرجع سابق.

7 – مالك عدلي، تيران وصنافير: الحراك الاجتماعي والمسارات القانونية، مرجع سابق.

8 – بيسان كساب، كرم "الناس العادية"..هكذا جمعت وثائق تيران وصنافير، مدى مصر، 2016، متاح على الرابط التالي:
http://www.madamasr.com/ar/2016/07/20/feature/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%83%D9%8E%D8%B1%D9%8E%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-/%D8%AC%D9%8F%D9%85%D8%B9%D8%AA-%D9%88%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D9%82

مراقبة الأخرى. إذن لابد أن تخضع جميع أعمال الدولة للقانون، وأي تصرف لها يجب أن يكون محددًا ومقيدًا بالقانون؛ أي لا تقوم بالشراء أو البيع ولا تطلب من المواطنين شيئًا ولا تمنعهم من شيء ولا تقوم بأي نوع من أنواع التصرفات إلا إذا كان القانون يجيزه، فخضوعها للقانون يعد من أبسط الصور التي تعكس سيادة القانون، التي تقلل إلى حد كبير دور الشخص في الحكم وترسخ مبادئ ثابتة تضمن لها الاستمرارية التي لا تتأثر بتغير الحكام أو أهوائهم، وهذا على عكس السلطة المطلقة التي تتصرف وفق الأهواء الشخصية للحاكمين أو أصحاب المصالح[1].

فالقضاء في هذه القضية حاول أن يثبت أننا ما زلنا في دولة القانون، وذلك من خلال حكمه في قضية تيران وصنافير، فحكمت محكمة القضاء الإداري يوم 21 يونيو ببطلان ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية وصدر الحكم برئاسة المستشار يحيى دكروري نائب رئيس مجلس الدولة، وقالت المحكمة فى حيثيات حكمها: إن الواقع الحاصل على الأرض منذ زمن بعيد أن الدولة المصرية تمارس على الجزيرتين بالفعل حقوق سيادة كاملة لا يزاحمها في ذلك أحد لدرجة أن مصر ضحت بدماء أبنائها دفاعًا عن الجزيرتين وهو ما يفصح إفصاحًا جهيرًا عن أنهما أراضٍ مصرية. وأضافت المحكمة في حيثيات حكمها أنه من المقطوع به أن كلًّا من الجزيرتين تيران وصنافير أرض مصرية من ضمن الإقليم البري لمصر، وتقعان ضمن حدود الدولة المصرية، وقد مارست مصر السيادة على الجزيرتين بصفة دائمة ومستمرة، وتخضع الجزيرتان للقوانين واللوائح المصرية.

واستندت المحكمة في حكمها على المادة 151 من الدستور الحالي وخصوصًا الفقرة الأخيرة قائلة: "يحظر التزامًا بحكم الفقرة الأخيرة من المادة 151 من الدستور الحالي التنازل عنهما، ومن ثم يكون ما قام به ممثل الحكومة المصرية من التوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والمملكة العربية السعودية في أبريل 2016 والتي تضمنت تنازل مصر عن الجزيرتين للمملكة العربية السعودية بحُجة أنهما تقعان داخل المياه الإقليمية السعودية **قد انطوى على مخالفة جسيمة للدستور تبطله وذلك على الرغم من محاولة ستر هذا التنازل المحظور خلف اتفاق على ترسيم الحدود البحرية[2]**".

واعتبر البعض أن هذا الحكم بمثابة صفعة قوية لنظام 3 يوليو، وأنه حكم تاريخي قرر إعادة الجزيرتين تحت السيادة المصرية، محذرًا من تغيير وضعهما بأي شكل كان أو عبر أي إجراء لصالح الدولة[3]. ووصف المستشار البشري الحكم بأنه "يسجل لقضاء مجلس الدولة مكانة تاريخية ليس من الناحية السياسية فقط، ولكن أيضًا من الناحيتين القانونية والقضائية، وأن هذا الحكم يستعيد توازن الدولة من أجل المحافظة على سيادة أراضيها، وأن الحكم لا يتعلق بالسياسة فقط بل يتعلق بتكوين الدولة وسيادتها على إقليمها[4]، وأن هذا الحكم يليق بمجلس الدولة الذي يعد حصن الأمان لمصر[1]".

---

[1] - د. توفيق السيف، رجل السياسة: دليل في الحكم الرشيد، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الثانية، 2013، ص 286، ص ص 309- 310.

[2] - ننشر النص الكامل لحيثيات حكم القضاء الإداري ببطلان اتفاقية ترسيم الحدود، اليوم السابع، 2016، متاح على الرابط التالي:
http://www.youm7.com/story/2016/6/21/%D9%86%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%AB%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%89-%D8%A8%D8%A8%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%B3%D9%8A%D9%85/2771010

[3] - ستراتفور: سابقة عالمية نادرة لنظام يعارض حكم استعادة جزء من أراضيه، ساسة بوست، 2016، متاح على الرابط التالي:
/http://www.sasapost.com/translation/in-egypt-a-rare-problem-for-a-world-leade r

[4] -محمد بصل، طارق البشري مؤيدًا حكم "تيران وصنافير"...، الشروق، 2016، متاح على الرابط التالي:

ولكن لم تقبل الحكومة هذا الحكم، فقامت هيئة قضايا الدولة بتقديم استشكال للمطالبة بوقف حكم المحكمة ببطلان اتفاقية تيران وصنافير، وتم تقديم استشكال آخر قدمه المحامي خالد علي يطالب فيه بالاستمرار في تنفيذ الحكم[2]، وتم رفض الاستشكال المقدم من الحكومة من قبل محكمة القضاء الإداري 8 نوفمبر 2016 برئاسة المستشار بخيت إسماعيل، مع إلزام الحكومة بتنفيذ حكم الدرجة الأولى ببطلان القضية مع دفع غرامة ثمانمائة جنيه، وقبول استشكال المحامي خالد علي[3]. ولم ترض الحكومة بحكم المحكمة فقامت بالطعن عليه أمام المحكمتين الدستورية والإدارية العليا وقدمت عدة مستندات ومراجع تثبت سلامة موقف الدولة[4]، ولكن جاء حكم المحكمة الإدارية العليا 16 يناير 2017 برئاسة المستشار أحمد الشاذلي مخيبًا لآمال الحكومة وهو بطلان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع السعودية، وتم السماح لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة بتغطية الجلسات الخمس التي استمعت خلالها المحكمة لدفاع ومبررات المحامين المدافعين عن مصرية الجزيرتين وممثل الحكومة المدافع عن سعودية الجزيرتين[5]، وترتب على هذا الحكم تبرئة العديد من المعتقلين المعترضين على هذه الاتفاقية.

ويتضح مما سبق أن هناك مراكز قوى لم يستطع نظام 3 يوليو السيطرة عليها، ولكن هل هذا يعني أن ما سبق سوف يصبح نمطًا يسير عليه القضاء في المستقبل، أم إنه حكم عابر؟ ما زالت الإجابة غير واضحة المعالم، ولكن الواضح أن المستقبل يكون مرتبطًا دائمًا بالتخطيط والبناء والنهضة والإصلاح والتحرر[6]، فإذا استطاعت السلطة القضائية الاستقلال عن السلطة التنفيذية وتولت مهامها في فصل النزاعات بين المواطنين وبعضهم البعض أو بين المواطنين والحكومة مما يترتب عليه تضييق الخناق على أصحاب النفوذ والسلطة الذين يسعون إلى استغلال موارد الدولة وصلاحياتهم في قهر من هو أضعف منهم، فهذا سوف يمنع الانزلاق نحو القهر[7]، ويحرر القانون من كونه ستارًا لقهر الأفراد وسلب حرياتهم في بعض الأحيان إلى قانون عادل، لا يسمح بسلب الحريات الفردية للمواطنين من قبل أي نظام، ويفوت بذلك على أصحاب السلطة فرصة خرق حقوق الآخرين وانتهاكها، وهذا هو الفارق بين قانون يوفر الأمن وآخر يعمل على تشريع الخوف[8].

وختامًا وبعد الانتهاء من كتابة هذا التقرير فوجئت كما فوجئ الرأي العام بأن محكمة القاهرة للأمور المستعجلة في 2 أبريل 2016 أصدرت حكمًا بعدم الاعتداد بحكم المحكمة الإدارية الذي قضى ببطلان اتفاقية تيران وصنافير، وبالرغم من أن الأحكام الإدارية أحكام نهائية، وهذا وفقًا لحيثيات حكم الإدارية برفض الطعن على الحكم الذي ألغى اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر

---

http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=22062016&id=3ab595fc-cf6c-41bb-901b-15fbddc00bef

[1] – البشري حكم بطلان اتفاقية تيران وصنافير يترتب عليه الإفراج عن متظاهري الأرض، التحرير.

[2] – القضاء الإداري ترفض استشكال الحكومة لوقف حكم اتفاقية تيران وصنافير، البورصة، 2016، متاح على الرابط التالي:
http://www.alborsanews.com/2016/11/08/925580

[3] – القضاء الإداري يلزم الرئيس والحكومة بتنفيذ حكم مصرية تيران وصنافير وتغريمها 800 جنيه، الشروق، 2016، متاح على الرابط التالي:
http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=08112016&id=b0ec7be4-6f51-46ef-b70d-83acdbd87216

[4] – تأجيل طعن الحكومة على حكم بطلان اتفاقية تيران وصنافير، وكالة أنباء أونا، 2016، متاح على الرابط التالي:
http://onaeg.com/?p=2813176

[5] – حكم نهائي بمصرية تيران وصنافير، الجزيرة نت، 2017، متاح على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/1/16/%D8%AD%D9%83%D9%85-%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%AA%D9%8A-%D8%AA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%B5%D9%86%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%B1

[6] – د. محمد بن حامد الأحمري، ملامح المستقبل، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط3، 2010، ص9.

[7] – د. توفيق السيف، مرجع سابق، ص310 ص–314.

[8] – المرجع السابق، ص304.

والسعودية، والذي جاء نصًا "أنه أمام التنظيم الدستوري المحكم لا يجوز لأية محكمة تابعة للقضاء العادي أن تأمر بوقف تنفيذ أي حكم صادر من محاكم مجلس الدولة، إذ إن في ذلك خرقًا صارخًا لأحكام الدستور والقانون، وافتئاتًا على الاختصاص الموسَّد لمجلس الدولة بحسبانه قاضي القانون العام في المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية، وما فتئ قائمًا عليها باسطًا ولايته على مختلف أشكالها وتعدد صورها"، إلا أن محكمة الأمور المستعجلة حكمت ببطلان حكم المحكمة الإدارية، وهذا ما رفضته المحكمة الإدارية قائلة "إن حكم محكمة الأمور المستعجلة قد تجاوزت حدود ولايتها وحكمها يستوي عدمًا أمام دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا صاحبة الاختصاص الأصيل في نظر الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري وصاحبة الولاية وحدها في وقف تنفيذ حكمها من عدمه، ومن غير المتصور قانونًا أن يكون الحكم المنعدم مرتبًا لأية آثار في محيط العلائق القانونية، ذلك أن انعدامه إفناء لذاتيته يقتلعه من منابته، ويجتثه من قواعده، ليحيله هباء منثورًا، فلا يولد حقًا، ولا يتعلق به التزام، بعد أن هدم الدستور، وجرده من كل أثر بعدوانه على قواعده وهي التي تسمو على كافة القواعد القانونية، ولا استواء له، فليس له من عمد يرفعه، ولا من كيان يقيمه، ولا نص يعينه، بل ينهدم من أساسه ليفقد وجوده، وحسبه أنه غير شيء ولا يحول الحكم المنوه عنه دون دائرة فحص الطعون مباشرة ولايتها في نظر الطعن على حكم محكمة القضاء الإداري المشار إليه، والفصل فيه على وجه الحق وبما يتفق وصحيح أحكام القانون[1]".

هذا كان هو رد المحكمة الإدارية على هذا الحكم، أما رد المواطنين فعارض بعض المواطنين – وهم المعارضون منذ البداية لهذه الاتفاقية – الحكم واعتبروه حكمًا غير صحيح؛ لأن الأمور المستعجلة غير مختصة بالحكم، وأن هذا الحكم يمثل ضربة قاضية للنظام، وأنه يعطي مجلس النواب غطاء قضائيًا يستتر به لتبرير بدء مناقشته للاتفاقية بزعم أن هناك حكمًا قضائيًا من محكمة الأمور المستعجلة قضى بعدم الاعتداد بحكم الإدارية العليا.

وبالرغم من أن قضية تيران وصنافير ما زالت مستمرة إلا أنها بالفعل استطاعت أن تشكل حالة من الخروج غير المألوف على نظام 3 يوليو، وتشكل حالة ممزوجة بالمقاومة والتحدي، استطاع الشعب من خلالها كسر حاجز الخوف المتولد من القمع والاعتقال ومخالفة قانون التظاهر. فأثبتت هذه القضية أن هناك ثوابت للوطن لا يمكن قهرها وهي الدفاع والحفاظ على الأرض، التي يعتبرها المصريون حقًا لهم ولأولادهم وللأجيال القادمة؛ وذلك بنزولهم للاحتجاج وللتصدي للاتفاقية والاعتراض عليها في الشوارع والميادين، واعتبرت هذه الاحتجاجات أكبر حركة تظاهرات منذ 2014، تتكون من انتماءات سياسية مختلفة.

بالإضافة إلى شجاعة وتحدي بعض المحامين برفعهم دعوى قضائية تطعن على الاتفاقية التي وقعها النظام، والتي جاء الحكم فيها تاريخيًا وهو بطلانها، وحتى بعد حكم محكمة الأمور المستعجلة سوف يظل حكم الإدارية تاريخيًا، ويُعد هذا أول حكم قضائي يبعث الأمل في نفوس المواطنين على أن القضاء ما زال به نماذج تتمتع بالاستقلالية وتهدف لقيام دولة القانون، وتمارس دورها الفاعل دون ضغوط أو مؤثرات غير شرعية تمنعها من قول الحق.

*****

[1] – هكذا ردت المحكمة الإدارية عن حكم الأمور المستعجلة...، موقع البداية، 2017، متاح على الرابط التالي:
http://albedaiah.com/news/2017/04/02/132991

أمة في حركة...الرباط في الأقصى بين التحدي والتصدي

ماجدة إبراهيم عامر*

مقدمة:

مكانٌ ذو مكانة مقدسة ومقدرة في قلب كل مسلم وكل عربي؛ إنه المسجد الأقصى المبارك أولى القبلتين وثاني الحرمين، ولا تخلو صلوات ملايين حول العالم من الدعوة بشهود تحريره والصلاة فيه.

بيد أن عجزنا دونه يكبل الإرادات، بينما طائفة من الأمة آلت على نفسها الذود عن الأقصى والمرابطة فيه وحوله فصدق فيهم قول رسول الله –صلى الله عليه وسلم– فيما رواه الإمام أحمد في مسنده؛ *قَالَ أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ ابن الإمام أحمد: وَجَدْتُ فِي كِتَابِ أَبِي بِخَطِّ يَدِهِ: حَدَّثَنِي مَهْدِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّمْلِيُّ، حَدَّثَنَا ضَمْرَةُ، عَنِ السَّيْبَانِيِّ وَاسْمُهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ:* ***"لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الدِّينِ، ظَاهِرِينَ لَعَدُوِّهِمْ قَاهِرِينَ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ إِلَّا مَا أَصَابَهُمْ مِنْ لَأْوَاءَ، حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ"، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَأَيْنَ هُمْ؟ قَالَ: "بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَأَكْنَافِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ".*** [1]

لعل هؤلاء هم المرابطون والمرابطات في المسجد الأقصى وحوله، أو جملةً من شكلوا ويعملون في إطار ما يسمى "حركة الرباط في الأقصى". وعلى الرغم من حظر سلطة الاحتلال الإسرائيلي عمل حركة الرباط في 9سبتمبر 2015، ومن قبل حظرت الحركة الإسلامية في القدس (الداعم الأكبر لحركة الرباط) في 17 نوفمبر 2015، فضلا عن سلسلة الاعتداءات الشخصية والبدنية على أفراد ورموز المرابطين والمرابطات في الأقصى، فإن مقاومتهم الباسلة وذودهم عن المسجد الشريف مستمرة لا يثنيهم عنه شئ.

وبذلك يقدمون نموذجا فريدًا للمقاومة ضد الاحتلال الصهيوني واعتداءاته السافرة على المقدسات الإسلامية في الأقصى المبارك. فمن هم المرابطون وما واقع حالهم؟ وما دور حركة الرباط في العمل على حراسة المسجد الأقصى ضد سياسات "التهويد" و"الصهينة" التي تنتهجها دولة الاحتلال؟

يسعى هذا التقرير لبيان ذلك عبر: استعراض دور حركة الرباط في الأقصى حاليا خاصة مع تصاعد المخاطر والتهديدات التي تواجه الأقصى وعماره وحماته من المرابطين خلال الفترة من2015 لمطلع 2017؛ وهي الفترة التي كشفت سلطة الاحتلال خلالها عن تطرفها السافر ضد الأقصى في ظل إعادة انتخاب حكومة يمينية بقيادة نتنياهو وحزب الليكود للمدة الثالثة على التوالي في مارس 2015، لتصل ذروتها 2016 في منحى جديد من مسار مقاومة المقدسيين خاصة بعد القرار الإسرائيلي بتجريم عمل حركة الرباط في الأقصى، ثم تحدي الاحتلال لقرار منظمة اليونيسكو الصادر في أكتوبر 2016، والقاضي بأن القدس الشرقية والمسجد الأقصى تراث إسلامي خالص وليس لليهود حقوق فيه، ثم مؤخرًا في مارس 2017 جاء الحكم القضائي من "محكمة الصلح الإسرائيلية" بأن المسجد الأقصى مكان مقدس لليهود ويحق لهم الصلاة فيه، فيما لا يحق لأي ما كان منعهم من الوصول للساحات والصعود إلى ما أسمته "جبل الهيكل".

---

* باحثة دكتوراه في العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، باحثة بمركز الحضارة للدراسات السياسية.

[1] مسند الإمام أحمد (21730)– [21815]، وإسناده حسن في المتابعات والشواهد رجاله ثقات وصدوقيون عدا عمرو بن عبد الله السيباني وهو مقبول.

وأصل الحديث في الصحيحين دون قوله: "بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ وَأَكْنَافِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ". من حديث الْمُغِيرَةِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "لَنْ يَزَالَ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى النَّاسِ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ". البخاري (3640)، ومسلم (1921).

فكيف تتزايد وتيرة الاعتداءات الصهيونية على الأقصى المبارك ويتطور منحاها؟ وكيف تقف حركة الرباط في الأقصى كخط دفاع أول وأساسيٍ عن المسجد الشريف؟ وخاصة دور قيادة المرابطين وما يقومون عليه من مؤسسات ومشروعات تقام من أجل دعم الرباط والتوعية بالمخاطر التي يتعرض لها المسجد؟

علمًا بأن هذه الحركة وما يقف وراءها من حركات وقيادات هي محط اهتمام ودراسات مراكز بحثية ودراسات إسرائيلية متخصصة، بينما لم تحظَ بقدر موازٍ أو مناسب من الجانب العربي والإسلامي لا من الدراسة ولا الدعم[1]!.

وعليه يتناول هذا التقرير وضع الرباط في الأقصى من خلال ثلاثة أجزاء: بيان دور حركة الرباط في الأقصى وأهميتها في التصدي للاعتداءات والتهديدات الصهيونية، ومظاهر صمود الرباط مع زيادة وطأة ووتيرة مشروعات التهويد والتقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى مع الولاية الثالثة لحكومة الليكود، ثم استعراض دور الحركة الإسلامية في دعم حركة الرباط... القيادة والمؤسسات والمشروعات. ثم خلاصة تقييمية لهذا النموذج المقاوم عن الأمة وفي الأمة.

أولًا- حركة الرباط في الأقصى: التصدي للاعتداءات والتهديدات:

المرابطون والمرابطات هم مجموعة متطوعين من أفراد المسلمين من سكان القدس (من عرب عام 1948) آلوا على أنفسهم نصرة وحراسة بيت الله المقدَّس من اقتحامات المستوطنين والمتطرفين اليهود، وذلك بالمرابطة والبقاء في المسجد للصلاة والعبادة ومنع الاقتحامات بالتكبير ووقوفهم كدروع بشرية للذود عنه، وعادة ما يتعرضون للضرب والاعتداءات التي تصل لأعيرة نارية أو اعتقال أو إبعاد بالشهور عن المسجد أو أحكام بالسجن من شرطة الاحتلال الإسرائيلي.

وكَوَّن المقدسيون "هيئة المرابطين" ويرأسها حاليًا يوسف مخيمر، ومؤسستين لحركة الرباط هما جمعية المرابطين وجمعية المرابطات، فضلا عن مجموعة مؤسسات أخرى تقوم على خدمة وحماية قضايا وشئون المسجد الأقصى المبارك، والدعوة للنفير والمسيرات من داخل القدس الشريف وسائر فلسطين تجاه المسجد الأقصى لحمايته من الاقتحامات وتعديات الصهاينة عليه بتدنيسه أو إزالة معالمه التاريخية، خاصة في ظل ما صار يعرف **بخطة التقسيم الزماني والمكاني؛ حيث تهدف سلطة الاحتلال تقسيم الأقصى بين المسلمين واليهود عبر ساعات وأيام الأسبوع والسنة فيكون لليهود أيام خاصة لهم وحدهم داخل الأقصى، إضافة لتقسيم مكاني يكون باقتطاع مناطق معينة من الأقصى لتكون حكراً على اليهود. وهو ما يواجهه المرابطون والمرابطات بالاعتكاف في المسجد المبارك وبكافة جنباته وأبوابه.** فوفقما أكد رئيس "هيئة المرابطين" يوسف مخيمر فعملهم يهدف إلى "عرقلة وتنفيذ تهويد المسجد الأقصى زمانيا ومكانيا". وأن "الشعب الفلسطيني من خلال المرابطين ينوب عن العرب والمسلمين في دفاعه عن أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين".

جانب مما يتعرض له المرابطون والمرابطات على يد الاحتلال الصهيوني ومستوطنيه: ذود الخطر عن الأقصى[2]:

---

[1] يستثنى من ذلك جهود بحثية وإعلامية مهمة تقوم بها مؤسسات كالقدس الدولية، وموقعها الإلكتروني "مدينة القدس" (http://alquds-online.org) الذي يطرح تقارير أسبوعية وفصلية بعنوان "حال القدس"، وتقريرا سنويا عن حال القدس عامة وآخر معلوماتيا بعنوان "حصاد القدس"، وتقريرا باسم: "عين على الأقصى"، وهو تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على الأقصى عبر عام ويصدر في الذكرى السنوية لإحراق المسجد الأقصى. ويعد تقرير 2016 هو العاشر الذي صدر مرفقا برسوم توضيحية لعمليات التعدي بالبناء ومصادرة الأراضي في المسجد الأقصى المبارك. وملخصه التنفيذي متاح على الرابط:

http://alquds-online.org/index.php?s=9&cat=51&id=684

[2] **خلفية تاريخية:**

قامت شرطة الاحتلال عام ١٩٦٧ بالاستيلاء على مفتاح باب المغاربة، ويستخدم هذا الباب في استقبال الوفود الإسرائيلية والسياحية فقط في حين يمنع المسلمين من الدخول من خلاله. كما سعت لإقامة كُنس (أي معابد يهودية) ومجسمات الهيكل المزعوم التي يفد إليها المصلون اليهود ليمارسوا طقوسهم في تلك الأماكن المقدسة، وفي أكثر من مرة تسلل بعض اليهود إلى ساحات الحرم القدسي من الدرج الذي أنشأته إسرائيل عند المصلي المرواني وقاموا بتدنيسه.

جاء قرار وزير الأمن الداخلي "جلعاد أردان" **في 9 سبتمبر 2015 الذي حظر بموجبه ما أسماه تنظيمي المرابطين والمرابطات**. وتم توقيع القرار من وزير الدفاع الإسرائيلي "موشيه يعالون" الذي صرّح بأن الغرض من وجود هذه المجموعات (يقصد المرابطين) هو "تقويض السيادة الإسرائيلية على جبل الهيكل (الاسم اليهودي للمسجد الأقصى). وأدان الشيخ عمر الكسواني، مدير المسجد الأقصى، هذا القرار، معتبرا أنه "تصعيد واعتداء على حق المصلين بالعبادة في المسجد الأقصى"، ومؤكدا أن "مصاطب العلم" عبادة، والتواجد والرباط في المسجد الأقصى عبادة[1]."

ومن النكبات التي طالت ساحة المسجد الشريف اعتداء متطرف يهودي بالحرق بتاريخ 21 أغسطس 1969 وبلغت مساحة الجزء المحترق من المسجد 1500م٢ وقد أصاب الحريق المشئوم المنبر الأثري لنور الدين زنكي ومسجد عمر، ومحراب زكريا وثلاثة من أروقة المسجد مع الأعمدة والأقواس الحاملة لها والقوس الحاملة لقبة الصخرة.

كل تلك الأحداث وصولا للحظة تفجر انتفاضة الأقصى، إثر تدنيس مجرم الحرب إريل شارون أرض المسجد عندما اقتحمه برفقة مجموعة يهود عام2000، لفتت لأهمية الوجود المتعين شبه الدائم للمسلمين داخل باحات المسجد الأقصى المبارك بالمرابطة داخله للدفاع عنه.

ومع الخط العام للسياسات الصهيونية بغض النظر عن طبيعة الحكومة، تأكد استمرار مجموعة من الخطوات الإسرائيلية للاستيلاء على الأقصى وإنهاء المقاومة ممثلة في حركة الرباط وأهمها:

- قيام سلطة الآثار الإسرائيلية بين الحين والحين كذلك بالتنقيب عن أثار اليهودية مزعومة تحت المسجد وتقول بوجودالهيكل اليهودي المزعوم وتقوم بحفر الأنفاق بالبحث عن بقايا الهيكل تحت أرض المسجد الأقصى. كذلك تصل اعتداءات اليهود إلى المقابر التاريخية الموجودة حول المسجد الأقصى ومنها مقابر لصحابة وتابعين.
- تكرار اقتحامات لمتطرفين يهود بقيادة سياسيين من مرشحي الليكود أو أعضاء كنيست أو حاخامات لحرم الأقصى الشريف مدعومين بقوات شرطة الاحتلال. وعندما يواجههم المرابطون والمرابطات بالتكبير لإقصائهم عن الاقتحام تحدث مناوشات وتتعدى الشرطة على المرابطين وتعتقل منهم وتستخرج قرارت استبعاد بحق الأنشط فيهم رجالا ونساءً
- منع سلطة الاحتلال –في كثير من الأحيان– للرجال ما دون سن 60 عاما وأحيانا 45 عاما من الصلاة في الأقصى خاصة في الجمع، الأمر الذي يوضح الدور الحيوي والبديل الذي تقوم به المرابطات في مثل هذه الأحيان لصد الاقتحامات عن الحرم الشريف ومنع تنفيذ التقسيم الزماني أو المكاني.
- استصدار قرارات باعتقال أو إبعاد المرابطين عن الأقصى، فضلا عن اقتحام مؤسسات الداعمة لمشروعات الرباط كما فعلت بمؤسسة عمارة الأقصى والمقدسات ومؤسسة مسلمات من أجل الأقصى، وصولا إلى قرار حظر عمل المرابطين بالأقصى الشريف.

أما عن أهم الأحداث والاعتداءات بحق الأقصى ودور المرابطين فيه خلال فترة حكم اليمين الإسرائيلي الليكود من 2011: مارس 2015 فمنها:

9 أغسطس 2012: قدم عضو الكنيست أري ألداد **مقترح قانون لتقسيم الأقصى والسماح لليهود بالصلاة فيه في أيام معينة، ويُمنع المسلمون خلالها من دخوله.**

في 9 سبتمبر 2012 ، **بعد أيام من إيذان المحكمة العليا الاسرائيلية لليهود بالصلاة في المسجد الأقصى، جاءت دعوة من حزب الليكود الاسرائيلي لآلاف اليهود** (وعلى رأسهم القيادي البارز في الحزب موشيه فيغلين) **لاقتحام المسجد لبناء الهيكل المزعوم على أنقاض المسجد الأقصى المبارك**. لكن تواجدالمرابطين والمرابطات أفشل محاولة اقتحام المسجد الأقصى المبارك؛ وذلك بعد دعوة الأوقاف والجهات الوطنية جموع المسلمين في القدس للزحف باتجاه الأقصى، ومن ثم توافد المئات إليه منذ صلاة الفجر والرباط فيه حتى ساعات ما بعد الظهر يومها وظلوا يرفعوا أصواتهم بالتكبير حتى اضطرت شرطة الاحتلال إلى عدم السماح لمجموعة المتطرفين اليهود دخول المسجد بعد أن وصلوا إلى ساحة البراق ومشارف باب المغاربة من الخارج.

31 مارس 2014: نشرت منظمات يهودية صيغة بيان ورسالة بعثت بها لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو **تطالبه بالعمل وتسهيل الإجراءات والمساعي بهدف بناء كنيس يهودي في الأقصى**. وليس فقط حوله كما هو معتاد!

في 14 أكتوبر 2014 اقتحام نحو 100مستوطن للمسجد يقودهم المتطرف موشيه فيجلين نائب رئيس الكنيست الاسرائيلية من جهة باب المغاربة بحراسة معززة من عناصر التدخل السريع والوحدات الخاصة في شرطة الاحتلال وسط حصار للمصلى المسقوف وإغلاقه واعتلاء شرطة الاحتلال لسطحه. **واقتحمت باحات المسجد وأطلقت قنابل الصوت والغاز داخل المصلى المسقوف، مما أدى إلى اندلاع حريق في سجاد المصلى المسقوف وانتشار الغاز داخله، ما أسفر عن إصابة 38 مرابطا بالرصاص المطاطي وحالات اختناق شديدة.** الأمر الذي دعا دولة الأردن –المسئولة إداريا عن الأقصى– للتحذير من نشوب حرب دينية بسبب ممارسات الاحتلال. وشهد الداخل الفلسطيني المحتل وقتها على إثر هذه الحادثة **نفيراً عاماً نصرة للمسجد الأقصى المبارك وللقدس الشريف في مواجهة الاقتحامات المستمرة بنقل آلاف الفلسطينيين من الداخل الفلسطيني إلى القدس للمشاركة في يوم النفير.**

27 أكتوبر 2014: الكنيست يناقش **مقترحا لسحب السيادة الأردنية على الأقصى.**

27 نوفمبر 2014: صحيفة هآرتس الإسرائيلية **تكشف عن سعي وزير الأمن الداخلي إسحاق أهرونوفيتش لملاحقة طلبة المصاطب والمرابطين وحظر نشاطهم.**

15فبراير 2015: أعلنت مؤسسة إسرائيلية تطلق على نفسها "الحفاظ على تراث حائط المبكى" عن **مناقصة من أجل تنفيذ أعمال حفريات في الأنفاق أسفل الحائط الغربي** للمسجد الأقصى.

[1] **تصعيد إسرائيلي ضد "المرابطين" في الأقصى**، 9 سبتمبر 2015، موقع صحيفة الغد، متاح على الرابط:
goo.gl/JvCjxL

وفي المقابل، هاجم الشيخ رائد صلاح هذه المطالبة واعتبر أن تنفيذها هو بمثابة إعلان حرب دينية على الإسلام والمسلمين، ووصف هذا القرار بـ "اللعب بالنار". وأضاف أنه حتى لو تم سجن جميع المرابطين والمرابطات فإن أبناءهم وأحفادهم سيواصلون الرباط في المسجد الأقصى حتى زوال الاحتلال الإسرائيلي[1]. وذكرت مصادر أمنية إسرائيلية إن "إسرائيل تلجأ لاعتقالات إدارية؛ أي السجن لمدة 6 أشهر بدون محاكمة، في صفوف المرابطين داخل المسجد القبلي، **في ظل عجز إسرائيلي عن منع ظاهرة الاعتكاف اليومي في المسجد الأقصى. كما أصدر الاحتلال في 2016 قراراً يقضي بقطع مخصصات التأمين الصحي عن المرابطات في المسجد الأقصى**[2].

وأوضح رئيس لجنة الحريات في الداخل المحتل كمال الخطيب أن العقوبات التي يتعرض لها المرابطون في المسجد الأقصى تشمل الملاحقات ومداهمات المنازل وقطع الرواتب والمعاشات والمعونات، ناهيك عن الحرمان من دخول الأقصى، وأحيانًا تصل حد الاعتقال أو الإبعاد الجزئي أو الكامل عن المسجد المبارك. **إن الاحتلال يفرض على المرابطين قيودًا وإجراءات قمعية بهدف إخلاء المسجد الأقصى من المرابطين وتجفيف منابع الوافدين إليه. وأشار الخطيب إلى إغلاق الاحتلال وحظره للمؤسسات التي تدعم الأقصى، مثل الحركة الإسلامية، بالإضافة إلى تعقب سلطات الاحتلال لكل من ينشط في حشد الناس لزيارة الأقصى، وهي المهمة التي تقوم بها حاليًا الحركة الشعبية بعد أن تمَّ حظر الحركة الإسلامية**. هذا وقد ابتدع الاحتلال تسمية (تنظيم المرابطين) على حركة الرباط ليحول صورة الرباط من عقيدة وشريعة إسلامية إلى تنظيم محظور يجب محاربته. وأوضح أن سلسلة العقوبات التي يتعرض لها المرابطون من قبل الاحتلال دون وجود أي دعم أو تعويض لهم، أثرت على أعدادهم داخل المسجد الأقصى، وإن كان التواصل الشعبي يحاول تعويض هذا النقص من خلال العائلات والقرى والمدن في الداخل المحتل، ولكن ليس بنفس الزخم السابق[3].

وأكد فخري أبو دياب، رئيس لجنة الدفاع عن حي سلوان في القدس المحتلة، **وجود حرب من نوع مختلف يتعرض لنيرانها المقدسيون والمرابطون**؛ متمثلة في سلسلة الإجراءات القمعية التي يمارسها الاحتلال ضدهم، والتي لا يراها العالم أو يسمع عنها. وأوضح: **"كثير من منابع الدعم المالي للمقدسيين والمرابطين تم تجفيفها من قبل الاحتلال حتى يبقى المرابط وحده في الميدان يواجه إجراءات القهر والظلم الإسرائيلية**. وختم حديثه قائلًا: **"لو كفلت الأمة العربية والإسلامية العائلات المقدسية، لما قام الاحتلال بقطع معاشاتها وحرمانها من مصادر الرزق**، وكانت ستبذل أقصى جهدها للبقاء في المسجد الأقصى والدفاع عنه في وجه طغيان الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه[4]".

زيادة وطأة ووتيرة مشروعات التهويد والتقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى مع الولاية الثالثة لحكومة الليكود، والرباط قائم:

في أعقاب تشكيل حكومة الليكود الأخيرة بقيادة نتنياهو للمرة الثالثة على التوالي في مارس 2015، سيطر المتطرفون الدينيون على سبع وزارات فيها بنسبة 28%، زادت الدعوات منهم لتصعيد المشاريع الإسرائيلية في القدس، بما فيها المسجد الأقصى؛ باعتبار أن المؤسسات المعنية في القدس داخل الحكومة الإسرائيلية باتت في قبضتهم (الثقافة ميري ريغف، والأمن الداخلي أردان، وشؤون القدس زئيف إلكن، وبلدية القدس نير بركات، بالإضافة إلى المتطرف أوري أرئيل).

---

[1] **ألف مشروع لنصرة القدس والمسجد الأقصى**،13-09-2015 ، موقع حصاد نت، على الرابط:goo.gl/BdJs0V

[2] http://alresalah.ps/ar/index.php?ajax=preview&id=132844

[3] رنا الشرافي، **هل سيقتلع قمع الاحتلال المرابطين من الأقصى؟**، تحرير إلكتروني: فاطمة الزهراء العويني، ٢٠١٧/٠١/٢٨، متاح على الرابط: goo.gl/lumEk9

[4] **المصدر السابق.**

هذه التشكيلة الصهيونية، التي يعرف عنها العلاقة القوية بالمؤسسات الدينية الإسرائيلية الفاعلة في القدس، صاحبة مشاريع تهويد المدينة المقدسة، ترى أن الأوضاع في الدول العربية، والحالة الفلسطينية المقسمة مناسبة لتطوير جملة من المشاريع الصهيونية داخل الأقصى ومحيطه؛ أهمها[1]:

–أولًا: بناء أكبر عدد من الكنس في محيط المسجد الأقصى؛ للتأثير على المظهر التاريخي الخارجي للمسجد الأقصى (على شاكلة كنيس الخراب).

–ثانيًا: المسّ بتركيبة البلدة القديمة ومحيطها من الناحية الديمغرافية، عبر السيطرة على مبانٍ فيها بأي ثمن.

–ثالثًا: القيام بمشاريع حفر أنفاق في محيط وأسفل المسجد الأقصى المبارك لتغيير معالم المدينة المقدسة؛ حيث إن الحفريات تحت المسجد الأقصى باتت أشبه بمدينة كاملة. واستكمالًا لخطته المنهجة التهويدية أقر الائتلاف الحكومي الإسرائيلي مشروع "قانون الأذان"؛ الذي ينص على حظر رفع الأذان عبر مكبرات صوت المساجد في القدس وفلسطين 1948 في أوقات معينة ويعاقب على ذلك. كذلك افتتحت وزيرة الثقافة الإسرائيلية "ميري ريجيف" نفقًا يتوغل تحت البلدة القديمة والمسجد الأقصى المبارك، في محاولة استفزازية في أعقاب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2334 الذي طالب بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها شرقي القدس. ويُعد المشروع واحدًا من أخطر المشاريع التي تستهدف الأقصى والبلدة القديمة ويحتاج إلى سنوات عدة لإنهائه؛ **ما دفع المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية**، وخطيب المسجد الأقصى المبارك الشيخ محمد حسين، **للتحذير من تمادي سلطات الاحتلال الإسرائيلي في حفر أنفاق أسفل البلدة القديمة في القدس المحتلة ومحيطها. وقال إن ذلك "يشكل خطرًا على حياة أبناء القدس العرب وممتلكاتهم"**[2].

وصرح وزير الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطيني، يوسف أدعيس، (وفق وكالة الأناضول) إن **السلطات الإسرائيلية ارتكبت 99 انتهاكا بحق المقدسات الإسلامية فى القدس والضفة الغربية خلال شهر مارس 2017 وحده تركز غالبها على المسجد الأقصى والحرم الإبراهيمي؛ مؤكدا أن هذه الخطوات بدأت تنتقل لمرحلة هى "الأخطر على مستقبل المدينة المقدسة"**؛ من خلال "إعطاء الضوء الأخضر لغلاة المستوطنين واليهود المتطرفين بالدخول إلى الأقصى، واستباحة ساحاته الطاهرة، والقيام بأفعال "مشينة تخدش قدسية المكان وتنتهك حرمته".

– رابعًا: ترتيب الاقتحامات للمسجد الأقصى من خلال ما يعرف بالتقسيم الزماني للمسجد الأقصى، خاصة ساعات الصباح الأولى. حيث عمدت الشرطة الإسرائيلية منذ 2015/8/24 إلى منع المرابطات من دخول الأقصى من الساعة السابعة والنصف إلى الحادية عشرة صباحًا، وهو الوقت المتاح لاقتحامات اليهود في الفترة الصباحية. واستمر المنع إلى 2015/9/3 للنساء كافة بالتزامن مع منع نساء أدرج الاحتلال أسماءهن ضمن "لائحة سوداء" من دخول الأقصى إلى ما بعد انقضاء فترة اقتحامات المستوطنين الثانية، أي بعد الساعة 2:30 ظهرًا. وزادت الشرطة ممارساتها ضد المرابطات بمداهمة منازل خمس منهن فجر الخميس 2015/9/3 واعتقلت أربعًا منهن وأبعدت الخامسة عن الأقصى لمدة أشهر، بعد تفتيش منازلهن. وكما فرضت شرطة الاحتلال قيودًا على الرجال، فمنعت من هم دون الخامسة والعشرين من دخول المسجد وصادرت بطاقات الهوية العائدة لكبار السن، واشترطت عليهم أيضًا استردادها قبل السابعة والنصف صباحًا

---

[1] جمال محمد، **"المرابطون" و"المرابطات" بالأقصى..صداع في رأس نتنياهو والمستوطنين**، 26 أغسطس 2015، موقع صحيفة التقرير على الرابط:goo.gl/DS3fkp

[2] **القدس: حصاد 2016**، ملف معلوماتي يسلط الضوء على أبرز التطورات والمواقف والأرقام المتعلقة بالقدس في عام 2016، بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2017/1/3، ص6.

لضمان عدم عرقلة الاقتحامات[1]. ثم قرار شرطة الاحتلال الإسرائيلي زيادة ساعات اقتحام الأقصى من قِبل المستوطنين والسياح الأجانب، الذي استنكرته هيئة المرابطين[2].

وأشار التقرير الرصدي السنوي لحال الأقصى "عين على الأقصى" لعام 2016 أن اقتحامات الإسرائيليين للأقصى تجاوزت خلال مدة الرصد 13700 اقتحامًا، بالإضافة إلى عدد من الاقتحامات نفذها وزير الزراعة "أوري أرئيل" قبل حظر الاقتحامات السياسية، والحاخام "يهودا غليك" قبل دخوله "الكنيست" علاوة على التصريحات التي صدرت عن مسؤولين سياسيين وعن ناشطين في منظمات "المعبد" تدعو إلى فرض منع المسلمين من دخول الأقصى وهدمه وبناء "المعبد"[3].

–خامسًا: تطوير شكل الاقتحامات للمسجد الأقصى من جولات استكشافية إلى اقتحامات تعبدية دينية يومية، مع تزايد وتيرتها عموما، وفي المناسبات الدينية خاصة؛ حيث ذكر عزام الخطيب، مدير عام دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، التابعة لوزارة الأوقاف الأردنية، أن 14,806 إسرائيليين اقتحموا المسجد الأقصى خلال سنة 2016. واستنادًا إلى هذه المعطيات، فإن ارتفاعًا طرأ على عدد المقتحمين لباحات الأقصى خلال 2016 مقارنة مع السنوات الأخيرة الماضية؛ إذ تشير معطيات دائرة الأوقاف إلى أن 11,589 اقتحموا المسجد في سنة 2015، و11,878 في سنة 2014، فيما بلغ عدد المقتحمين 9,075 في سنة 2013. لفت الخطيب النظر إلى أن "الشرطة الإسرائيلية قررت في ديسمبر2016 إضافة مدة ساعة لاقتحامات المستوطنين في ساعات الصباح"[4].

كذلك تتخذ حكومة اليمين الإسرائيلية الحالية عدة خطوات للحيلولة دون قيام المرابطين والمرابطات بحماية المسجد[5]:

–أولًا: **مَنعْ التواجد المنظم في المسجد الأقصى** ومحيطه لعدم إعاقة المشاريع الإسرائيلية في محيط الأقصى وداخله، **ومن أهم هذه الخطوات حظر عمل المرابطين وتجريم نشاطهم**، وهو ماحدث بإعلان قرار حظر المرابطين.

–ثانيًا: **تغييب مشاهد الاقتحام للمسجد الأقصى عن وسائل الإعلام**؛ لعدم إحراج الجهات المشرفة على الأقصى؛ مما يلزم منع المرابطين من دخوله.

–ثالثًا: **حملة اعتقالات وإبعادات واسعة تجاه المرابطين والمرابطات وحراس المسجد الأقصى**:

حيث صعّد الاحتلال حملة الاستهداف التي طالت المرابطين والمرابطات منذ أغسطس 2015، واستمر في منع مرابطي ومرابطات ما أسماهم "القائمة السوداء" من دخول المسجد الأقصى، وقرر إبعاد عدد منهم عن البلدة القديمة لمدة تصل إلى ستة أشهر، وصولًا إلى قرار محكمة الاحتلال المركزية في القدس في 2016/9/29 القاضي بمعاقبة ثلاثة فلسطينيين على خلفيّة الانتماء إلى "تنظيم محظور" استنادًا إلى قرار حظر المرابطين السابق. **فقد قررت المحكمة سجن مقدسيين وفلسطيني ثالث من أم**

---

[1] **تقدير موقف: المسجد الأقصى واحتمال تقسيمه زمنيًا في ظل استهداف حركة الرباط**، إدارة الأبحاث والمعلومات مؤسسة القدس الدولية، 2015/9/11، متاح على الرابط:
http://alquds-online.org/index.php?s=8&cat=62&id=207

[2] **المرابطين في الأقصى يستنكرون من زيادة اقتحامات المستوطنين**، 07 ديسمبر 2016، متاح على الرابط:
https://www.hnmnews.com/37297.html

[3] مجموعة باحثين، **الملخص التنفيذي للتقرير العاشر: "عين على الأقصى"**، تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى والتفاعل معه ما بين 2015/8/1 و 2016/8/1، مراجعة وتحرير هشام يعقوب، بيروت: مؤسسة القدس الدولية، أغسطس 2016، متاح على الرابط: http://www.alquds-online.org/items/715

[4] القدس: حصاد 2016، ملف معلوماتي...، **مصدر سابق**، ص5-6.

[5] جمال محمد، **مصدر سابق**.

الفحم لمدة 14 شهرًا، ودفع غرامة مالية بقيمة 4,000 دولار، ليرسم هذا القرار معالم التعاطي القادم مع من يثبت "تورطه" في الرباط في الأقصى. ولوحظ كذلك أن الاحتلال زاد من استهدافه قوافل وحملات الرحلات إلى الأقصى ليشكل ذلك متابعة لما بدأه في سنة 2015 من تركيز على تخفيف منابع الرباط في الأقصى مع حظر المرابطين والمرابطات. وبموازاة استهداف المرابطين والمرابطات، ركّز الاحتلال على استهداف موظفي الأوقاف وحراس المسجد وموظفي لجنة الإعمار، فأصدر قرارات بإبعاد عدد منهم ومنعهم من الدخول إلى الأقصى لمتابعة أعمالهم. **واستمرت سلطات الاحتلال بمنعها أعمال الترميم في المسجد،** واعتقلت في أغسطس 2016 رئيس لجنة إعمار المسجد الأقصى بسام الحلاق وعدة عمال آخرين وسلمتهم أوامر بالإبعاد عن المسجد بذريعة عدم تنسيق دائرة الأوقاف الإسلامية مع الاحتلال و"سلطة الآثار الإسرائيلية" لأخذ إذن الترميم منهم[1].

ومن ذلك أيضًا ما أشار التقرير الرصدي السنوي لحال الأقصى "عين على الأقصى" لعام 2016 ، أن العام شهد استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على الأقصى ومزيدًا من الإمعان في إبعاد المرابطين والمرابطات، بالتزامن مع تزايد استهداف موظفي الأوقاف وحراس الأقصى. **وسُجِّل أكثر من مئة اعتداء على المسجد الأقصى في عام 2016** (وفق تقارير مركز أبحاث الأراضي)، وشهد العام المنصرم زيادة كبيرة في عدد المقتحمين للمسجد الأقصى. **فقد كان عامًا عصيبًا جدًا على المسجد الأقصى من مختلف النواحي، حيث شهد محاولات غير مسبوقة من قبل الحكومة الإسرائيلية** لتعطيل عمل دائرة الأوقاف، إضافة لازدياد استفزازات المتطرفين المقتحمين العدوانية، **وازدياد محاولات أداء الطقوس الدينية من قبلهم داخل المسجد.** وبمقابل ذلك، ازدادت وبصورة ملحوظة عمليات إبعاد المصلين عن المسجد الأقصى وعن مدينة القدس، واستمر منع عشرات النساء من دخول المسجد للصلاة[2].

ثانيًا– دور الحركة الإسلامية في دعم حركة الرباط... القيادة والمؤسسات والمشروعات:

"الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر" أو "الحركة الإسلامية في فلسطين 48" أو "الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني" أو "الحركة الإسلامية في القدس المحتلة"*، هي حركة دينية سياسية أقيمت في 1971 على يد عبد الله نمر درويش ونشطت بين المسلمين من "عرب 48"، أي العرب الذين يملكون الجنسية الإسرائيلية ويعيشون في أراضي 1948[3].

---

[1] القدس: حصاد 2016، ملف معلوماتي ...، **مصدر سابق**، ص7.

[2] **المصدر السابق**، ص3.

* مع ضرورة الانتباه لرفض تسمية "الحركة الإسلامية في إسرائيل"؛ لعدم اعترافنا بقيام دولة لإسرائيل في القدس!

[3] وقد انقسمت الحركة لجناحين: جنوبي يقوده حاليا الشيخ إبراهيم صرصور، وجناح شمالي بقيادة الشيخ رائد صلاح ونائبه كمال الخطيب. وجاء الانقسام على أصداء توقيع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على اتفاقية أوسلو 1993، والاعتراف المتبادل بينهما، حيث وقع خلاف بين قادة الحركة، بشأن تأييد هذه المبادرة. ثم تعمق الانقسام في عام 1996 حول المشاركة بالانتخابات البرلمانية للكنيست، حيث دعا الجناح الشمالي لمقاطعتها بينما الجنوبي أيد المشاركة بها. أما الجناح الجنوبي فمقره المثلث الجنوبي من أراضي عرب 48، وتتبنى ما تطلق عليه "مشروع المقاومة المدني" وتتجنب التصادم الحاد مع السلطات الإسرائيلية وترى في المشاركة الانتخابية سبيلا ممكنا لتحصيل حقوق الأقلية العربية. وأما الجناح الشمالي ومقره في المثلث الشمالي من أراضي عرب 48 بقيادة الشيخ رائد صلاح، فقد تفرغ لإنشاء عشرات المؤسسات الخدمية والتثقيفية في القدس المحتلة ودعم حركة الرباط في الأقصى، وتبنى شعار "المجتمع العصامي" بمقاومة الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي، وتجاوزت اهتماماتها مجتمع أراضي 48 إلى إغاثة ومساندة الفلسطينيين في الضفة وغزة، ونشط الجناح الشمالي في تبني قضاياهم وحاجاتهم بما يتعارض مع السياسات الإسرائيلية القائمة. وتميز الفرع الشمالي باعتماد أسلوب المواجهة للنظام الإسرائيلي ومخالفة سياساته، وتعرض منذ سبتمبر 1999 لحملات منظمة ضده، شملت التضييق عليه وعرقلة نشاطه والحد من حركة قادته –خاصة باتجاه الضفة وغزة– وإغلاق بعض مؤسساته بذرائع قانونية مختلفة، بعد اتهام إسرائيل عناصر قالت إنهم من الفرع الشمالي بالمسؤولية عن تفجيرات "انتحارية". علما بأن العلاقة بين فرعي الحركة الجنوبي والشمالي لم تنقطع، وجرى الحديث مرارا عن العمل على إعادة توحيد الحركة، لكن الصورة الأوضح حتى الآن، أن المواجهة مع إسرائيل تحظى بالاهتمام الأكبر.

المصدر كلٌ من:

– عرض كتاب إبراهيم عبد الله، **الحركة الإسلامية في فلسطين**، متاح بتاريخ 16 سبتمبر 2013، على موقع مركز المسبار للدرسات والبحوث : http://www.almesbar.net/

برز دور الجناح الشمالي للحركة الإسلامية في إسرائيل مع قيام "أرئيل شارون" بزيارته الشهيرة للمسجد الأقصى في 2000 حيث دخلت الحركة في مواجهة مع السلطات الإسرائيلية رافضة للزيارة، ما جعلها موضع اتهام بالتحريض على الانتفاضة التي اندلعت آنذاك، ومنذ ذلك الوقت واصلت هذا النهج بانتظام، وكرست عناصرها وإعلامها ونشاطها لحماية الأقصى، وأطلقت احتفالا سنويا باسم "الأقصى في خطر".

ومن ثم، يمكننا النظر إلى الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر -بجناحيها الشمالي والجنوبي على الاختلاف بين نهجيهما- باعتبارها نموذجًا للمقاومة النشطة ضد الكيان الصهيوني من داخل حدوده؛ فوفق د.إبراهيم عبد الله، **فالحركة الإسلامية بجناحيها طرحت مشروعين متكاملين مرتكزهما المقاومة بكل سبلها من حيث التمسك بالأرض ورفض الترحيل ورفض محاولات "الصهينة /الأسرلة" التي تتم ضد عرب 48**، والتمسك بالهوية الإسلامية والقومية والوطنية، بقولهم: *"سنبقى عرباً مسلمين ومسيحيين نعتز بإسلامنا وعروبتنا ووطنيتنا، ونعمل على تعزيز هذه الهوية بصقل الشخصية الإسلامية، وبنائها البناء السليم المعاصر، ومن خلال العمل على تغيير المناهج التعليمية التي لا تصب في صالح بناء الشخصية الإسلامية والعربية، كما نعمل على نفض غبار السنين عن وجه بلادنا الحضاري، من مساجد وكنائس ومؤسسات وأوقاف، إضافة إلى تعميق الصلة بإخواننا الفلسطينيين، على اعتبارنا جميعا شركاء في المسير والمصير، من خلال أعمال جمعياتنا المختلفة"*. **وقد قامت الحركة بمشروعين للمقاومة**: **الأول**: **المقاومة المدنية**: ويدعو إلى اصطفاف عربي داخلي جديد للحماية والتطوير، والتركيز على عنصر "المقاومة" ليس فقط بمعناها العسكري، ولكن بكل معانيها الأخرى، **والثاني**: **المجتمع العصامي**: ويهدف لتحرير الوسط العربي قدر الإمكان من التعلق بالعجلة الإسرائيلية، من خلال استثمار الإمكانات المادية والبشرية والأرض في الوسط العربي، لتنفيذ مشروعات قومية[1].

جديرٌ بالذكر أنه **في 17 نوفمبر 2015 أعلن مجلس الوزراء الأمني برئاسة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، أن الجناح الشمالي للحركة الإسلامية تنظيمًا غير مشروع**. وتم استدعاء عدد من قيادتها للتحقيق، وبررت الحكومة الإسرائيلية قرار الحظر بوقوف الحركة الإسلامية خلف تأجيج الاحتجاجات وأعمال العنف في المسجد الأقصى المبارك. وفور صدور القرار، داهمت الشرطة الإسرائيلية عدة مؤسسات تابعة للحركة وسلمت بلاغات استدعاء لعدد من قادة الحركة من بينهم رئيس الحركة الشيخ رائد صلاح ونائبه الشيخ كمال الخطيب، وتلقت 17 جمعية ومؤسسة تابعة لها أوامر حظر **نشاطها**. الأمر الذي لاقى استنكار مؤيدي الحركة واحتجاجهم وخروجهم بمظاهرات ومسيرات عديدة تنديدًا بهذا القرار. ورغم تكرار تعرض بعض عناصرها للسجن، وقيادتها، لكنها استمرت في سياستها ضد تهويد القدس المحتلة، وقامت كذلك بدور فعال في مواجهة الحفريات الإسرائيلية عند باب المغاربة. الخط الذي انتهجته الحركة الإسلامية في المثلث الشمالي والذي خلع على زعيمها الشيخ رائد صلاح لقب "شيخ الأقصى" أو "حارس الأقصى". مما يدعو لضرورة بيان دوره كقائد لحركة الرباط حول الأقصى فيما يلي:

"شيخ الأقصى"... "رائد صلاح"[2]:

- شفيق شقير، **الحركة الإسلامية في إسرائيل والمواجهة من أجل الأقصى**، متاح على موقع الجزيرة الإخباري على الرابط: /http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2007/8/14
- **الحركة الإسلامية في إسرائيل**، في: ويكبيديا عربي، متاح على الرابط: /https://ar.wikipedia.org/wiki

[1] عرض كتاب إبراهيم عبد الله، الحركة الإسلامية في فلسطين، **سبق ذكره**.

[2] ينتمي لأسرة من عرب 48حيث ولد مدينة أم الفحم شمال فلسطين المحتلة عام 1958وحصل على بكالوريوس الشريعة الإسلامية من جامعة الخليل. وكان من مؤسسي الحركة الإسلامية في داخل الدولة العبرية في بداية السبعينيات، وتقلد مهمة رئيس بلدية مدينة أم الفحم انتخابا، ثم بدأ نشاط صلاح في إعمار المسجد الأقصى وبقية المقدسات يتعاظم منذ عام 1996؛ فتقلد مهمة رئيس مؤسسة الأقصى لاعمار المقدسات الإسلامية حتى عام 2002 ورئيس مؤسسة الإغاثة الإنسانية.

يقول الشيخ: "*أيقنت أنه لا بد أن أبذل كل ما أملك من أجل إعمار وإحياء المسجد الاقصى المبارك ودفع كل خطر قد يتهدده ، ومما زاد عندي هذا الإصرار دخولي لأول مرة إلى المصلى المرواني (وهو أحد أبنية المسجد الأقصى المبارك) عام 1996م فوجدته يومها أنه كان مجمعا للأوساخ وملتقى لطيور الحمام التي كانت قد عششت فيه وتركت على أرضيته طبقة من أوساخها، على ضوء ذلك شمرنا عن سواعد العمل وبدأنا بمشروع إعمار المصلى المرواني ثم إعمار الأقصى القديم ثم مواصلة سلسلة الإعمار التي بدأت ولا تزال متواصلة حتى الآن بفضل الله تعالى*".

بعد قرار اعتقاله تسعة أشهر من فبراير 2016 وحتى أفرج عنه 17 يناير 2017، ظل الشيخ رائد خلالها متواصلا مع قضايا المسجد الأقصى رغم سجنه الانفرادي، ومن ذلك رسالته الخطية من معتقله إلى جماهير الدّاخل الفلسطيني والأمّة العربية والإسلامية في مطلع نوفمبر 2016 التي أكّد فيها على التّمسّك بالمسجد الأقصى كحقّ أبديّ وثابت لن يزول حتّى قيام السّاعة، وأنّ هذا الحقّ ثابت حتّى قبل اعتراف هيئة الأمم المتحدة واليونسكو أو أيّة هيئة دولية أخرى معتبراً أن قرار اليونسكو يأتي من باب الدّعم لهذا الحق الأبدي ليس إلاّ. مشددا: "انتبهوا للمسجد الأقصى في هذه الفترة المصيريّة"، كما وجّه الشيخ رائد صلاح برسالة تحذير إلى الأمة العربية الإسلامية من مخططات الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ يُكثر من الادّعاء بأنّه كشف أثريات قديمة تثبت حقّاً له في المسجد الأقصى المبارك، **فأكد الشيخ على أن محاولة الاحتلال صناعة أجواء عالمية لفرض خطوة مصيرية على المسجد الأقصى أخطر بكثير من محاولاته السابقة لفرض التقسيم الزماني والمكاني على المسجد الأقصى**، إنه يفرض على العالم ادّعاءً باطلاً يدّعي فيه أنّه صاحب الحق الوحيد في المسجد الأقصى المبارك، وهذا أخطر من كل اعتداء وقع في الماضي على المسجد الأقصى، وهذا ما يجعلني أصرخ في وجه الجميع: انتبهوا جيداً، الأقصى في خطر وهذه الفترة مصيرية للغاية"[1]. وحتى **بعد الإفراج عنه صرّح بإبلاغ الشرطة الإسرائيلية إياه بمنْعه من السفر ومن دخول القدس والمسجد الأقصى؛ نتيجة رفضه عرضا من المخابرات الصهيونية له بلقاء نتنياهو أو وزير خارجيته قائلا: "إياكم أنْ تفاوضوني على المسجد الأقصى، فالمسجد الأقصى لايقبل المفاوضات، ولا مفاوضات على الأقصى"**!.

وقد سبق ذلك اهتمام الشيخ صلاح الكبير بقضية المقدسات الإسلامية، من مساجد ومقابر ومقامات؛ نظرًا لتعمد الإسرائيليين الاعتداء عليها وتحويلها لأغراض أخرى بعد رحيل أهلها عنها، **وتولى العديد من المشروعات والمؤسسات الحارسة للمسجد الأقصى المبارك ودعم المرابطين حوله، ومن هذه المشروعات**[2]:

- **كشف النقاب عن النفق الإسرائيلي تحت المسجد الأقصى المبارك**: فكان الشيخ صلاح أول من كشف عنها وكانت هذه الحادثة نقطة محورية في حياته عززت لديه المخاوف من المساس بالمسجد المبارك وضرورة تكثيف الجهود لحمايته وهو ما دفع الشيخ صلاح إلى اطلاق عدد من المشاريع لإحياء قضية الأقصى والدفاع عنه.

وقدم استقالته منها عام 2001 وتفرغ لرفع شأن قضية الأقصى في خطوة فاجأت الوسط العربي وهو في أوج عطائه خاصة أنه كان أول رئيس بلدية يقدم على مثل هذه الخطوة في الوقت الذي أشارت جميع الاستطلاعات أنه يستطيع أن يفوز بمنصبه لدورات قادمة, وذلك لتفرغه الكامل لخدمة مشروع إعمار وإحياء المسجد الأقصى المبارك. فبات يلقب باسم "شيخ الاقصى" حيث جعل الأقصى همّه الأول ورأس سلم أولوياته.

[1] **صفحة أخبار الشيخ رائد صلاح**، على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، على الرابط:
https://www.facebook.com/AlSheikhRaedSalah/posts/654805874698500:0

[2] كلٌ من:
مرفت عوف، **الحركة الإسلامية في الخط الأخضر: أبرز المؤسسات والموقف القانوني وسيناريوهات ما بعد الحظر**، 27 نوفمبر, 2015 ، موقع ساسة بوست، متاح على الرابط:
https://www.sasapost.com/palestine-islamic-movement/
علاء عبد الرؤوف، "رائد صلاح" شيخ الأقصى، **سلسلة مرابطون حول الأقصى (1)**، 16/06/2016، موقع مدينة القدس، متاح على الرابط: http://alquds-online.org/index.php?s=news&id=19302
وقد تعمدت سلطات الاحتلال تعريض الشيخ للخطر بإطلاق سراحه وتركه في منطقة ذات أغلبية يهودية متطرفة، وأخبرته بأنه أطلق سراحه وعليه تحمل مسئولية نفسه حتى يعود إلى بيته!

- **مؤسسة عمارة الأقصى والمقدسات**[1]: وبدأت كجمعية لرعاية وإعمار المقدسات الإسلامية وفي أغسطس 2000 انتخب الشيخ صلاح رئيسًا لهذه المؤسسة التي ساهمت بشكل فاعل في الدفاع عن المساجد في كافة أراضي فلسطين، وتعمل على حماية وترميم المقدسات والأوقاف التي حولتها سلطات الاحتلال إلى حظائر وخمارات ودور للبغاء.
- **إظهار محاولات الاحتلال المتكررة للحفر تحت المسجد الأقصى.**
- **إحياء دروس المصاطب التاريخية** في المسجد الأقصى، وأبرزها "درس الثلاثاء" الذي يحضره نحو خمسة آلاف مسلم أسبوعيًا. وهو أحد المشروعات التابعة لمؤسسة عمارة الأقصى والمقدسات وقد بدأت مصاطب العلم من 2010 بحضور 30 طالبًا، ثم خلال ثلاث سنوات فقط زادت عن الألف طالب علم داخل الأقصى الشريف[2]. **وتتمثل أهمية هذه الدروس في أنه من خلالها يتواجد طلاب العلم المرابطون بشكل شبه دائم وبشكل منظم عبر باحات المسجد بطول وعرض المكان عبر حلقات الدروس مما يمكنهم من إحباط خطة إسرائيل للتقسيم الزماني والمكاني للأقصى،** وكذلك تُمكن المصاطب المرابطين من المتابعة الجيدة حال اقتحام أي من اليهود أو سلطة الاحتلال للمسجد الشريف فيكون المرابطون والمرابطات متأهبين لرد فعل قوي من خلال التكبير المستمر حتى يخرج المقتحمون من ساحات المسجد. وهو ما نجحوا من خلاله في صد الاقتحامات والاعتداءات السابقة للمسجد ببسالة بهذه الطريقة.
- **مؤسسة الأقصى للوقف والتراث:** أنشئت عام 2001م، وتعد أبرز المؤسسات التي تتبع للحركة الإسلامية، فلا يكاد يذكر نشاط أو انتهاك للمسجد الأقصى إلا ويكون من كشفه القائمون على مؤسسة الأقصى للوقف والتراث. كما تقف خلف الكثير من الوثائق والصور التي تفضح الاحتلال في حفرياته، كما أنها تعمل على مقاضاة الاحتلال بعد قيامها بتقديم القائمة والأدلة الموثقة التي تمتلكها للقضاء الإسرائيلي. **وتتصدى المؤسسة للمخططات الإسرائيلية التي تستهدف المسجد الأقصى وكافة المقدسات، ويشغلها صيانة المقدسات الإسلامية من مساجد ومقابر ومصليات والعمل على ترميمها في الداخل الفلسطيني ومدينة القدس. وأيضا تعمل على دعم نشاطات مشاريع إعمار وإحياء المسجد الأقصى المبارك، بتيسير وصول المصلين إلى المسجد الأقصى والتصدي لكافة المقتحمين من المستوطنين.**
- **مشروع "مسيرة البيارق":** فعن طريق جلب عشرات الآلاف من عرب الداخل إلى الصلاة في المسجد الأقصى، وتسيير الحافلات إليه من كافة البلدات العربية، وبذلك استطاع أن يُفشل المخططات الساعية لإفراغ الأقصى من عمارة المسلمين. وللمشروع أصل تراثي يعود لمسيرة البيارق (رايات الأقصى) التي نظمها صلاح الدين الأيوبي بعد فتحه القدس الشريف لحمايته من الاعتداءات وتذكير المسلمين بقضيته، وقد استمر الأمر كتقليد شعبي وعرف باسم موسم مقام النبي موسى؛ للاحتفاء بمكانة الأقصى الشريف. ومشروع مسيرة البيارق حاليا يتبع مؤسسة البيارق لإحياء المسجد الأقصى المبارك التي بدأت عملها في 2001 بعد اقتحام شارون ومتطرفين يهود لحرم

---

[1] حول المزيد عن هذا المشروع وغيره من أنشطة ومشروعات المؤسسة راجع موقعها الرسمي متاح على الرباط:
http://aqsay.nadsoft.co/?mod=projects

[2] Eran Tzidkiyahu, "Whose surroundings we have blessed": The Islamic Movement in Israel Unites around the Al – Aqsa Mosque, **Bayan**, Issue no. 6, December 2015, p.4.

الأقصى، ورفعت **شعار "الأقصى في خطر"** وهذا المشروع يتم بموجبه تسيير مجاني لآلاف الحافلات لنقل المصلين المسلمين من أماكن سكناهم إلى المسجد الأقصى وذلك طوال أيام العام، وللمشروع أهمية اقتصادية بالغة من خلال تشجيع فلسطينيي الداخل على التجول والتسوق من القدس والبلدة القديمة التي تتعرض للتهويد[1]. **ويمثل هذا المشروع تحديدا مصدر خوف من إسرائيل؛ لأنه يعيد الفلسطينين لزيارة الأقصى من القدس الشرقية ومن خارجها بعد أن كان الاحتلال قد ضيق عليها الخناق وعزلها عن الضفة والقطاع، كما أنه أضحى إحدى بوتقات إعادة توحيد جناحي الحركة الإسلامية في القدس من خلال تبني كل من الجناحين فكرة المسيرات المدافعة عن للأقصى المبارك ورفع شعار مشترك** "الأقصى ليس وحيدًا" وبتسيير الجناح الجنوبي للحركة نشاطا مماثلا تحت اسم "شد الرحال". **وبذلك فإن نشاط المرابطة حول الأقصى ليس حكرا على الجناح الشمالي للحركة بل نموذجا يجذب الحركات والمؤسسات الاجتماعية الأخرى في القدس، والرباط ليس بتواجد الشخص نفسه فقط، بل بعدة سبل**؛ ومنها مثلا التبرع لمشروعات ومؤسسات دعم الرباط، ومن ذلك ما يسمى "كفالة حافلة" من حافلات نقل المصلين والمرابطين للأقصى[2].

- **مشاريع إعمار الأقصى: "المصلى المرواني" والأقصى القديم**: فقد كان الشيخ صلاح من المبادرين الرئيسيين لإعمار التسوية الشرقية "المصلى المرواني" والأقصى القديم وكثير من مشاريع الإعمار في المسجد الاقصى وفتح بواباته، وتنظيف ساحاته وإضاءتها، وإقامة وحدات مراحيض ووضوء عند باب حطة والأسباط والمجلس، وذلك من خلال دوره كرئيس لمؤسسة الأقصى وبالتعاون مع هيئة الأوقاف ولجنة الإعمار في القدس.
- **مشروع (صندوق طفل الأقصى)**: الذي يهدف إلى ربط شريحة الأطفال بقضية المسجد الأقصى. ويهتم برعاية نحو 16 ألف طفل.
- **مؤسسة (مسلمات من أجل الأقصى):** أسست عام 2002 لتشرف على مجالس علم النساء في المسجد الأقصى بالإضافة إلى عدد آخر من الأنشطة لربط النساء بالأقصى. وقد تعرضت المؤسسة للغلق واعتقال موظفاتها في يناير 2015 من قبل سلطات الاحتلال ومخابراته.
- **تنظيم المسابقة العالمية "بيت المقدس في خطر"**: التي تُجرى سنويًا في رمضان بمشاركة عشرات الآلاف من كافة أرجاء العالم، بالإضافة إلى **مسابقة "الأقصى العلمية الثقافية"**، وغيرهما.
- **إقامة مهرجان سنوي (الأقصى في خطر) منذ عام 1996م**: يحضره نحو 60 ألف فلسطيني في مدينة أم الفحم.
- **إصدار العديد من الأفلام الوثائقية عن المسجد الأقصى**: حيث ساعد في إصدار عدة أفلام وثائقية وكتب عن المسجد الأقصى المبارك كشريط "المرابطون"، وكتاب "دليل أولى القبلتين"، وشريط "الأقصى المبارك تحت الحصار".
- **حملة "ألف مشروع لنصرة القدس والمسجد الأقصى"**: دعا لها الشيخ رائد صلاح: "ندعو الشعوب العربية والإسلامية في كل مكان الى التعاون سويا للقيام بحملة "ألف مشروع لنصرة القدس والمسجد الأقصى". كما دعا

[1] Eran Tzidkiyahu, **Op**. **Cit**., p.4-5.

[2] **Ibid**, p.4-7.

إلى إقامة **"لجان حراسة شعبية"** في القدس والمسجد الأقصى تشبه اللجان التي أقامها الفلسطينيون في الداخل والضفة الغربية لحماية أرواحهم من المستوطنين وقوات الاحتلال[1].

- **صندوق الإسراء للإغاثة والتنمية:** يقوم هذا الصندوق بدعم الإنشاءات والمشاريع التي تخدم المسجد الأقصى، والقرى المهجرة عام 1948 التي تتعرض لتهميش من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلي. ويعمل الصندوق على تمويل المشاريع التي تخدم مسلمي 48 الذين يشدّون الرحال إلى المسجد الأقصى المبارك، كتزويد المؤسسات التي تنقل المصلين بحافلات.

من خلال كل تلك المشروعات والمؤسسات الفعالة اكتسب زعيم المرابطين لقب شيخ الأقصى بجدارة، كما أثبت الارتباط الوثيق والدور المحوري للجناح الشمالي للحركة الإسلامية في القدس، وأن حماية المسجد الأقصى أولى أولويات الحركة (الحركة الإسلامية وحركة الرباط معًا)، وأن الجناح الشمالي للحركة هو الأكثر فعالية وتأثيرًا على أرض الواقع داخل القدس المحتلة وبين عرب 48 ومسلمي الخط الأخضر، وأنها بالرباط حول الأقصى تحقق هدفا آخر إضافيا مهما هو توحيد الصف الفلسطيني حول قضية وشعار "الأقصى في خطر"[2].

وبالتالي، فإن قرارات إسرائيل بحظر الجناح الشمالي للحركة الإسلامية في القدس وحظر نشاطات الرباط ومؤسساته وتعريض كل من يمولها أو يدعمها أو يشارك فيها للمحاكمة والاعتقال من قِبل سلطة الاحتلال، **كل ذلك لم يُثنِ عزيمة المرابطين عن دورهم وواجبهم نحو الأقصى، فإنما وضعت سلطة الاحتلال نفسها في حرج**؛ لأنها لا تؤكد فقط على استمرار أجندة التقسيم الزماني والمكاني في قلب اهتمامات الحكومة الصهيونية، بل غضت الطرف عما سيتوالى عليها من تداعيات خطيرة لصالح حركة الرباط والحركة الإسلامية؛ حيث يرى الخبير في الحركات الإسلامية البروفيسور "يتسحاق فايتسمان" أن: "**القرار الإسرائيلي لن يعمل على إضعاف الحركة الإسلامية، بل إنه سيعمل على تقويتها**، وسيدفع الحركة لمواقف أقل اعتدالاً!، مضيفًا: "قرار **الحظر سيؤدي إلى انضمام العديد من عرب إسرائيل إلى صفوف الحركة الإسلامية**؛ لأنهم سيدركون أخيرًا أن للعرب قانونًا، ولليهود آخر". أما المتخصصة الإسرائيلية في شؤون عرب 48 "سارة أوساتسكي لازر" فتقول إن: "**قيادة الحركة الإسلامية ستواصل العمل في إطار القانون حتى بعد إخراجها عن إطاره؛ لأنها لا ترغب في التنازل عن مراكز القوة التي راكمتها خلال السنين**، وستواصل المشاركة في اللعبة تحت أسماء وأقنعة أخرى[3]".

وبحسب تقرير ينسب لمركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي، فثمة **خطوات بإمكان فلسطينيي الداخل اتخاذها للحد من الآثار المترتبة على تجريم الرباط في الأقصى**[4]:

- أولًا: تفعيل **دور أعضاء الكنيست العرب في مساندة المرابطين**، وربط نشاطات التواجد في الأقصى بأطراف عربية مختلفة في الداخل الفلسطيني (لجنة المتابعة العربية).
- ثانيًا: **تعزيز نشاط وزارة الأوقاف الأردنية** –المسئولة إداريا عن المسجد الأقصى- داخل الأقصى (مراكز تحفيظ، مخيمات صيفية، دروس، رحلات دينية).

---

[1] **ألف مشروع لنصرة القدس والمسجد الأقصى**،13-09-2015 ، حصاد نت، متاح على الرابط:
http://hasad.nadsoft.co/?mod=articles&ID=17071#.WJISAVN97IU

[2] Eran Tzidkiyahu, **Op. Cit.**, p. 7-8.

[3] مرفت عوف، الحركة الإسلامية في الخط الأخضر...، **مصدر سابق.**

[4] جمال محمد، **"المرابطون" و"المرابطات" بالأقصى... ، مصدر سابق.**

- ثالثًا: **مشاركة الحركة الإسلامية الجنوبية بشكل أوسع في نشاط شد الرحال للأقصى**، بالإضافة إلى **الأحزاب العربية المختلفة وعدم الاكتفاء بدور الحركة الإسلامية بقيادة الشيخ رائد صلاح.**
- رابعًا: **تشكيل لجنة أهلية في القدس لدعم التواجد في الأقصى خلال الفترة الصباحية.**
- خامسًا: **تفعيل الجانب الإعلامي بشكل أوسع**، مع قضايا القدس والأقصى، وعدم الاكتفاء بالحالة الروتينية في التغطية، خاصة أن هذا الجانب يعاني ضعفًا كبيرًا وخطيرًا.
- سادسًا: **تحييد المسجد الأقصى عن النشاطات الحزبية الرسمية**، والإبقاء على النشاط الديني التربوي الثقافي في الأقصى.

خلاصة:

"حركة الرباط" ليست مجرد أفراد ومجموعات تحمي المسجد الأقصى؛ بل هي حركة قوامها أفراد وأنشطة ومؤسسات وقيادات تجمعهم غاية الحفاظ على الأقصى والذود عنه في مواجهة العدو المحتل واعتداءاته المستمرة والمتزايدة مع استمرار تصعيد اليمين الديني في إسرائيل ضد المقدسات وحماتها في أراضينا المحتلة. فما دعم واحتضان الجناح الشمالي للحركة الإسلامية في القدس المحتلة، ولا مقاومة حراس المسجد الأقصى –من موظفي الأوقاف الأردنية وما يتعرضون له من اعتداءات من سلطة الاحتلال– من الرباط حول الأقصى وحمايته ببعيد! **فإذا كان المعنى الدقيق للمرابط هو المتطوع لحماية الأقصى، فالمعنى الجامع لحركة الرباط هو كون حماية الأقصى بوتقة وهدفا يجمع كل من ناصره ورابط بقول أو مسعى أو عمل، حتى ولو كان من بعيد كدعم حركات أو منظمات إسلامية للأقصى عبر العالم أو قيام مؤسسات لفضح ممارسات الاحتلال ضد الأقصى**، كما تفعل مؤسسة القدس الدولية من مقرها في بيروت مثلاً.

ولعل ما شهده الأقصى عبر عامي 2015 و2016 من تصاعد متواتر لاعتداءات المحتل ومتطرفيه ومستوطنيه يشكل تطورا نوعيًا من حيث حجم واتساع الخطر على المسجد الأقصى المبارك من اقتحامات لمتطرفين ومستوطنين يهود لباحاته وسرقة بعض محتوياته التاريخية، وتنفيذ خطة التقسيم المكاني والزماني فيه، فضلا عن الحفر تحته عن هيكلهم المزعوم.

مع ملاحظة أن أكبر دوافع حركة الرباط في الأقصى التهديدات المكثفة التي يتعرض لها من قبل سلطة الاحتلال واليهود؛ فبإقرار الصهاينة أنفسهم فإن حركة الرباط بأنشطتها ومشروعاتها بدأت مع تواتر المخاطر منذ الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) إثر اقتحام شارون اليميني المتطرف للمسجد الشريف 2000 وتداعيات الانتفاضة من عزل سلطات الاحتلال للقدس عن الضفة وقطاع غزة[1]. مما يعني أن حركة الرباط حركة مقاومة للاعتداءات والاحتلال انتهجت مسارات وحلول إبداعية فعالة رغم كل ما تعانيه ويعانيه أهلنا في القدس المحتلة من ويلات وضعف إمكانات.

ومع كل تلك التهديدات والأخطار التي تحيق بالأقصى المبارك تواجه حركة الرباط، تطورت الحركة حتى أضحت من مجرد أفراد متطوعين من المرابطين والمرابطات في المسجد إلى مجتمع متكامل أو لنقل "أمة"؛ من خلال فكرة "المجتمع العصامي" التي طورها الجناح الشمالي للحركة الإسلامية بالقدس المحتلة بقيادة الشيخ رائد صلاح وما يقومون عليه من مؤسسات ومشروعات لدعم الرباط في الأقصى فضلا عن قضية الاحتلال ككل. بينما ماتزال الأمة العربية والإسلامية في سباتها وبدلاً من أن تكون أكبر داعم للرباط في الأقصى، لم تخرج استجاباتها لتلك المخاطر عن الشجب والتنديد[2]، وباتت حركة الرباط بديلاً للأمة في الأقصى: *"لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ إِلَّا مَا أَصَابَهُمْ مِنْ لَأْوَاءَ، حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ"* .

*****

[1] Eran Tzidkiyahu, **Op**. **Cit**., p.4-5.

[2] مؤخرا تحركت بعض المؤسسات العربية والإسلامية الرسمية على أصداء الأخطار المحدقة على الأقصى فأطلقت منظمة التعاون الإسلامي بتاريخ 5 فبراير 2017 "وثيقة الرباق" وهو النداء العاملي لدعم القدس وفلسطين، بهدف حماية المدينة المقدسة وحشد موارد العالم الإسلامي والعالم الحر لدعم القدس وحفظ الموروث الديني والتاريخي فيها. أما القمة العربية الأخيرة في البحر الميت أواخر مارس 2017 فقد أكدت رفضها الإجراءات التي يتخذها الكيان الصهيوني لتغيير الوضع القانوني والتاريخي في المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، ومنحت غطاءً عربياً للموقف الأردني (صاحب السلطة الإدارية على الأقصى) في مواجهته لهذه التغييرات.

المقاومة المدنية في الضفة الغربية في مواجهة الاستيطان الإسرائيلي

د. بشير أبو القرايا*

مقدمة:

يتصور البعض أن الشعب الفلسطيني لم يعرف سوى الكفاح المسلح، سعيًا لاسترداد حقه في أرض فلسطين، وهذا تصور ينافي الواقع، فالفلسطينيون منذ تأسيس أول مستوطنة صهيونية على أرض فلسطين عام 1881 وحتى وقتنا هذا –أي خلال 137 سنة– لم يكفوا عن المقاومة بكافة أشكالها المدنية والمسلحة. وهم لهم باع طويل في المقاومة المدنية مثلما أن لهم باعًا طويلًا في المقاومة المسلحة.

والشعب الفلسطيني، وهو الذي ابتلي بعدو لم تُبتلَ أمة من الأمم ولا شعب من الشعوب بعدو مثله ولا بمثل مواصفاته، لم يأتِ من كوكب آخر حتى يبتدع طرقًا غير مألوفة في مقاومة المحتل المغتصب للأرض، لكنه شأنه شأن كل الشعوب التي ابتليت باستعمار على مر التاريخ فقد جمع بين الأسلوبين: المدني والمسلح، وفقًا لمقتضيات الحاجة والواقع.

الشائع عن تجربتي الهند وجنوب إفريقيا أنهما تجربتا لاعنف، والشائع عن تجربتي الجزائر وفيتنام أنهما تجربتا عنف، لكن الصحيح أن هذه التجارب وتجارب أخرى في العالم، زاوجت بين الأسلوبين، لكن نجاحها في المرحلة النهائية ربما ارتبط بأحد الأسلوبين، واشتهار هذا الأسلوب أو ذاك عنها ربما له صلة باعتبارات أخرى قد تكون مرتبطة بمصالح القوة الاستعمارية أو القوى المهيمنة على العالم.

ولأن صور المقاومة الأخرى قد تم تغطيتها في دراسة سابقة، فالهدف هنا هو التركيز على المقاومة المدنية. وقد تم اختيار الضفة الغربية كحالة للتطبيق– وذلك لا ينفي حاجة الشعب الفلسطيني في كل مكان، في فلسطين المحتلة عام 1948 وفي الشتات وفي قطاع غزة المحاصر، إلى مثل هذا النوع من المقاومة أيضًا– لأنها المستهدفة بقوة من جانب الاستعمار الاستيطاني الصهيوني الإحلالي، وقد زاد الأمر حدة مع بناء جدار الفصل العنصري الذي يسميه الإسرائيليون الحاجز الأمني، وهو مسار متعرج بطول 402 كم حتى نهاية 2006، وسينتهي بناؤه عند 703 كم، يحيط معظم أراضي الضفة الغربية، وهو محاولة إسرائيلية لإعاقة حياة السكان الفلسطينيين وضم أراض من الضفة الغربية إلى إسرائيل، فهو جدار ضم وتوسع وقضم ومصادرة؛ لذلك تطرأ تعديلات عليه وعلى مساره [1].

لكن تبقى المعضلة في استهداف الضفة الغربية وكل فلسطين بالاستيطان والمستوطنات والمستوطنين. ففي أوائل 2016، يوجد في الضفة الغربية 121 مستوطنة رسمية و136 موقع استيطاني عشوائي آخر، ويعيش 407 ألف مستوطن في الضفة الغربية و375 ألفا في القدس الشرقية. ولا تزال إسرائيل تعمل على توسيعها وإنشاء مستوطنات جديدة رغم إدانة غالبية المجتمع الدولي الذي يعتبره خرقا للقانون الدولي، وتؤيد الأمم المتحدة أن بناء إسرائيل للمستوطنات يشكل انتهاكا للفقرة الـ 49 من اتفاقية جنيف الرابعة، في حين أصدر مجلس الأمن القرار 448 في مارس عام 1979 الذي يعتبرها غير قانونية، وصرحت محكمة العدل الدولية بأن هذه المستوطنات غير شرعية في رأي استشاري لها عام 2004. وفي أبريل 2012 أكد بان كي مون السكرتير العام للأمم المتحدة أن كل النشاط الاستيطاني غير شرعي، ويتعارض مع التزامات إسرائيل تجاه خارطة الطريق ودعوات اللجنة الرباعية المتكررة للأطراف بالامتناع عن الاستفزازات [2].

---

* أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زايد، أبو ظبي.

[1] "الجدار الإسرائيلي في الضفة الغربية"، الموسوعة الحرة ويكيبيديا، https://ar.wikipedia.org/wiki/ الجدار_الإسرائيلي_في_الضفة_الغربية

[2] "قائمة المستوطنات الإسرائيلية"، الموسوعة الحرة ويكيبيديا، https://ar.wikipedia.org/wiki/ قائمة_المستوطنات_الإسرائيلية

ورغم أن التطبيق على حالة الضفة الغربية هو الهدف، لكن ذلك لا يمنع من السعي للتنظير، بما يحفظ للمقاومة المدنية الفلسطينية خصوصيتها في الإطارين العربي والإنساني، مثلما أن الظاهرة الانتفاضية الفلسطينية هي ظاهرة لها خصوصيتها كظاهرة انتفاضية عربية إسلامية في إطار في المجتمع الإنساني[1]. والتنظير المقصود هنا هو الذي يهدف إلى تقديم التصور الأمثل للممارسة الواقعية وفي الوقت نفسه توفير أدوات التحليل لدراسة ظاهرة المقاومة المدنية في إطارها الإنساني بشكل عام وفي إطارها الفلسطيني بشكل خاص.

ضمن هذا السياق، تتناول الدراسة ماهية المقاومة المدنية والمفاهيم المرتبطة بها، وتتعرف على سمات المقاومة المدنية، وأهميتها، وأهدافها، وسبل إحيائها، وإشكالية العلاقة بينها وبين المقاومة المسلحة، وموقعها بين تيارين متناقضين على الساحة السياسية الفلسطينية، ومكانتها ضمن الاستراتيجية الوطنية للصراع. ثم تستعرض الدراسة عملية المقاومة المدنية في الضفة الغربية من خلال التعرف على القائم بالمقاومة المدنية والأطراف المضادة له، وأساليب المقاومة المدنية وبعض نماذجها.

أولًا– ماهية المقاومة المدنية والمفاهيم المرتبطة به:

لتحديد ماهية المقاومة المدنية لابد من الرجوع إلى مفهوم الانتفاضة في سياقه العربي، فالانتفاضة: "مقاومة شعبية مستمرة ومواجهة حضارية شاملة، بكافة الوسائل المدنية والعنيفة"[2]، وهذا يعني أن المقاومة المدنية بالنسبة للانتفاضة بمثابة الجزء من الكل. لذلك إذا سلمنا بالتعريف السابق للانتفاضة لا ينبغي الاختلاف فكرًا وممارسةً حول قبول أو رفض المقاومة المدنية. وهناك منظومة من المفاهيم الكفاحية تتمحور حول مفهوم الانتفاضة العربي، يأتي في طليعتها مفاهيم: المقاومة المدنية، المقاومة الشعبية، المقاومة السلمية، المقاومة المسلحة، والمقاومة الشاملة، حتى مفهوم الثورة نفسه. ومن ثم لا ينبغي النظر لمفهوم المقاومة المدنية بشكل منعزل عن المفهوم المركزي الأم.

وهنا ينبغي التأكيد على أن المقاومة المدنية في إطارها الانتفاضي العربي ليست استسلامًا ولكنها تكتيك فعال[3]، أداته الرئيسة مقاومة المحتل بالجماهير[4]. والمقاومة المدنية أعمال تحد منظم يسبقه تخطيط وتحضير يستند إلى تحليل واقعي للأوضاع السائدة في المجتمع وميدان القوى والاتجاهات المحتملة لتطوره[5]، وإذا تعاملنا معها بمرونة، اقتداءً بالفيتناميين الذين اتصفوا باستخدامهم التكتيك والاستراتيجية بطريقة مرنة وبناءة دون أن يتخلوا عن أهدافهم[6]، يمكن أن نعتبرها تارة تكتيكا وتارة استراتيجية وتارة عنصرًا من عناصر الاستراتيجية الوطنية للصراع[7].

مفهوم المقاومة الشعبية ومفهوم المقاومة الشاملة هما الأقرب لمفهوم الانتفاضة من غيرهما، كلاهما أيضًا يمكن أن يكون مدنيًّا أو مسلحًا، لكن تبقى الإشكالية فيمن يقبل المقاومة المدنية باعتبارها الشكل الوحيد للمقاومة، ومن يقبل المقاومة المسلحة باعتبارها الشكل الوحيد للمقاومة، هنا يحصل التناقض غير المقبول.

---

[1] لمزيد من التفصيل، انظر: د. بشير أبو القرايا، النموذج الانتفاضي الفلسطيني دراسة في الحركة الوطنية والظاهرة الإسلامية، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2014، ط1، ص155-159.

[2] المصدر السابق نفسه، ص138.

[3] خالص جلبي، "جدوى المقاومة المدنية"، الشرق الأوسط، ع8037، 2000/11/29، http://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=8059&article=15349#.WOCBh44lFo4

[4] إصلاح جاد، " المقاومة المدنية واحتمال انتفاضة ثالثة"، فلسطين، مارس آذار 2011، http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=1832

[5] نعيم ناصر، "المقاومة المدنية: مدارس العمل الجماهيري وأشكاله للدكتور عبد الهادي خلف"، حزب الشعب الفلسطيني، 2016/5/10، www.ppp.ps/ar_page.php?id=11e3026y18755622Y11e3026

[6] د. أحمد فارس عودة وآخرون، "المقاومة المدنية في فلسطين– ندوة"، شؤون فلسطينية، ع253-254، 2013/9/15، ص216، http://www.shuun.ps/page-357-ar.html

[7] المصدر السابق نفسه، ص217.

1- **سمات المقاومة المدنية:**

المقاومة المدنية المقصودة لها عدة سمات: فهي مقاومة شعبية لا تستخدم المقاومة المسلحة لكنها لا ترفضها إذا ما جاءت ضمن القرار الوطني، ومن ثم فهي لا تمثل ترسيخا لعقلية الاستسلام للأمر الواقع ولقبول تسوية تفتقر إلى أدنى حدود العدالة[1]، ولا تعني إطلاقا الدعوة إلى الانهزام، بل هي الطريق الأمثل لتعميق أزمة الاحتلال الأخلاقية وتفجير صراع نفسي داخل المجتمع الصهيوني[2]، وهي دعامة رئيسة من دعامات العمل الانتفاضي والمقاومة الشعبية الشاملة. المقاومة المدنية المطلوبة من سماتها أنها ترفض التفاوض اللانهائي دون تحقيق أي أهداف، وترفض مشاريع التسوية التي لا تجدي نفعًا بل تستخدم كوسيلة لكسب الوقت في بناء مزيد من المستوطنات.

من سمات المقاومة المدنية أيضًا أنها مقاومة قديمة قدم نشوء أول مستوطنة صهيونية على أرض فلسطين، ومن ثم فهي ليست ظاهرة جديدة كما يصور البعض ممن يحلو لهم وصف الفلسطينيين بالإرهاب[3]. فبعض الأجانب يركزون على أنها جديدة وكأن الفلسطينيين طوال عمرهم عنيفون وإرهابيون، وفي ذلك إساءة لتاريخ المقاومة الشعبية في فلسطين[4].

من سماتها أيضًا التنوع[5]، فحتى تنجح المقاومة الشعبية يجب أن تتنوع من مقاطعة البضائع الإسرائيلية إلى المظاهرات والمسيرات إلى الإضراب العام والعصيان المدني إلى الأنشطة السياسية إلى كل الأشكال الأخرى[6]. والمقاومة المدنية القوية والناجحة لا بد أن يقوم بها مجتمع موحد ومتماسك قيادةً وشعبًا في كل مراحلها، فمصدر قوة أي حركة من حركات المقاومة المدنية تكمن في هذه السمة، وبدون هذه الوحدة لا تستمر[7]، وأن تحظى بدعم وتأييد حركة تضامن دولية وحركة مقاطعة شاملة ومتنوعة للعدو في الداخل والخارج تفرض عليه عقوبات دولية[8]. كما أن عنصر المبادرة[9] سمة ضرورية من سمات بدء المقاومة المدنية الشاملة، وفي المقابل فإن المقاومة المدنية تخلق روح المبادرة والإيجابية في نفوس عامة الشعب[10]. والمبادرة ضرورية أيضًا لاستمرار نشاط المقاومة المدنية وتوسيع إطار جمهورها. كما يشكل تحديد الظرف التاريخي الملائم لاندلاعها أحد المفاتيح الرئيسية لنجاحها، فكما أن التعجل في إعلان المبادرة قاتل لاحتمالات نجاح المقاومة المدنية فإن التلكؤ في إعلانها قاتل أيضا[11].

2- **أهداف المقاومة المدنية:**

للمقاومة المدنية في الضفة الغربية أهداف عديدة، يأتي في طليعتها إعادة بعث روح المقاومة لدى الشعب الفلسطيني وإعادة توعيته وتنظيمه لتعرضه منذ اتفاقات أوسلو وحتى الآن إلى عملية تفكيك روح المقاومة، وهذا واقع لا يمكن نفيه[12]. فدفع

---

[1] إصلاح جاد، "المقاومة المدنية واحتمال انتفاضة ثالثة"، فلسطين، مصدر سابق.

[2] أحمد أبو رتيمة، "خيار المقاومة المدنية في فلسطين"، المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/11/2، https://www.palinfo.com/articles/2009/11/2/خيار-المقاومة-المدنية-في-فلسطين

[3] أكرم مسلم وآخرون، "المقاومة الشعبية السلمية: استيضاح المفهوم البحث في البرامج وسؤال الأدوات (ندوة)"، سياسات، ع20، 2012، ص118.

[4] د. أحمد فارس وآخرون، "المقاومة المدنية في فلسطين- ندوة"، مصدر سابق، ص214،

[5] المصدر السابق نفسه، ص217.

[6] السابق نفسه، ص217.

[7] نعيم ناصر، "المقاومة المدنية: مدارس العمل الجماهيري وأشكاله للدكتور عبد الهادي خلف"، حزب الشعب الفلسطيني، مصدر سابق.

[8] عبد الغني سلامة، "المقاومة الشعبية في فلسطين بلعين نموذجا"، سياسات، ع20، 2012، ص73.

[9] مأمون سويدان، "المقاومة الشعبية في برنامج الفصائل الفلسطينية ومواقفها"، سياسات، ع20، 2012، ص85.

[10] أحمد أبو رتيمة، "خيار المقاومة المدنية في فلسطين"، المركز الفلسطيني للإعلام، مصدر سابق.

[11] نعيم ناصر، "المقاومة المدنية: مدارس العمل الجماهيري وأشكاله للدكتور عبد الهادي خلف"، حزب الشعب الفلسطيني، 2016/5/10، www.ppp.ps/ar_page.php?id=11e3026y18755622Y11e3026

[12] د. أحمد فارس وآخرون، "المقاومة المدنية في فلسطين- ندوة"، مصدر سابق، ص216،

كل فئات المجتمع الفلسطيني إلى المشاركة في المقاومة أمر ضروري للوقوف في وجه المخططات الاستيطانية ومقاومة جدار الفصل العنصري[1]، ومواجهة تهويد القدس وتهويد الأقصى[2].

ويأتي في المقام الثاني مواجهة الاحتلال وكشف جرائمه[3]، كالدور الذي قامت به بلدات وقرى بلعين ونعلين والمعصرة وبورين[4]، حيث تم كشف صورة إسرائيل الشائه في العالم[5].

وما من شك أن الهدف الأكبر هو تغيير التوازن الدولي لصالح القضية الفلسطينية، بتوفير دعم دولي مضاد للدعم الدولي الذي تتلقاه إسرائيل، مما يؤدي إلى تغيير ميزان القوى على الأرض وخلخلة المشروع الصهيوني من الداخل[6].

ثانيًا– إشكالية العلاقة بين المقاومة المدنية والمقاومة المسلحة:

من المنظور الانتفاضي، وهو إطار تنظيري عام يحكم قواعد الحركة والتفاعل في النظام الانتفاضي[7]، فإن المقاومة المدنية رغم أهميتها لا تعد بديلًا أو نقيضًا للمقاومة المسلحة، فكلاهما مكمل للآخر، لكن على مستوى الممارسة السياسية في الواقع الفلسطيني يوجد من يؤمن بالمقاومة المدنية ويرفض الكفاح المسلح ويوجد من يؤمن بالكفاح المسلح ويرفض المقاومة المدنية.

ومن دلالات هذا التكامل أن المقاومة المسلحة نطاقها الزمني والجغرافي والسكاني نطاق محدود، وهذا أمر طبيعي، لكن المقاومة المدنية نطاقها أكبر، إذ تشمل الشعب كله دون التقيد بزمن أو نطاق جغرافي، لذلك فكلاهما مكمل للآخر، وربما يتناوبان الصعود والخبو في بعض الأحيان. في الوقت نفسه، المقاومة المدنية تنظيمها أصعب كثيرًا من المقاومة المسلحة، لأن المقاومة المسلحة تقتصر على تنظيم وأداء عدد محدود من الناس، بينما المقاومة الشعبية حتى تكون ناجحة ومؤثرة فهي تتطلب تجنيد الآلاف، وبالتالي هي أصعب، وإن كانت أكثر تأثيرًا أحيانًا[8].

وضمن هذا السياق تعتبر المقاومة المدنية خطة طويلة الأجل تركز على حياة الناس اليومية، فتشد من أزرهم وتقوي قدرتهم على التشبث بأرضهم وتخلق لهم أملًا قويًا بالمستقبل وتمكن كل من يهدم بيته من إعادة بنائه، وتؤسس هيئات فاعلة للمدافعة عن الأسرى، وتنشئ مؤسسات تشغيل لصد موجات الهجرة إلى الخارج، وتنظم اعتصامات وتظاهرات وحملات مناصرة دولية[9].

1– المقاومة المدنية بين تيارين متناقضين:

رغم أن الصراع في الساحة السياسية الفلسطينية الآن ليس بين مقاومة مدنية ومقاومة مسلحة[10]، إلا أن مشكلة المقاومة المدنية أنها أسيرة بين تيارين متناقضين هما تيار التفاوض والتسوية السلمية وتيار المقاومة المسلحة[1].

---

[1] سميح شبيب، "الحكم الذاتي والمقاومة المدنية"، الأيام، 2017/2/24،
http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=11e210e9y300028137Y11e210e9

[2] لمزيد من التفصيل: د. بشير أبو القرايا، "تحديات تهويد الأقصى وآفاق انتفاضة جديدة"، قضايا ونظرات، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، ع2، يونيو 2016، ص56–63.

[3] انظر: رشاد توام، "دبلوماسية التظلم والتشهير: القضاء الدولي في المقاومة السلمية: نحو نموذج فلسطيني"، سياسات، ع20، 2012، ص40. د .أشرف المبيض، "المقاومة الشعبية المدنية في فلسطين في ضوء تجارب الهند والنرويج وجنوب إفريقيا"، سياسات، ع20، 2012، ص12. أحمد أبو رتيمة، "خيار المقاومة المدنية في فلسطين"، المركز الفلسطيني للإعلام، مصدر سابق.

[4] بسام أبو الرب، " المقاومة الشعبية في فلسطين نموذج سطر التاريخ"، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، رام الله، 2011/4/20،
http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=03Kq12a574400067054a03Kq12

[5] عبد الغني سلامة، "المقاومة الشعبية في فلسطين بلعين نموذجا"، سياسات، مصدر سابق، ص65–76.

[6] د. أحمد فارس وآخرون، "المقاومة المدنية في فلسطين– ندوة"، مصدر سابق، ص216.

[7] د. بشير أبو القرايا، النموذج الانتفاضي الفلسطيني دراسة في الحركة الوطنية والظاهرة الإسلامية، مصدر سابق، ص165–179.

[8] د. أحمد فارس وآخرون، "المقاومة المدنية في فلسطين– ندوة"، مصدر سابق، ص214.

[9] "المقاومة المدنية ليست بديلا"، فلسطين، آذار 2011، http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ChannelID=152&ArticleID=1839

[10] د. أحمد فارس وآخرون، "المقاومة المدنية في فلسطين– ندوة"، مصدر سابق، ص215.

التيار الأول، يريد أن يطوع المقاومة المدنية لخدمة توجهاته ويعزلها بشكل كامل عن أشكال المقاومة العنيفة ويجعلها أداة ضغط يستخدمها لتحقيق أهدافه التفاوضية، ومن ثم يتحكم في الإرادة الشعبية، وهذا مناف لمنطق الواقع، ففي التجارب العالمية كانت دائمة القوى السياسية تأتمر بأمر الإرادة الشعبية وليس العكس.

أما التيار الثاني، فإنه قد ينظر للمقاومة المدنية نظرة استخفاف؛ لأنه لا يعتبرها مقاومة فعلية كما هو الحال بالنسبة لنظرته للمقاومة المسلحة؛ لذلك فهو لا يهتم بها ولا يطورها ولا يعمل من أجلها، وربما يسعى إلى تقليصها لأنه يعتبرها علامة ضعف. وهنا فإن عدم الوعي بأهمية المقاومة المدنية، التي ينبغي العمل على تطويرها لتأخذ طابعًا شعبيًا شاملًا ونمط حياة دائمًا[2]، فإنه يسهم في غياب الإجماع الوطني على مثل هذا النوع من المقاومة الذي أثبت نجاحه في تجارب عالمية.

ثالثًا– أهمية المقاومة المدنية:

تكمن أهمية المقاومة المدنية كعمل شعبي في أنها تمثل أولًا مخرجًا لمأزق الانقسام السياسي. ففي ظل حالة التناقض بين التيارين، ولأن المبدأ الجوهري هنا هو المقاومة أو عدم المقاومة[3]، فإنه من الممكن للمقاومة المدنية إذا ما تم التحضير والتخطيط لها جيدًا وتم تفعيلها بقوة بحيث تأخذ نطاقًا أوسع وبشكل تدريجي، أن تكون استراتيجية مستقبلية تمنح المقاومة مشروعية واسعة، وتمثل في الوقت نفسه مخرجًا من مأزق الانقسام الذي شوه المقاومة المدنية والمقاومة الشعبية في ظل ثنائية المقاومة المسلحة في مواجهة المقاومة المدنية[4].

وتكمن أهمية المقاومة المدنية أيضًا في إحياء القضية الفلسطينية محليًا وإقليميًا ودوليًا بعد أن كادت تنسى من قبل الكثيرين، وفي زرع الخوف لدى المحتل من اليقظة الشاملة للشعب الفلسطيني بكل فئاته، بما فيهم أبناء فلسطين المحتلة عام 1948 الذين يعيشون في أحشاء الكيان الصهيوني[5].

كما تكمن أهمية المقاومة المدنية في اعتبارها وسيلة جيدة لسد ذرائع الاحتلال في بطشه وتدميره للبشر والشجر والحجر، يساعدها التوقف الفلسطيني التام عن القيام بأعمال تستغلها إسرائيل في دعاياتها، وإلى درجة عالية من ضبط النفس[6]. وفي المقابل تثمر المقاومة المدنية في إظهار البعد العدواني العنصري للجيش الإسرائيلي[7].

1– سبل إحياء المقاومة المدنية:

ما من شك أن استعادة الوحدة الوطنية هي السبيل الأول لإحياء مقاومة مدنية قوية وفاعلة، فبدون الإجماع الوطني يصعب تحقيق ذلك، لأن الإجماع سيدفع إلى وضع استراتيجية وطنية شاملة يسير عليها الجميع، يتم من خلالها تفعيل دور السلطة الوطنية ومؤسساتها ودور الفصائل والقوى السياسية بما يدعم التوجهات الشعبية ودور مؤسسات المجتمع المدني ودور مؤسسات الأمة في المواجهة.

---

[1] زياد ابحيص، "آفاق المقاومة الشعبية في الضفة الغربية"، التقدير الاستراتيجي رقم 73، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014/11/4، https://www.alzaytouna.net/2014/11/18/null-8/

[2] د. أحمد فارس وآخرون، "المقاومة المدنية في فلسطين– ندوة"، مصدر سابق، ص218.

[3] المصدر السابق نفسه، ص215.

[4] زياد ابحيص، "آفاق المقاومة الشعبية في الضفة الغربية"، التقدير استراتيجي مصدر سابق.

[5] خالص جلبي، "جدوى المقاومة المدنية"، الشرق الأوسط، مصدر سابق.

[6] سالم أبو هواش، "التجربة الفلسطينية في المقاومة الشعبية المدنية"، جريدة حق العودة، ع21–22، 2014، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بديل، http://www.badil.org/ar/publications-ar/periodicals-ar/haqelawda-ar/item/267-article10.html

[7] سميح شبيب، "المقاومة المدنية في فلسطين"، فلسطيننا، 2014/1/15، https://www.falestinona.com/OurPalWebSite/ArticleDetails.aspx?ArticleId=9777

ويعتبر بث الوعي بالمقاومة المدنية وأهمية إحيائها وإحياء ثقافتها أمرًا مهمًّا، كما أن المقاومة المدنية نفسها تسهم في ارتقاء مستوى الوعي[1]. وما من شك في أن إمعان النظر في التجارب العالمية وسبل الاستفادة منها[2] يمكن أن يكون مفيدًا للغاية. فتعميم تجربة ناجحة أو جانب من جوانبها كتجربة غاندي في الهند، أو تجربة فيتنام، أو تجربة جنوب إفريقيا وهي الأقرب لحالة فلسطين يمكن أن يكون عاملًا مساعدًا.

رابعًا– الاستراتيجية الوطنية للصراع ومكانة المقاومة المدنية:

الاستراتيجية الوطنية المطلوبة للصراع هدفها الرئيس هو تغيير التوازن الدولي لصالح القضية الفلسطينية[3]، وأساسها أن تأخذ في الاعتبار المقاومة بكافة أشكالها، وتدعم المقاومة من خلال تدشين تيار شعبي يظهرها على أنها مشروع شعب وليس مشروع فصيل[4]. وهي أسوة بالنموذج الجنوب–إفريقي، ذات عناصر أربعة: الوحدة الوطنية، المقاومة الشعبية، المقاطعة، وفرض العقوبات[5].

بالنسبة للعنصر الأول (الوحدة الوطنية) فحتى تكون هناك مقاومة مدنية شاملة وقوية يشارك فيها الشعب والفصائل والسلطة ومؤسسات المجتمع المدني، لا بد من تحقيق المصالحة في إطار برنامج وطني يقوم على إيجاد مخرج من مأزق ازدواجية المقاومة والمفاوضات[6]. ولا بد أيضًا من توافق وتناغم المقاومة مع العمل السياسي وفقًا لاستراتيجية ذات أهداف واضحة ومحددة تقوم على تحرير السلطة الوطنية من الارتباط بالمشروع السياسي للتسوية، من خلال إجراء حوار وطني حول برنامج المقاومة من حيث الوسائل والأدوات. وذلك للتوافق على رؤية مشتركة وجامعة[7] تؤدي إلى استعادة الوحدة الوطنية ضمن إطار تتوافر فيه قيادة موحدة واستراتيجية موحدة[8]. وهنا، فإن المقاومة المدنية من المتوقع أن يكون لها دور في التقريب بين التيارين المتناقضين، وإبداعات فعالياتها في جذب كلا التيارين تسهم في ذلك.

وبالنسبة للعنصر الثاني المتمثل في المقاومة الشعبية فالمقصود هنا المقاومة المدنية في المقام الأول والمقاومة المسلحة في المقام الثاني، إذ تبقى المقاومة المسلحة مقارنة بالمقاومة المدنية استثناء ذا طابع محدود النطاق من حيث الزمان والمكان ومن حيث القائمين بها. ولا يعني هذا التقليل من شأن المقاومة المسلحة، ولكن الإشكالية هنا في ضبط العلاقة بينهما. وهنا يمكن الاستفادة من النموذجين الهندي والجنوب إفريقي، بحيث إذا ما استخدمت المقاومة المدنية لا ينبغي استخدام المقاومة المسلحة حتى ولو تعمد الاحتلال الرد على المقاومة المدنية بالعنف والقتل، إذ إن ضبط النفس مطلوب، لأن المحتل يسعى جاهدًا إلى جعل المقاومين يتوجهون إلى النهج المسلح، حتى توفر له الذريعة لوصفهم بالإرهاب[9]، وكي يستخدم ضدهم كل إمكانات قوته. وهنا فالذكاء تجنب المواجهات الشاملة معه[10]، ومعرفة كيفية تحييد استخدامه لهذه القوة حتى لا يتعرض الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية إلى ضرر بالغ. لذلك فالمعضلة تكمن في معرفة متى تستخدم المقاومة المدنية ومتى تستخدم المقاومة المسلحة. وهذا كله لا ينفي

---

[1] سالم أبو هواش، "التجربة الفلسطينية في المقاومة الشعبية المدنية"، جريدة حق العودة، مصدر سابق.

[2] د. عمار علي حسن، "المقاومة المدنية خيار ضروري"، الاتحاد، 2009/8/14، http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=47305

[3] د. أحمد فارس وآخرون، "المقاومة المدنية في فلسطين– ندوة"، مصدر سابق، ص216.

[4] عبد الرحمن فرحانة، "مستقبل المقاوم الفلسطينية في ضوء المصالحة الوطنية"، ورقة عمل قدمت في مؤتمر مستقبل المقاومة الفلسطينية في ضوء الحرب على قطاع غزة في صيف 2014، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص15.

[5] د. أحمد فارس وآخرون، "المقاومة المدنية في فلسطين– ندوة"، مصدر سابق، ص217. وانظر: عبد الغني سلامة، "المقاومة الشعبية في فلسطين بلعين نموذج"ا، سياسات، ع20، 2012، ص72–73.

[6] زياد ابحيص، "آفاق المقاومة الشعبية في الضفة الغربية"، التقدير استراتيجي رقم 73، مصدر سابق.

[7] عبد الرحمن فرحانة، "مستقبل المقاوم الفلسطينية في ضوء المصالحة الوطنية"، مصدر سابق، ص15.

[8] د. أحمد فارس وآخرون، "المقاومة المدنية في فلسطين– ندوة"، مصدر سابق، ص217.

[9] عبد الغني سلامة، "المقاومة الشعبية في فلسطين بلعين نموذجا"، سياسات، مصدر سابق، ص68.

[10] **بشار حميض، "تحرير فلسطين مدنيا: الدرب الذي لم يسلك بعد"، قديتا، 2011/7/7، http://archive.is/zDV8q#selection-747.0-747.54**

أهمية بناء القوات المسلحة الفلسطينية، فاستخدامها عند التعرض لعدوان إسرائيلي شامل هو أمر مطلوب. لكن في الوقت نفسه فإن تطوير المقاومة المدنية وبذل الجهد من أجلها والاعتماد على الإبداع العقلي والفكري، بحيث تتحول إلى نمط حياة دائم وشامل للفلسطيني هو أمر مطلوب[1].

وهنا، فإن المقاومة المدنية نفسها بحاجة إلى وضع الخطط اللازمة لرسم ملامح استراتيجية وطنية لها وبمشاركة فئات الشعب كافة[2]، وهذا ما يتطلب جهودًا جدية تقوم بها كل القوى السياسية[3]، بشرط توافر قيادة تعطيها الدعم والثبات السياسي الراسخ على الحق والهدف، ويساعدها درجة عالية من ضبط النفس والتوقف الفلسطيني التام عن القيام بأعمال تستغلها إسرائيل في دعايتها[4]. لقد نظم الفلسطينيون المظاهرات والاحتجاجات، لكنها لم تأت ضمن استراتيجية للمقاومة المدنية متفق عليها كخيار للمرحلة، والفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير لم تتبن حتى الآن المقاومة المدنية بشكل منظم وضمن استراتيجية شاملة، وإنما جاءت المقاومة المدنية في كثير من الأحيان إلى جانب نشاطات المقاومة العسكرية أو كمقدمة لها[5]، رغم أنه من الأسس المهمة في المقاومة المدنية الالتزام بمبدأ عدم المزاوجة بين المقاومة المدنية والعسكرية. فعندما تبدأ آلة القمع الصهيونية بممارسة العنف في مواجهة المقاومة المدنية فإن المطلوب حينها أن تستنفر حركات المقاومة جميع جهودها لمنع حدوث رد عنيف، حتى تتحقق استراتيجية واحدة محكمة[6].

وبالنسبة للعنصر الثالث، المقاطعة، فيمكن التمييز فيها بين المقاطعة الاقتصادية ومقاطعة الإدارة الحكومية، والمقاطعة السياسية، والمقاطعة الثقافية والأكاديمية. وقيمة المقاطعة لا تكون على المستوى الفلسطيني فقط، وإنما على المستوى الإقليمي والدولي. وهنا فإن المقاومة المدنية في جوهرها تمثل الحافز الأكبر في نجاح المقاطعة بأشكالها ومستوياتها المختلفة[7].

أما بالنسبة للعنصر الرابع والأخير: فرض العقوبات على إسرائيل بعد كشف حقيقتها أمام العالم من خلال حملة سياسية وقانونية[8]، فهو من أهم الأسلحة، وقد ظهر في قرار الاتحاد الأوروبي بعزل المستوطنات والقدس عن الاتفاقيات مع إسرائيل، الأمر الذي يضع الصهاينة في حيرة، إما التوقيع على اتفاقات والإقرار بالقانون الدولي بأن هذه أراضٍ محتلة ومن ثم يخسرون 300 مليون دولار من البضائع التي تصدرها المستوطنات، وإما عدم التوقيع وخسارة ما لا يقل عن مليار دولار من الاستثمارات من الاتحاد الأوروبي[9].

من ناحية أخرى، فإن معرفة مواصفات العدو من شروط هذه الاستراتيجية، فهو ليس مجرد قوة احتلال عادية وإنما هو استعمار استيطاني إحلالي يمتلك فلسفة واستراتيجية للمواجهة ويتسلح بخلفية دينية متعصبة وعنصرية، يقوم خلالها تدريجيًا باقتلاع شعب من أرضه وإحلال شعب آخر مكانه، الأمر الذي يجعل منه عدوًا غير عادي[10]. لذلك فجزء من الاستراتيجية

---

[1] أكرم مسلم وآخرون، "المقاومة الشعبية السلمية: استيضاح المفهوم البحث في البرامج وسؤال الأدوات (ندوة)"، سياسات، مصدر سابق، ص115.

[2] سميح شبيب، "الحكم الذاتي والمقاومة المدنية"، الأيام، 2017/2/24، http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=11e210e9y300028137Y11e210e9

[3] سميح شبيب، "المقاومة المدنية في فلسطين"، فلسطيننا، 2014/1/15، https://www.falestinona.com/OurPalWebSite/ArticleDetails.aspx?ArticleId=9777

[4] سالم أبو هواش، "التجربة الفلسطينية في المقاومة الشعبية المدنية"، جريدة حق العودة، مصدر سابق.

[5] بشار حميض، "تحرير فلسطين مدنيا: الدرب الذي لم يسلك بعد"، قديتا، مصدر سابق.

[6] المصدر السابق نفسه.

[7] محمد إبراهيم أبو دقة، "حركة المقاطعة وسحب الاستثمار وفرض العقوبات على إسرائيل". سياسات، ع20، 2012، ص141-161.

[8] عبد الغني سلامة، "المقاومة الشعبية في فلسطين بلعين نموذجا"، سياسات، مصدر سابق، ص73.

[9] د. أحمد فارس وآخرون، "المقاومة المدنية في فلسطين- ندوة"، مصدر سابق، ص217.

[10] لمزيد من التفصيل انظر: د. بشير أبو القرايا، النموذج الانتفاضي الفلسطيني ...، سابق، ص245-252.

المطلوب تحقيقها تغيير ميزان القوى على الأرض وإعادة بعث روح المقاومة لدى الشعب الفلسطيني وإعادة تنظيمه وتوعيته لأنه تعرض منذ اتفاقات أوسلو وحتى الآن إلى عملية تفكيك روح المقاومة[1].

كذلك، واقتداءً بالنموذج الفيتنامي في نظرته المرنة للاستراتيجية والتكتيك، واقتداءً بالنماذج المدنية الناجحة في العالم وفي طليعتها نموذج جنوب إفريقيا، يمكن تغيير الاستراتيجية الوطنية بحيث تتحول المقاومة الشعبية المدنية برمتها إلى استراتيجية لا أن تكون جزءًا من الاستراتيجية[2].

خامسًا– القائم بالمقاومة المدنية:

الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق الأول في استخدام كل وسائل المقاومة للدفاع عن حقه[3]، ولذلك فإن أهم العناصر التي أثرت في الحالة الفلسطينية هو عودة الاعتبار إلى مفهوم الشعب والإيمان بقدرة الناس على إنجاز تغيير سياسي[4].

فهو القائم بالفعل المدني إما بشكل مباشر أو من خلال مؤسساته الأهلية وفي طليعتها مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الأمة، تتبعه الفصائل والقوى السياسية وليس العكس. ومؤسسات السلطة الوطنية وأنصار كلا التيارين المتناقضين يخضعان لإرادته وتوجيهاته، فهو صاحب المبادرة. والشعب الفلسطيني ليس فقط من يعيش في الضفة وغزة والقدس وإنما يشمل أيضًا سكان فلسطين المحتلة سنة 1948 والفلسطينيين الذين يعيشون في الشتات.

مارس الشعب الفلسطيني عبر تاريخه أشكالًا متعددة من النضال اتسمت كل مرحلة بتقدم أحد الأشكال على الأخرى. فمنذ العام 1917 وحتى الإضراب الشهير عام 1936 كانت المقاومة الشعبية المدنية غير المسلحة هي الشكل الأبرز. وبين عامي 1988 و1993 كانت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية بكل مكوناتها من أساليب المقاومة المدنية هي الشكل الرئيس للمواجهة[5]. وبعد العدوان الأخير على غزة عام 2014 حدث تحول نحو المقاومة المدنية.

سادسًا– الأطراف المضادة للمقاومة المدنية:

يواجه الفلسطينيون عدوًا ذو خصائص مركبة، فهم يقاومون احتلالًا، من أهم صفاته أنه استعمار استيطاني إحلالي يتبع أسلوب السيطرة على الأرض وضمها تدريجيًا، وما يجري في الضفة الغربية أو بيت لحم أو بيت جالا أو بيت ساحور لا يختلف عما جرى في الناصرة وعكا وحيفا، ولا يختلف ما يجري في القدس عما جرى في يافا مثلًا، كلها تمثل استعمارًا استيطانيًا إحلاليًا. ويتعرض الفلسطينيون بسبب هذا الاحتلال إلى عملية تطهير عرقي ترتب عليها نشوء قضية اللاجئين وقضية النازحين؛ ومن ثم توجب عليهم المقاومة من أجل حق العودة[6].

ويخضع الفلسطينيون أيضًا لنظام فصل عنصري يسعى لتحويل إسرائيل إلى دولة يهودية خالصة؛ لذلك فهو يتحين الفرص لتنفيذ عمليات ترحيل قسري إجباري للفلسطينيين الذين احتلت أرضهم عام 1948. الأمر الذي يعني أنهم يتعرضون لتطهير عرقي منذ بدايات المشروع الصهيوني على أرض فلسطين، تحول الآن إلى نظام أبارتهايد أو نظام فصل عنصري[7]. ويحرص هذا النظام الإحلالي على منع نمو أي حركة شعبية سلمية بهدف إحباط نهج المقاومة الشعبية. ويقوم تدريجيًا بتضييق الخناق على

---

[1] د. أحمد فارس وآخرون، "المقاومة المدنية في فلسطين– ندوة"، مصدر سابق، ص216.

[2] المصدر السابق نفسه، ص216،

[3] أكرم مسلم وآخرون، "المقاومة الشعبية السلمية: استيضاح المفهوم البحث في البرامج وسؤال الأدوات (ندوة)"، سياسات، مصدر سابق، ص110.

[4] ليندا طبر وعلاء العزة، "المقاومة الشعبية بعد الانتفاضة الثانية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع97، شتاء 2014، ص130.

[5] د .أشرف المبيض، "المقاومة الشعبية المدنية في فلسطين في ضوء تجارب الهند والنرويج وجنوب إفريقيا"، سياسات، مصدر سابق، ص9.

[6] د. أحمد فارس وآخرون، "المقاومة المدنية في فلسطين– ندوة"، مصدر سابق، ص214.

[7] المصدر السابق نفسه، ص213،

الفلسطينيين لحملهم على الرحيل والهجرة، يحاول ذلك منذ زمن بعيد مع المقدسيين وكل من تضررت قراهم وبيوتهم وممتلكاتهم من الجدار العنصري[1]. رغم ذلك يقاوم الفلسطينيون هذا التمييز والفصل العنصري، ومواجهة القرى الفلسطينية المتضررة من جدار الفصل العنصري إحدى هذه الدلائل. لذلك كتب على الشعب الفلسطيني أن يقاوم هذا كله في آن واحد.

سابعًا– أساليب المقاومة المدنية وبعض نماذجها:

أحصى جين شارب أكثر من 170 طريقة للمقاومة المدنية وهناك من أحصى أكثر من مائتي أسلوب. وفي الوقت نفسه يمكن استنباط طرق جديدة باستمرار، والأمر يتوقف على القدرات الإبداعية للمقاومين ومدى تمرسهم ومثابرتهم على أساليب المقاومة المدنية وتجريبها. إنها تطلب تدريبًا شاقًا لعله أصعب من تدريب الجنود في الثكنات[2]. من هذه الأساليب: يوم الأرض، الإضراب العام، العصيان المدني، المسيرات الكبرى، إضرابات الأسرى، كفاح العمال ونقاباتهم ضد إجراءات الاحتلال، حركة معلمي القطاع الحكومي، المدارس الخاصة، الطلبة، العمل التطوعي، دور ذوي الاحتياجات الخاصة، كفاح المرأة.

ويمكن استخدام المقاومة المدنية ضمن ثلاث فئات هي: الاحتجاج والإقناع، اللاتعاون، والتدخل. ومن هذه الفئات يمكن رسم خريطة لوسائل المقاومة المدنية: بالنسبة للنوع الأول وسائل الاحتجاج والإقناع، فإنه يشمل التصريحات الرسمية، ومخاطبة الجماهير العريضة، وتنفيذ احتجاجات جماعية، وأعمال رمزية عامة، وممارسة الضغط على الفرد، واستخدام المسرح والموسيقى، والمواكب، وتكريم الموتى، والتجمعات الشعبية، واستخدام أسلوب الانسحاب والتنصل.

وبالنسبة للنوع الثاني أساليب عدم التعاون، ففيه يميز بين: عدم التعاون الاجتماعي ويشمل نبذ الأشخاص وعدم التعاون مع الأحداث الاجتماعية والانسحاب من النظام الاجتماعي، وعدم التعاون الاقتصادي ويشمل المقاطعات الاقتصادية والإضرابات العمالية، وعدم التعاون السياسي، ويشمل الامتناع عن التعاون مع الحكومة وبدائل الجمهور للطاعة علاوة على أعمال يقوم بها موظفو الحكومة وأخرى تقوم بها الحكومات المحلية وأعمال حكومية دولية، ونبذ السلطة. أما بالنسبة للنوع الثالث فيتمثل في أساليب التدخل المباشر، وتشمل التدخل النفسي والتدخل الاجتماعي والتدخل السياسي والتدخل الجسدي، والتدخل الاقتصادي[3].

1- **نموذج مقاومة القرى:**

لم يقف الفلسطينيون مكتوفي الأيدي في الضفة الغربية، التي يكثر فيها بناء المستوطنات وانتشارها في كل مكان ويحيط بها جدار الفصل العنصري، لكنهم أبدعوا طرقًا في المقاومة المدنية كعادتهم منذ زمن بعيد. ومن النماذج المميزة في ذلك في الضفة الغربية ما تقوم به قرى: بيت أمر، بلعين، نعلين، النبي صالح، وكفر قدوم[4]. ونكتفي في هذا التقرير بتناول النموذج الأبرز وهو تجربة قرية بلعين في المقاومة المدنية.

ونموذج قرية بلعين من النماذج البارزة للمقاومة الشعبية في الضفة الغربية، انتشر في أكثر من نقطة للمواجهة على الأراضي المهددة بالمصادرة[5]. نجحت بلعين في استقطاب المناصرين للقضية الفلسطينية من كافة أنحاء العالم لنهجها المميز والمبتكر في

---

[1] زياد ابحيص، "آفاق المقاومة الشعبية في الضفة الغربية"، التقدير استراتيجي رقم 73، مصدر سابق.

[2] خالص جلبي، "جدوى المقاومة المدنية"، الشرق الأوسط، مصدر سابق.

[3] صلاح مصطفى العويصي، "المقاومة اللاعنفية في فلسطين بعد اتفاق إعلان مبادئ أوسلو: بلعين ونعلين نموذجا"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص51-54.

[4] عبد الغني سلامة، "المقاومة الشعبية في فلسطين بلعين نموذجا"، سياسات، سابق، ص67.

[5] صدقي موسى، "المقاومة الشعبية في فلسطين هل تسير على خطى غاندي؟"، عربي 21، رام الله، 21 ديسمبر 2014، https://arabi21.com/story/797413/المقاومة-الشعبية-في-فلسطين-هل-تسير-على-خطى-غاندي

المقاومة المدنية ضد الجدار والاستيطان، ومثلت نموذجًا يحتذى به لعشرات المواقع المهددة من الجدار، وكان لها الفضل في إصدار محكمة العدل الدولية في لاهاي فتوى قانونية سنة 2004 تقضي بعدم شرعية الجدار الفاصل كونه يقام على أرض محتلة وليست متنازعًا عليها، وطالبت المحكمة في حينه بهدم الجدار داعية دول العالم إلى تنفيذ التزاماتها تجاه القانون الدولي[1]. يتظاهر أهالي القرية كل جمعة ضد الجدار العنصري الذي يلتهم أراضيهم مستخدمين وسائل سلمية مجردة برفقة متضامنين أجانب[2].

بدأت قصة بلعين مع تعرض أراضيها للمصادرة وتصدي أهلها لإقامة مستوطنة على أراضي بلعين، ثم تصدوا لبناء الجدار الذي حرم كل القرى القريبة منه من مصادر رزقها وجعل من حياتها أشبه بالكابوس، لكن أهالي تلك القرى رفضوا سياسة الاستيطان والجدار واتخذوا قرارهم بمقاومته والتصدي له وإزالته. شكلوا اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار التي كان لها الدور الأبرز في إطلاق شعلة المقاومة الشعبية، لتمتد بعدها إلى نعلين ثم جيوس والخضر والمعصرة وأم سلمونة وعراق بورين وكفر قدوم وإذنا وبيت أمر وغيرها من قرى المواجهة المهددة أراضيها بالمصادرة.

بدأ التنسيق واللقاء بين اللجان الشعبية، ومع المتضامنين الدوليين، وخصوصا حركة التضامن الدولية ISM، واستعانوا بمحامين وخبراء وطنيين للتعرف إلى طبيعة الوضع القانوني بالنسبة إلى حالة بلعين والآفاق المفتوحة أمامها، وتخللت ذلك زيارات مسؤولين في السلطة الوطنية. وبالفعل بدأ العمل على أرض الواقع، بدأ الفعل سريعا ليسبق عمل الجرافات على الأرض، فكانت الانطلاقة الفعلية مع اليوم الأول لعمل جرافات الاحتلال وهو يوم 2005/2/20.

في البداية كانت التظاهرات الشعبية هي السائدة في فعاليات بلعين، وكانت حينها تجري بصورة يومية، ثم صارت مرتين في الأسبوع، إلى جانب استثمار المناسبات الاجتماعية والأعياد الوطنية، فكانت هناك مسيرة للمرأة في يوم المرأة، وأخرى للأطفال في يوم الطفولة، وثالثة للمعاقين في يوم المعاق. ثم أصبحت الفعاليات أكثر تنظيمًا وإبداعًا، فمثلًا باتت فعالية تربيط الزيتون عنوانًا للإبداع، والتي عبرت عن التصاق الإنسان الفلسطيني بأرضه وعن مدى عشقه لهذه الشجرة المباركة. ثم توالت الأفكار الخلاقة وتنوعت الأساليب بشكل أذهل الجميع.

منها فعاليات: البراميل، والصناديق، والسجن، والمشانق، والتوابيت، وشواهد القبور، والأشرطة اللاصقة، والمرايا، والأفعى، والجسر الحديدي. ومنها فعاليات: الأسطوانة، والقبر الكبير، والعلم الفلسطيني الكبير، والأعلام الصغيرة الكثيرة، والميزان، والزوايا، والرايات السود، والبالونات، والطائرات الورقية، فضلًا عن إقامة المباريات، والحفلات، والأعراس.

وهذه الأساليب المبتكرة تعبر رغم بساطتها عن إرادة الفلسطيني وعزيمته وإصراره على الدفاع عن أرضه. وكان مما أثار قلق إسرائيل أن هذه الأساليب سلمية ولا تنطوي على عنف ولا يمكن وصفها بالإرهاب، وبالتالي فقد حرمت الاحتلال من سلاح خطير طالما استخدمه في معاركه الإعلامية حينما دأب على وصف النضال الفلسطيني بالإرهاب. وقد أدى ذلك إلى استقطاب المتضامنين والمتعاطفين معها من كافة بقاع المعمورة، لعدالتها وشرعية مطالبها.

وبلعين كنموذج للمقاومة الشعبية السلمية ساهمت في تحريك القضية وإثارة الرأي العام العالمي. وقد كان رد بلعين على هؤلاء أن وضع الأهالي بيتا متنقلا في الأراضي المصادرة ليصير مركزًا للنضال المشترك لكل من يناهض الاحتلال من فلسطينيين وأجانب. وقد نجحت هذه الخطوة وبمساعدة المحامين في الحصول على قرار إيقاف العمل والتوسع في مستوطنة ميتاتياهو الشرقية.

ركزت السلطة على تعميم تجربة بلعين على المستوى الوطني، ولوحظ الحضور شبه المنتظم لرموز السلطة والحكومة وقادة وكوادر الفصائل الفلسطينية في مواسم التظاهر والاعتصام الأسبوعية على مقربة من الجدار، ومن خلال أشكال الدعم المادي

---

[1] بسام أبو الرب، " المقاومة الشعبية في فلسطين نموذج سطر التاريخ"، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، مصدر سابق.

[2] أحمد أبو رتيمة، "خيار المقاومة المدنية في فلسطين"، المركز الفلسطيني للإعلام، مصدر سابق.

والمعنوي والإعلامي، وتشجيع هذا النمط من المقاومة .تشارك السلطة الوطنية على المستوى الرسمي والشعبي وبشكل واسع في المؤتمرات الشعبية الدولية السنوية التي تعقدها بلعين للمقاومة الشعبية، وعادة يحضر ممثل عن الرئيس عباس ويحضر رئيس الوزراء سلام فياض بنفسه، وأعضاء من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وأعضاء من المجلس التشريعي، وقادة وممثلو القوى والأحزاب الفلسطينية وقادة العمل الشعبي في الضفة الغربية، إضافة إلى مشاركة وفود دولية من الناشطين من أجل السلام من كل أوروبا وآسيا والولايات المتحدة الأميركية، ونشطاء من حركات السلام الإسرائيلية المناهضة للاحتلال الإسرائيلي. ولدعم صمودها، تلقت القرية دعما ماديا من قبل مجلس الوزراء قيمته مليون دولار لإعمار القرية وخصوصا مشاريع البنية التحتية، كما حصلت اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار على جائزتين مهمتين على مستوى الوطن هما: جائزة فلسطين الدولية للتميز والإبداع، وجائزة ياسر عرفات للإنجاز وقيمتها 25 ألف دولار.

وقرية بلعين بفضل أسلوبها المميز في النضال أصبحت رمزًا للمقاومة الشعبية وخصوصًا في مقاومة الجدار، ليس على المستوى الوطني فحسب بل وعالميا أيضًا، وصارت محط أنظار التضامن الدولي، كما أسهم توحد الأهالي في مقاومة الجدار في تعزيز وحدة القرية وتكافلها وفي تلاشي معظم الخلافات الداخلية. تظاهرات بلعين هزت صورة إسرائيل أمام الرأي العام العالمي.

ونجح أهالي بلعين في استصدار قرار من المحكمة العليا الإسرائيلية ينص على عدم قانونية الجدار في مساره، وأن المبررات التي قدمها الجيش الإسرائيلي بحجة أنه بُني لأغراض أمنية غير مقنعة؛ لهذا فقد أوصت المحكمة بهدمه وإعادته إلى الخلف بطول 500 متر أي ما يقارب 1100 دونم، ومن خلال ذلك تمكن الأهالي من إعادة نصف ما هو مهدد بالمصادرة. وتمكن أهالي بلعين من هدم بعض البيوت في المستوطنة وإعادة بعض القطع داخل المستوطنة وفي محيطها[1].

1- نموذج القرى الجديدة:

أبدع الفلسطينيون في الضفة الغربية طرقًا جديدة في المقاومة المدنية، منها نموذج إقامة قرى بدائية في مواجهة المخططات الاستيطانية الإسرائيلية[2]. من أشهرها قرى: باب الشمس، الكرامة، والحرية. ونكتفي في هذا المقام بتناول تجربة قرية باب الشمس.

ففي منطقة سيطر عليها الاحتلال لمصلحة مشروع استيطاني يفصل القدس نهائيًا عن الضفة الغربية ويقسم الضفة إلى جزءين، أنشأ مجموعة من الشابات والشبان الفلسطينيين هذه القرية في سياق البحث عن أساليب مبتكرة للنضال ضد الاستيطان. لقد كان بيان إقامة باب الشمس واضحًا لا لبس فهو خطاب حقوق الشعب الفلسطيني ومقاومة الاستعمار.

لقد أعادت باب الشمس روح اللحمة والوحدة، وزارها وفود من كل مكان، ومشى إليها المئات على الأقدام كيلومترات بعدما منعهم الجيش الإسرائيلي من الوصول بالمركبات ونقل إليها سكان القرى القريبة الطعام مشيًا على الأقدام، وأحضر لها العديدون البطانيات والحاجات الأُخرى، ووصلت إليها مئات الرسائل الداعمة، وأعلن فنانون فلسطينيون استعدادهم لتقديم عروض في باب الشمس، ووصلها الدعم من كافة أطياف المجتمع الفلسطيني وفصائله، من غزة إلى الشتات. لم يشهد الفلسطينيون حالة لحمة والتفاف كما شهدوها أيام باب الشمس، وما حدث بعد الإجلاء لا يقل أهمية عما حدث قبله فإن عودة أهالي باب الشمس، ونجاح بعضهم في الوصول إلى أراضي القرية، شكلا تحديًا للاحتلال، وتشديدًا على حق الفلسطينيين في العودة إلى قراها وأراضيها[3].

---

[1] عبد الغني سلامة، "المقاومة الشعبية في فلسطين بلعين نموذجا"، سياسات، سابق، ص65-76.

[2] "مركز الأرض والإنسان يصدر دراسة بعنوان: المقاومة المدنية في فلسطين"، وكالة معاً الإخبارية، القدس، 2013/06/25، http://maannews.net/Content.aspx?id=608353

[3] عبير قبط، "المقاومة الشعبية نجاحات وإخفاقات باب الشمس نموذجا"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع95، صيف 2013، ص44، ص52.

لقد صاغ نموذج باب الشمس إصرارًا على عدم الرضوخ. لقد حدثت العودة بعد يومين من الإجلاء، بتاريخ 13 يناير 2013، على شاكلة عرس فلسطيني، إذ قام أهل باب الشمس بتزيين سيارة عرس أقلت العروس بفستانها الأبيض، وهي متضامنة إسبانية والعريس كان فلسطينيًا، ونجح المئات من الناشطين في اختراق الحواجز التي وضعها الاحتلال لمنع الوصول إلى باب الشمس، لكن قبل عشرات الأمتار من موقع القرية انتظرتهم قوة عسكرية إسرائيلية منعتهم بالقوة من الوصول إلى القرية وبينما انشغل الجيش بقمع الزفة ومنع الناشطين من الوصول إلى القرية، نجحت مجموعة من 20 من الناشطين في الوصول إلى القرية سيرا عبر الجبال، ورفع العلم الفلسطيني على أرض القرية. لقد ألهمت باب الشمس كثيرين، وبالتالي كسرت حالة الإحباط، إذ أقيمت بعد باب الشمس عدة قرى فلسطينية، مثل قرية باب الكرامة على أراضي قرية بيت إكسا شمالي غربي القدس المهددة بالمصادرة، وقرية كنعان جنوبي الخليل، وقرية الصمود والتحدي في جنين[1].

بصورة عامة وفي جميع الحالات، فقد أربك هذا النوع من النشاط الجيش الإسرائيلي، وفي كل مرة كانت تقام قرية كان يتم قمعها وهدمها وإزالتها خلال ساعات أو أيام. لقد نجحت باب الشمس في احتلال موقع رئيسي في عناوين أهم الصحف العالمية والقنوات الإخبارية، وكان شبان القرية فيها صانعي الخبر، وخرجوا من دائرة ردة الفعل أو الضحية العاجزة إلى دائرة الفعل، بينما خرج الإسرائيليون إلى دائرة ردة الفعل. لقد ساهمت التغطية الواسعة التي حصلت عليها باب الشمس في فضح سياسة الفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل[2].

لقد أصبحت باب الشمس رمزًا وتجربة ملهمة حصلت على التفاف شعبي منقطع النظير، وشارك فيها فلسطينيون من كافة المشارب السياسية، وهم مختلفون في الرأي بشأن العديد من القضايا، لكنهم متفقون على لب القضية الحرية والعودة وتقرير المصير. لقد مثلت باب الشمس صورة واقعية للمجتمع الفلسطيني بخلافاته وتناقضاته وميزاته، وشكلت إلهامًا محليًا ودوليًا، وأعادت الاعتبار إلى المقاومة الشعبية كواحدة من أشكال المقاومة ذات الجدوى، والأهم أنها أعادت الأمل. وبالتالي فالاستفادة من هذه التجربة لتطويرها من خلال النقد البناء والإيجابي أمر مطلوب[3].

2- أسلوب المقاطعة:

المقاطعة دعوة فلسطينية مدعومة عربيًا ودوليًا تهدف إلى تعزيز تحمل المجتمع المدني العالمي والغربي لمسؤوليته الأخلاقية في مناهضة إسرائيل. وتتجسد أصالة هذا المشروع في تسليط الضوء على حرمان إسرائيل ملايين اللاجئين الفلسطينيين حقهم في العودة والتعويض، وممارستها نظام التفرقة العنصرية ضد فلسطينيي 1948[4]. والمقاطعة بأشكالها المختلفة (اقتصادية، أكاديمية، ثقافية، اجتماعية، سياسية، وإدارة حكومية) سلاح استراتيجي عالمي وعمل شمولي يقوم به الشعب، لذلك شكلت الحملة المتصاعدة لمقاطعة إسرائيل منذ بضعة سنوات محور انتفاضة ثالثة. والمقاطعة معركة لا تستخدم فيها الأسلحة الفتاكة ولا تسيطر على قواعدها آلة الإعلام الصهيوني. وتستلهم حملة المقاطعة تجارب شعوب نجحت في هزيمة أنظمة الاضطهاد العنصري والاستعماري كتجربة النضال الجنوب أفريقي ضد نظام الأبارتهايد، في كسب الرأي العام العالمي وتضامن قوى المجتمع المدني العالمي ورفضها للاضطهاد من خلال حملات مقاطعة فعالة أدت إلى عزل النظام العنصري وأجبرته على الرضوخ للقانون الدولي[5].

---

[1] المصدر السابق نفسه، ص52.

[2] السابق نفسه، ص53.

[3] نفسه، ص55.

[4] إصلاح جاد، "المقاومة المدنية واحتمال انتفاضة ثالثة"، فلسطين، مصدر سابق.

[5] المصدر السابق نفسه.

وتأتي أساليب المقاومة المدنية التي تركز عليها حركات التضامن والمقاطعة الدولية في إطار الاحتجاج والإقناع والمقاطعة من خلال اللا تعاون. فعلى سبيل المثال، بالنسبة لحملة مقاطعة المستهلكين للمنتجات الإسرائيلية، فقد حققت حركة المقاطعة إنجازات عديدة على مستوى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، حيث أعلنت كل من جنوب إفريقيا والدنمارك في شهر مايو اعتزامها وضع ملصقات تميز منتجات المستوطنات، وأعلنت شبكة ميغروس ثاني أكبر شبكة تجارية في سويسرا نيتها ابتداء من العام 2013 تمييز بضائع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة مع ذكر أنها قادمة من مستوطنات إسرائيلية[1].

3- **الأسلوب الدستوري والقانوني:**

الشائع بهذا الخصوص تناول هذ الموضوع على مستوى المحاكم والقوانين الإسرائيلية، وعلى مستوى المحاكم الدولية وأحكام القانون الدولي، حيث يقوم الفلسطينيون بالمطالبة بحقوقهم والسعي لكسب معركة قانونية ضد إسرائيل.

غير أن هناك مستوى ثالثًا لا يقل أهمية، وهو المستوى الفلسطيني، وتحديدًا على الصعيد الدستوري المرتبط بالميثاق الوطني الفلسطيني وعمليات التغيير القسري التي جرت فيه بضغط من إسرائيل والولايات المتحدة. فالتزامًا منها باتفاقيات قامت السلطة الفلسطينية بتعديل مواد الميثاق التي تتعارض مع الاعتراف بوجود إسرائيل، الأمر الذي انعكس بالسلب على الحق الفلسطيني. وهنا فقد حصل تعدٍّ على حقوق دستورية أصيلة للشعب الفلسطيني، وينبغي على هذا الشعب من خلال مقاومته المدنية أن يسعى ويطالب قيادته بإعادة حقه الدستوري الذي تم تغييره بما يعود عليه بالضرر.

فالتغيير في الميثاق الوطني الفلسطيني شمل المواد التسعة الأولى، وأهمية هذه المواد تكمن في تعريفها بثلاثة ثوابت جوهرية هي: القضية الفلسطينية، الشعب الفلسطيني، والجغرافيا الفلسطينية. القضية الفلسطينية، كما يحددها الميثاق، هي قضية صراع بين حركة استعمارية وهي الحركة الصهيونية وبين حركة التحرر الوطني وهي الحركة الوطنية الفلسطينية التي تشكل منها منظمة التحرير الفلسطينية. والفلسطينيون، كما جاء في نص المادتين الخامسة والسادسة من الميثاق، هم كل أهالي فلسطين ما قبل قرار التقسيم ونسلهم فيما بعد، والجغرافيا الفلسطينية هي الضفة الغربية وقطاع غزة والأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1948 ومجازًا تشمل أيضًا الشتات الفلسطيني[2].

إلا أنه مع التحول السياسي الذي حدث منذ مؤتمر مدريد 1990 واتفاقيات أوسلو 1993، اعترفت القيادة الفلسطينية بإسرائيل، معلنة قبول إمكانية تكوين دولة فلسطينية حتى حدود الرابع من يونيو 1967 تضم الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية، الأمر الذي يعني ضمنًا التنازل عن 80٪ من أرض فلسطين، ثم التفاوض على الجزء المتبقي منها الذي لم يتبق منه أصلًا بسبب الاستيطان سوى 7٪ تقريبًا من مساحة أرض فلسطين.

وهو ما يعني أن الثوابت الفلسطينية قد تحولت إلى قضايا حل نهائي[3]، وأن التعريف بجغرافية فلسطين قد تقلصت إلى مساحة محدودة للغاية هي التي يطالب بها الفلسطينيون، وأن مفهوم الشعب الفلسطيني وفقًا للتعديل القسري لمواد الميثاق أصبح منحصرًا في نطاق ضيق، ومن ثم فإن القضية الفلسطينية لم تعد قضية صراع استعماري.

هذه حقوق قانونية دستورية على الفلسطينيين أن يسترجعوها بالمقاومة المدنية الشاملة لا من خلال المقاومة المدنية المحدودة.

---

[1] محمد إبراهيم أبو دقة، "حركة المقاطعة وسحب الاستثمار وفرض العقوبات على إسرائيل". سياسات، ع20، 2012، ص153.

[2] د. أحمد فارس وآخرون، "المقاومة المدنية في فلسطين- ندوة"، مصدر سابق، ص200-201.

[3] المصدر السابق نفسه، ص201.

وبالنسبة للمقاومة القانونية من خلال المحاكم الإسرائيلية والقوانين الإسرائيلية، فهي أيضًا جبهة مقاومة مدنية تستحق الاهتمام من القيادة الفلسطينية، ومن المقتدرين من أبناء الشعب الفلسطيني، لكنها تتطلب عنصري المبادرة والمثابرة[1]. وكثير من الفلسطينيين، وخاصة المحتلة أرضهم عام 1948، يستخدمون هذا الحق بقوة، وعلى مستوى المؤسسات الدستورية أيضًا، لكن الملاحظة أنه لا يوجد إجماع بين الفلسطينيين على هذه الوسيلة، وخاصة لدى أولئك الذين يؤثرون المقاطعة.

لكن جبهة المقاومة القانونية التي ينبغي أن تحظ بالاهتمام الأكبر هي الجبهة القانونية الدولية، فهي الجبهة الأهم التي بإمكانها مع تطور أدوات القانون الدولي للحفاظ على حقوق الإنسان أن تمثل دعمًا. وتحريك المتابعة الدولية القانونية يمثل عامل إزعاج لسياسة الاحتلال. إن حصول فلسطين على مركز صفة دولة مراقب في الأمم المتحدة قد منحها الشخصية القانونية الممنوحة للدول بمقتضى القانون الدولي العام، وهو ما يعني إمكانية انضمامها للاتفاقيات الدولية على اختلافها. ويمكن استثمار هذا الانضمام في فتح معارك قانونية بمواجهة الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية.

من المهم الالتحاق بالعديد من الاتفاقيات التي تمكن من القيام بإجراءات قانونية ضد إسرائيل وتشكيل لجان تقصي حقائق تعزز المقاومة القانونية، إذ يجب عدم تأجيل الالتحاق بها. فهناك كثير من الاتفاقيات الدولية من المهم الالتحاق بها مثل: النظام الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية، اتفاقية منع جريمة الإبادة والمعاقبة عليها، النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات. ومن الضروري الالتحاق باتفاقيات القانون الدولي وأكثرها أهمية للشأن الفلسطيني هي: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، اتفاقية حقوق الطفل، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبرتوكولات الملحقة به[2].

وللاستفادة من مداخل النصوص القانونية في تفعيل دور القضاء الدولي في المقاومة المدنية الفلسطينية، يمكن القول بأن القضاء الدولي له وجهان: حل المنازعات الدولية من خلال محكمة العدل الدولية، والمحاكمة الجنائية الدولية من المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الخاصة ذات طبيعة مؤقتة الاختصاص العالمي للقضاء الوطني المحلي في ملاحقة المجرمين. فقد حدد الميثاق الأساسي لكل من المحكمتين آليات تفعيل اختصاصات كل منهما، ولكن الركن الأساسي لتفعيل اختصاص محكمة العدل الدولية، وللمصادقة على ميثاق المحكمة الجنائية الدولية، هو صفة الدولة للكيان السياسي الفلسطيني. من جهة أخرى فإن أي توجه وطني جاد للجوء إلى القضاء الدولي يتوجب أن يعي تمامًا البعد الاستراتيجي والتكاملي للجهود المبذولة على صعيد تفعيل دوري كل من محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية[3].

فيما يتعلق بموضوع التجربة الفلسطينية في اللجوء إلى القضاء الدولي، فبخصوص محكمة العدل الدولية، ما زال عالقًا في الذاكرة الانتصار المعنوي الذي حققته جهود استصدار الفتوى القانونية حول الجدار العازل من محكمة العدل الدولية في عام 2004، حيث كان فحواه الإقرار بصلاحية المحكمة بالنظر في القضية، والتصريح بعدم شرعية الجدار والاستيطان وفقا للقانون الدولي، والمطالبة بإزالتهما والتعويض عن الأضرار الملحقة. أما بخصوص المحكمة الجنائية الدولية فلم تصنف بعد ضمن أرشيف هذه المحكمة أي قضية تتعلق بالجرائم الإسرائيلية الواقعة بحق الشعب الفلسطيني[4].

---

[1] السابق نفسه، ص208.

[2] نفسه، ص199.

[3] رشاد توام، "دبلوماسية التظلم والتشهير: القضاء الدولي في المقاومة السلمية: نحو نموذج فلسطيني"، سياسات، مصدر سابق، ص34.

[4] المصدر السابق نفسه، ص40.

ومن الضروري التأكيد على أهمية كسب الرأي العام العالمي في جبهة المقاومة القضائية الدولية، من خلال العمل على تطوير دبلوماسية عامة وشعبية، يمكن وصفها بدبلوماسية التظلم والتشهير، من شأنها الكشف عن الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي وإخلالها بالتزاماتها بموجبه، وبالتالي الإلحاح في طلب التدخل الدولي في كف الاعتداءات والتعويض عنها ومحاسبة الجناة[1].

خاتمة:

هذا هو حال الضفة الغربية في المقاومة المدنية، وهذا هو الإطار التنظيري المقترح لتفعيلها. ومن غير المعقول تعطيل هذ الجانب الذي يمكن أن يشارك فيه الشعب الفلسطيني بكل فئاته، بمن فيهم الأطفال وذوو الاحتياجات الخاصة. تحييد قوة البطش الإسرائيلية وضبط النفس يفوت الفرصة على النيات والذرائع الإسرائيلية. بناء القوات المسلحة الفلسطينية أمر مطلوب لأغراض الدفاع إذا ما تعرض الفلسطينيون لعدوان إسرائيلي، لكن في إطار عمل شعبي مدني يتسع تدريجيًا كي يصبح شاملًا، فمن الخطأ أن يتحول إلى مسلح لمجرد رد الفعل، هكذا تقوم التجارب العالمية، وتوصي بضبط النفس.

*****

[1] السابق نفسه، ص 53.

مقاومة غزة ودلالات عشرة أعوام من الحصار

مروة يوسف*

مقدمة:

بدأ الحصار الإسرائيلي بشكل جزئي على غزة بعد الانتخابات التشريعية والتي حصلت فيها حركة حماس على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني في 2006، ومع تصاعد الخلاف الفلسطيني-الفلسطيني، وسيطرة حماس على قطاع غزة في 2007، أحكمت إسرائيل الحصار على غزة من البر والجو والبحر، حيث أعلن مجلس الوزراء الإسرائيلي غزة "كيانٌ مُعادٍ" في سبتمبر 2007، وطبقًا لهذا الإعلان فإن إسرائيل ليست ملزمة بموجب القانون الدولي بتقديم أي خدمات لسكان غزة، حيث اعتمدت إسرائيل على تكييف الحصار قانونيًا لتطبيقه على غزة وفق زعمها، فالحصار عمل عدواني ينفذ في الحروب، ويمكن للدول محاصرة الدول الأخرى المعادية رسميًا للدفاع عن نفسها أو إذا أقر مجلس الأمن ذلك للحفاظ على السلم والأمن العالميين[1]؛ ليدخل القطاع مع بداية 2017 عامه العاشر من الحصار.

والبعض يرجع الحصار في رغبة إسرائيل حصار حركة حماس على الصعيدين السياسي والعسكري، فعلى المستوى السياسي تخوفت إسرائيل من صعود حماس، خاصة بعد سيطرتها على غزة وعجز حركة فتح عن تقديم نفسها كبديل في القطاع، أما على المستوى العسكري فتزايد قدرة حماس العسكرية وزيادة قدرة صواريخها المصنعة محليًا تعد من أهم أسباب الحصار، خاصة بعد عملية أسر حماس للجندي جلعاد شاليط في 2006، حيث وصف بعض المسؤولين الإسرائيليين الحصار بأنه حرب اقتصادية شاملة من أجل الضغط على السكان لإضعاف الحكومة في القطاع[2]. وإذا كان ربط شدة واستمرار الحصار بالموقف من حماس حقيقية لا تنكر، فإن أصل الحصار يعود إلى الاحتلال نفسه كحقيقة تحاصر فلسطين كيانًا وشعبًا وقضية. وما شهدته الضفة وغيرها منذ أوسلو1993 وإلى اليوم يؤكد أن القضية أكبر من حماس.

والجانب المؤلم من الحصار لم يكن بحالٍ ما يفعله الاحتلال الصهيوني، بقدر ما جاء من الجانب المصري، الذي قاد العرب والفلسطينين عقودًا من أجل قضية فلسطين، ثم تحول في عهد حسني مبارك إلى شريك في إهدارها وحصارها؛ وبالأخص؛ حصار عزة. لقد شارك نظام مبارك في سنواته الخمس الأخيرة في تشديد الحصار على غزة من جهته وجعل من قضية معبر رفح الحدودي آيه على هذا الانقلاب غي عقيدته السياسية تجاه فلسطين لا غزة وحدها.

ولقد أصبح الحصار أسوأ بمراحل مع تغيير النظام المصري في يوليو2013 ، وما أعقب ذلك من هجمات استهدفت مقارَّ أمنية في شبه جزيرة سيناء المتاخمة للحدود مع قطاع غزة، حيث شددت السلطات المصرية من إجراءاتها الأمنية على حدودها

---

*باحثة بمركز الحضارة للدراسات السياسية.

[1] Khalid Manzoor Butt and Anam Abid Butt, ''Blockade on Gaza Strip: A Living Hell on Earth'' in **Journal of Political Studies**, (Punjab, Lahore: Department of Political Science, Vol. 23, Issue - 1, 2016) pp.158

[2] للمزيد حول الحصار على قطاع غزة، انظر:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/6/2/%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9

البرية والبحرية مع القطاع، حيث طالت تلك الإجراءاتُ شبكة الأنفاق. وباشرت آليات تابعة للجيش المصري، في أكتوبر 2014، بمدّ أنابيب مياه عملاقة على طول الحدود مع غزة في محاولة للقضاء على "أنفاق التهريب" المنتشرة أسفل الحدود المصرية مع القطاع، عن طريق إغراقها بمياه البحر[1]. هذا بالإضافة إلى غلق معبر رفح بشكل يكاد يكون دائمًا مع بعض الاستثناءات لأيام قليلة في السنة، ووفقًا لإحصائيات وزارة الداخلية الفلسطينية، كان عام 2015 الأسوأ في عمل معبر رفح منذ عام 2009؛ إذ لم يُفتح سوى 22 يومًا استثنائيًا، وعلى فترات متفرقة، أما في عام 2016 فتم فتح المعبر 35 يومًا فقط للحالات الإنسانية، والمرضى وحاملي الإقامات والجوازات الأجنبية[2].

بدأت إسرائيل حصارها لما يقرب من مليوني شخص موجودين في قطاع غزة مع عدم توافر أي وسيلة للهرب من ذلك الحصار، حيث قامت إسرائيل بانتهاك القانون الإنساني الدولي من خلال تقييد حركة التجارة والناس، وكان لذلك العديد من الآثار على مختلف الجوانب الحياتية للناس في غزة. ويتمثل جوهر الأزمة في الحرمان من الحقوق الأساسية لسكان غزة وتدهور مستويات معيشتهم بسبب استمرار التدهور الاقتصادي الذي يزيد من حدة الفقر بالإضافة إلى زيادة حجم البطالة؛ والانخفاض المطرد في حالة البنية الأساسية وفي مجالات الرعاية الصحية والتعليم والصرف الصحي.

كما واجه قطاع غزة ثلاث حروب شنتها القوات الإسرائيلية خلال سبع سنوات (الأولى حرب الفرقان/ الرصاص المصبوب في أواخر 2008 وبداية 2009 واستمرت 23 يومًا، الثانية حجارة السجيل/ عمود السحاب نوفمبر 2010 واستمرت ثمانية أيام، والثالثة العصف المأكول/ الجرف الصامد في يوليو واستمرت ستة أيام 2014)[3] مما زاد من آثار الحصار على كل من البنى التحتية وقدرة الاقتصاد الغزاوي على التعافي، بالإضافة إلى الإضرار بالقطاعات التعليمية والصحية مع عدم استطاعة غزة إعادة الأعمار.

تدور هذه الورقة حول نتائج الحصار على قطاع غزة على الصعيد الإنساني الحقوقي وسبل مقاومة هذا الحصار من الناس، سواء من الداخل أو من الخارج، لتنقسم الورقة إلى: أولًا الحصار ونتائجه خاصة في قطاعات الكهرباء والاقتصاد وإعادة الإعمار وحركة المعابر والمياة والصحة، ثانيًا مقاومة الحصار: نماذج من الداخل ومن الخارج.

أولًا– الحصار الإسرائيلي على غزة ونتائجه:

ويشمل الحصار الإسرائيلي على غزة الآتي: غلق المعابر التجارية، وفرض قيود على استيراد المواد الصناعية والزراعية ومواد البناء، وتعليق جميع الصادرات، وخفض كميات الوقود المسموح لها بالدخول لتوليد محطة الكهرباء، بالإضافة إلى البنزين والديزل وغاز الطهي، وفرض حظر تام على حركة الناس في معبر إيريز وهو المعبر الموصل للضفة إلا في الحالات الإنسانية، وخفض مناطق

---

[1] للمزيد حول الحصار على غزة/ انظر الرابط التالي:
http://felesteen.ps/details/news/156473/%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D8%BA%D8%B2%D8%A9%D8%B9%D8%B4%D8%B1-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D9%8A%D8%A1.html

[2] للمزيد حول أيام فتح معبر رفع، انظر الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2016/12/13/%D9%85%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%B1%D9%81%D8%AD-%D9%81%D8%AA%D8%AD-35-%D9%8A%D9%88%D9%85%D8%A7-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2016

[3] للمزيد حول الحروب الإسرائيلية على غزة، انظر الرابط التالي:
http://www.noonpost.org/content/3182

الصيد، و خفض مساحات الأراضي المزروعة، وفرض قيود على التحويلات المالية إلى بنوك غزة[1]. وستتناول الورقة آثار الحصار على القطاعات المختلفة في غزة:

1- قطاع الكهرباء

تعيش غزة أزمة كهرباء متفاقمة للعديد من الأسباب أهمها الحصار الإسرائيلي إلا أنها لم تبدأ معه، بل بدأت مع تشكيل قطاع الكهرباء وتبعيته للسلطة في رام الله، عقب فوز حماس في الانتخابات التشريعية في 2006 وزيادة الخلاف الفلسطيني-الفلسطيني ومع صعود حماس لسدة الحكم في 2007، وزادت حدة الأزمة مع فرض رام الله ضرائب على الكهرباء حيث زادت النسبة بين سعر الكهرباء في غزة عنه في إسرائيل بنسبة 165%[2]، وبدأت الأزمة تتفاقم بشدة مع تدمير الطائرات الإسرائيلية محطة التوليد الوحيدة في القطاع، حينها استطاعت الحكومة في غزة التخفيف من حدة أزمة الكهرباء، بسبب إمداد مصر لمدينة رفح بـ25 ميغاوات، ولكن نتيجة الاشتباكات الدائرة بين الحكومة المصرية والمسلحين في سيناء أصبحت خطوط الكهرباء المصرية تنقطع بشكل مستمر مما زاد من حدة أزمة الكهرباء.

وتفاقمت الأزمة مع زيادة عدد السكان بنحو نصف مليون نسمة خلال السنوات العشر الأخيرة، والزيادة الطبيعية في المنشآت الصناعية، إضافة إلى زيادة أسعار الوقود العالمية، وعدم وجود السيولة المالية الكافية لشراء السولار، حيث بلغ عجز الطاقة قرابة 400 ميغاوات، في حين يحتاج القطاع إلى 600 ميغاوات، وذلك بحسب ما نشرته دائرة العلاقات العامة والإعلام بشركة توزيع الكهرباء؛ ما أدى إلى تناقص عدد الساعات التي تصل فيها الكهرباء إلى سكان غزة من 12 إلى 8 وأخيرًا 4 ساعات[3].

2- الاقتصاد:

وكان للحصار الإسرائيلي -بالإضافة إلى غلق معبر رفح- تأثير كارثي على اقتصاد غزة الذي يعتمد بشكل كبير على الصادرات والتي قيدتها إسرائيل. فبحسب وزارة الاقتصاد في غزة، فإن الحصار يتسبب بخسائر قيمتها مليون دولار يوميًا على كافة الأنشطة الاقتصادية، وانخفاض الناتج المحلي بنسبة 50%، أما بالنسبة للصناعات التحويلية انخفضت بنسبة .77,5% نتيجة اعتمادها على حركة التصدير[4]، وفيما يتعلق بالزراعة فلا يستطيع المزارعون الوصول إلى 35% من أراضيهم لأنها تقع في المناطق صعبة الوصول، بالإضافة إلى تحديد عدد أميال الصيد البحري مما وضع العديد من المزارعين والصيادين تحت خط الفقر وأصحبوا يحتاجون إلى المساعدات المالية، مما فاقم الأزمات في العديد من الملفات الاقتصادية الهامة في غزة ومنها:

أ- البطالة:

وبقراءة البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نجد أن عدد العاطلين عن العمل في قطاع غزة حوالي 218 ألفًا، بنسبة وصلت إلى 43.2% مقابل 19.6% في الضفة المحتلة؛ منهم 76% من الشباب[5]، فحسب البنك الدولي فإن نسب البطالة في غزة تعد الأعلى عالميًا.

---

[1] Khalid Manzoor Butt and Anam Abid Butt, oip. Cit, pp161.

[2] للمزيد حول أزمة الكهرباء في غزة، انظر الرابط التالي:

http://ida2at.com/electricity-crisis-gaza-fighting-the-darkness

[3] المرجع السابق.

[4] Haggay Etkes a, Assaf Zimring, When trade stops: Lessons from the Gaza blockade 2007–2010, **Journal of International Economics**,(Amsterdam :Elsevier,Volume 95, Issue 1, January 2015)pp26

[5] Khalid Manzoor Butt and Anam Abid Butt, oip. Cit, pp164.

ويمكن إرجاع ذلك الارتفاع غير المسبوق في معدلات البطالة إلى الحروب الثلاث التي واجهها القطاع وأدت إلى تعطل آلاف العمال بعد تدمير المنشآت الاقتصادية التي يعملون بها، بالإضافة إلى تأخير عملية الإعمار، وهو ما أثّر على كافة القطاعات الاقتصادية العاملة في تلك المجالات، وقضى بها إلى الإغلاق أو الإفلاس[1].

ب- **الفقر وانعدام الأمن الغذائي**

تُشير تقديرات الأونروا إلى ارتفاع معدلات الفقر والفقر المدقع في غزة لتجاوز 65%، حيث تجاوز عدد الأشخاص الذين يتلقون مساعدات إغاثية من الأونروا والمؤسسات الإغاثية الدولية أكثر من مليون شخص بنسبة تصل إلى 80%من سكان قطاع غزة. وطبقًا للتقارير الصادرة عن الأمم المتحدة فإن العديد من الأسر في غزة تعاني من انعدام الأمن الغذائي، وتنفق الأسر الغزاوية معظم دخلها على الغذاء، ف44% من الأسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي، و16% معرضة له[2].

3- **عملية إعادة الإعمار**

أثبتت عملية إعادة الإعمار فشلها في قطاع غزة خاصة بعد تعذر وصول أموال وتعهدات المانحين التي أقروها على طاولة مؤتمر القاهرة لإعادة إعمار غزة بتاريخ 12 أكتوبر الأول 2014 والبالغة 5.4 مليارات دولار مِنحًا، جزء منها لإعادة الإعمار وآخر لدعم السلطة[3]. ولم تفلح آلية إعادة الإعمار الحالية في ترميم الدمار الهائل في غزة بعد ثلاث حروب تحت الحصار، فلم يتم إعادة إعمار إلا 11% من الوحدات السكنية المدمرة.

أما فيما يتعلق بالمانحين لإعادة إعمار غزة فهم غير ملتزمين بإرسال منحهم رغم ما يعلنون عنه في مؤتمرات إعادة الإعمار؛ حيث لم يصل منها إلا 37% من حجم المنح المتعهد بها، بالإضافة إلى أن آلية الحصار الإسرائيلي تجعل من الصعب إعادة الإعمار، وبحسب التقارير فإن حاجة قطاع غزة من الأسمنت يوميًا تصل إلى 10 آلاف طن لا يدخل منها سوى 2000 طن في حال فتح المعابر، وذلك لأن الأسمنت من أهم السلع الممنوعة من الدخول إلى القطاع[4].

4- **تضييق حركة المعابر**

قامت السلطات الإسرائيلية بإغلاق كل المعابر إلى قطاع غزة مع استثناءات يومية أو أسبوعية طبق خطة محددة سلفًا لحركة البضائع والناس، والمعابر هي: معبر المنطار (كارني) أُغلق مع بدء الحصار، فلا يفتح إلا أيامًا محدودة بالإضافة إلى أنه في حال فتحه فإن البضائع يتم تفتيشها مرتين مما يضيع الكثير من الوقت ويتلف العديد من البضائع، أما معبر بيت حانون (إيريز) وهو معبر للحركة البشرية ويتم التضييق على الغزاويين في حركة الدخول والخروج من القطاع، ومعبر العودة (صوفا) وهو معبر تجاري

[1] https://www.unrwa.org/ar/newsroom/features/%D8%B1%D9%83%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%AD%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D9%81%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B0-%D9%8A%D9%88%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%BA%D8%B2%D8%A9

[2] https://paltoday.ps/ar/post/257506/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%B1%D9%88%D8%A7-%D8%A7%D9%86%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D9%84%D9%86%D8%B5%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%BA%D8%B2%D8%A9

[3] للمزيد حول أزمة الاقتصاد في غزة، انظر الرابط التالي:

/http://ida2at.com/the-palestinian-economy-in-2016-highest-poverty-and-unemployment-rates/

[4] http://www.noonpost.org/content/3611

صغير مخصص لمواد البناء ومن الممكن أن يعمل بدلًا من معبر المنطار، ومعبر الشجاعية (ناحال عوز) وهو معبر مخصص لنقل الوقود ومنذ أكثر من عشر سنوات لم يتم نقل الاحتياج الغزاوي من الوقود إذ دائمًا ينقل بشكل ناقص أو لا ينقل على الإطلاق، ومعبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم) وهو معبر تجاري بين إسرائيل والقطاع وأحيانًا يُفتح لحركة الناس ومنذ الحصار تعرض للإغلاق مرارًا، أما بالنسبة لمعبر رفح وهو معبر تحت السيطرة الفلسطينية المصرية بمراقبة أوروبية ومنذ 2013 وهو مغلق بشكل كامل إلا في استثناءات كما سبق الإشارة[1].

وبحسب مكتب تنسيق الشئون الإنسانية، خرجت من غزة 453 شاحنة محملة بالبضائع في الربع الثاني من عام 2016، مقارنةً بـ595 شاحنة في الربع الأول من نفس العام؛ ما يُشير إلى تراجع كبير في ظل الأرقام المرصودة عام 2000 والتي تُشير إلى أنه في الشهر الواحد كانت تخرج من غزة ما معدله 1,271 شاحنة (صادرات)؛ لكنها ما لبثت أن انخفضت في عام 2007 بسبب الحصار الإسرائيلي إلى 481 شاحنة في الشهر، واستمر التراجع عامًا بعد عام حتى وصل للمعدلات الحالية.

وعلى مدار العام بقيت إسرائيل تمنع دخول العديد من السلع والبضائع والمواد الخام والمعدات والآليات والماكينات، وعلى رأسها مواد البناء، والتي تدخل فقط وبكميات مقننة وفق خطة روبرت سيري لإدخال مواد البناء (الأسمنت – الحصمة – الحديد – البوسكورس).

5- **المياه:**

ونتيجة للحصار فإن نظم كل من المياه والصرف الصحي تأثرت بشكل كبير نتيجة للسياسات الإسرائيلية، فوفقًا لتقرير الأونروا لعام 2014، "يحصل 50%من سكان قطاع غزة على إمدادات المياه الجارية لمدة ست إلى ثماني ساعات مرة كل أربعة أيام فقط و30٪ يحصلون على الماء لمدة ست إلى ثماني ساعات مرة كل ثلاثة أيام فقط. وقد خفضت وحدات تحلية المياه مستويات تشغيلها بحوالي 40٪ منذ بداية عام 2014"[2]. هذا بالإضافة إلى زيادة نسبة المياه الملوثة في مياه غزة الجوفية حيث تصل إلى 97% بسبب دخول مياه البحر ومياه الصرف الصحي مما يزيد من نسبة تعرض السكان للعديد من المخاطر الصحية، ومما يزيد الوضع سوءًا أن 85% من مصادر المياه الفلسطينية يسيطر عليها الاحتلال الإسرائيلي[3].

6- **الصحة:**

نتيجة إصرار إسرائيل على منع الاستيراد فإن القطاع الصحي في غزة يعاني نتيجة نقص كل من المسلتزمات الطبية والأدوية وقطع الغيار، وإن تم دخولها للقطاع فهي تكون إسرائيلية المنشأ في تعمد واضح من إسرائيل لأن تكون غزة سوقًا

---

[1] للمزيد حول المعابر، انظر الآتي:

- http://www.aljazeera.net/news/arabic/2008/2/2/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%A8%D8%B1-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%BA%D8%B2%D8%A9
- http://www.aliqtisadi.ps/ar_page.php?id=c2dea3y12770979Yc2dea3
- https://www.sasapost.com/palestinian-crossings/

[2] Khalid Manzoor Butt and Anam Abid Butt, oip. Cit, pp168-169.

[3] للمزيد حول أزمة غزة المائية برجاء الاطلاع على الآتي:

http://www.aljazeera.net/programs/arab-present-situation/2016/3/10/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D9%83%D9%84-%D9%88%D8%AD%D9%84%D9%88%D9%84

لسلعها هي فقط، ومن جانب آخر تمنع إسرائيل دخول مواد البناء مما يقلل من كفاءة القطاع الصحي نتيجة إغلاق العديد من المستشفيات نتيجة عدم القدرة على ترميمها خاصة بعد ثلاث حروب شنتها إسرائيل على غزة[1].

ويزداد الوضع سوءًا مع كل حرب في قدرة المستشفيات في غزة على علاج الحالات المرضية والمصابين جراء القصف، حيث يزداد العجز في الأدوية والمستلزمات الطبية ونقص في الكادر البشري هذا من جانب، وعلى الجانب الآخر فإن استمرار غلق معبر رفح والتضييق على الأنفاق يجعل الوضع كارثيًا[2].

يتضح من العرض السابق أن الوضع على شفا كارثة إنسانية في غزة مع استمرار الحصار الإسرائيلي وتجاوزه مدة السنوات العشر، خاصة مع وقف المساعدات الدولية المباشرة للحكومة في غزة واقتصارها على المنح الموجهة لمؤسسات المجتمع المدني عكس ما كان يحدث قبل انتخاب حماس في 2006، وكما قال أحد المسؤولين الإسرائيليين "نحن نريد أن يخسر الفلسطينيون الوزن لا أن يموتوا من الجوع"[3]، وذلك الوضع يطرح سؤال الاستجابة: كيف يتفاعل الناس في غزة مع ذلك الحصار؟ وهل كان لهذا الحصار آثار على المقاومة؟ وما هي محاولات كسر الحصار؟

ثانيًا مقاومة الحصار على غزة:

تنقسم مقاومة الحصار على غزة إلى مقاومة داخلية وتنقسم هي الأخرى إلى مقاومة عسكرية ومقاومة مدنية، وهناك مقاومة خارجة تتمثل في الحراك الدولي وظاهرة سفن كسر الحصار، وهو ما سيتم تناوله:

1- المقاومة الداخلية:

كما سبق الذكر فإن الحصار على غزة فرض في البداية في محاولة لكسر المقاومة العسكرية لحركة حماس، وعقابًا لغزة – أوبالأحري الفلسطينيين– على انتخابهم حماس في الانتخابات التشريعية ومن ثم استيلاء الأخيرة على السلطة في غزة، ويشكل استمرار المقاومة العسكرية في القطاع أحد أهم الإشكاليات الإسرائيلية.

أ- المقاومة العكسرية:

يجب التأكيد على أن المقاومة العسكرية لحركة حماس غاية في المرونة، وتنقسم إلى إطلاق الصواريخ، وعمليات اختطاف للجنود الإسرائيليين، وظهرت أخيرًا الأنفاق[4]؛ ففي الحرب الأخيرة في 2014 استطاعت كتائب القسام أن تثير قلق إسرائيل بفكرة شبكة الأنفاق المخترقة لخطوط العدو الأمامية وقدرتها على نقل الحرب في داخل المستوطنات الإسرائيلية، وتنقسم الأنفاق

---

[1] Ron J. Smith, Healthcare under siege: Geopolitics of medical service provision in the Gaza Strip, **Social Science & Medicine**,(Amsterdam :Elsevier, issue 146 ,2015)pp335-336

[2] للمزيد حول أزمة الصحة في غزة، الاطلاع على:

-http://alresalah.ps/ar/post/122411/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%8A-%D8%AA%D9%84%D9%82%D9%8A-%D8%A8%D8%B8%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D9%85%D8%AC%D8%AF%D8%AF%D8%A7

-http://felesteen.ps/details/news/149518/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%85-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%86%D9%82%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%BA%D8%B2%D8%A9.html

[3] Tamer Qarmout and Daniel Béland, The Politics of International Aid to the Gaza Strip, **Journal of Palestine Studies**, (Washington: The Institute for Palestine Studies, Vol. XLI, No. 4 ,Summer 2012)pp36-37

[4] للمزيد حول الأنفاق في غزة، انظر الرابط التالي:

http://aawsat.com/home/article/158271

إلى ثلاثة أنواع: الأنفاق الهجومية وهي التي تحفر على طول الحدود، الأنفاق الّتي تستخدم لإطلاق الصواريخ، إضافة إلى الأنفاق التي تستخدم من أجل تنقل عناصرها وقياداتها بين المناطق المختلفة والاحتماء من القصف الإسرائيلي والتي تكون داخل المدن[1]. وأثارت الأنفاق الرعب في 2014 بشكل خاص عندما خرج 13 مقاتلًا من حماس من داخل أحد الأنفاق، واشتبكوا مع قوة إسرائيلية، لأنهم كانوا يخططون للوصول إلى كيبوتس نيرعام ومدينة سديروت الإسرائيليتين[2].

أما بالنسبة لعمليات الخطف، فكان لخطف جلعاد شاليط كبير الأثر في الضغط على إسرائيل وكانت صفقة الإفراج عنه تضمنت الإفراج عن 450 معتقلًا يقضون أحكامًا بالسجن المؤبد؛ والإفراج عن جميع النساء المعتقلات في السجون الإسرائيلية وعددهن 30 سيدة؛ والإفراج عن جميع المعتقلين من كبار السن، وجميع المعتقلين المرضى، وعن معتقلين من مدينة القدس وعددهم 45 معتقلًا؛ الإفراج عن ستة معتقلين من فلسطينيي 48، مع العلم أن إسرائيل كانت تعارض بشدة الإفراج عن أي معتقل من القدس ومن فلسطينيي 48، لأنهم يحملون الجنسية الإسرائيلية. ونتيجة لذلك كررت المقاومة خطف الجنود الإسرائيليين في حرب 2014 وتم أسر شاؤول آرون[3].

أما عمليات إطلاق الصواريخ وهي الذريعة الأساسية في الحصار، ففي 2016 قامت كتائب القسام بعمل تجارب صاروخية لإيصال رسالة مفادها أن قدرات حماس الصاروخية قد تم تطويرها من حيث مدى المسافة والقوة التفجيرية وآليات الإطلاق والسقوط، من أجل توضيح أن الصواريخ قد تفادت الأخطاء التي وقعت في الحروب السابقة[4].

وبجانب كتائب القسام يوجد العديد من حركات المقاومة التي اثبت وجودها في المقاومة العسكرية في الحروب الإسرائيلية الماضية ومنها: سرايا القدس وهي الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي وتمتلك صواريخ وأسحلة مضادة للدروع، وألوية الناصر صلاح الدين ولها العديد من القدرات التسليحية[5]، وأظهرت حركات المقاومة دور بطولي في التصدي للعدوان الإسرائيلي الأخير على غزة في 2014[6].

---

[1] http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2016/02/gaza-hamas-strategic-weapon-tunnels-against-israel.html#ixzz4d5aXZv7K

[2] http://www.aljazeera.net/news/presstour/2017/3/4/%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3-%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D8%B7-%D9%84%D9%87%D8%AC%D9%88%D9%85-%D9%85%D8%B3%D9%84%D8%AD-%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82

[3] للمزيد حول أسر الجنود الإسرائيليين، انظر الرابط التالي:

http://www.sasapost.com/prisoner-exchange-operations/

[4] للمزيد حول قدرات حماس الصاروخية، انظر الرابط الآتي:

https://arabi21.com/story/957997/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%86-%D8%B5%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9

[5] للمزيد حول الحركات المقاومة المسلحة في غزة، انظر الرابط التالي:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/08/130819_gaza_armed_groups

[6] للمزيد من التفاصيل حول دور المقاومة في الرد على العدوان الإسرائيلي في 2014، انظر الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2015/7/7/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%BA%D8%B2%D8%A9-2014

وفي المجمل فإن المقاومة العسكرية مستمرة برغم الحصار المفروض – حسبما تؤكد إسرائيل أنه فرض من أجلها – بأشكال وطرق مختلفة ومتنوعة، وقد أكدت حركة حماس على استعداد المقاومة في مساندة انتفاضة القدس (انتفاضة الطعن) وما زال المقاومون يتدربون في حال حدوث انفلات في وضع غزة والقدس[1].

ب- المقاومة المدنية:

والمقصود بها هنا المقاومة غير العسكرية، وهي تتشعب بشكل كبير في غزة، فمنها الأنفاق على الجانب المصري والتي تستخدم في تهريب البضائع الممنوعة من الدخول، حيث زادت الأنفاق التي حفرت في 2010-2011 بشكل كبير، وفي تلك الفترة انخفضت أسعار السلع بشكل كبير نتيجة لتجارة التهريب عن طريق الأنفاق، حيث زادت نسبة الواردات المهربة عن طريق الأنفاق بنسبة 60% بين أعوام 2008-2010[2]، ونتيجة لازدهار التجارة في الأنفاق فقد فرضت الحكومة في غزة جمارك وضرائب على البضائع المهربة من أجل تسديد رواتب الموظفين في الحكومة والتي عادة ما تؤخرها إسرائيل بالشهور. ومن جانب آخر، فعملية إنشاء الأنفاق توفر العديد من الوظائف للعمال في القطاع، فيعمل نحو 12 ألف عامل فلسطيني في حفر الأنفاق رغم المخاطر وذلك نتيجة لتصاعد معدلات البطالة نتيجة للحصار الإسرائيلي[3].

تفاعل أهل غزة مع الحصار بمبادرات لكيفية التعايش وحل الأزمات بشكل جزئي في بعض القطاعات المتضررة مثل: استخدام الألواح الشمسية لتوفير الكهرباء، محاولة الأسر لزراعة احتياجاتها الزراعية في المساحات المختلفة، وتقوم منظمة الغوث والعون للاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بإنشاء مدارس تدار بالطاقة الشمسية مع إشراك المدرسين والطلبة وأولياء الأمور في عملية إنشاء المدارس، مع محاولات زراعة أسطح المدارس، وبالإضافة إلى فتح قنوات تعليمية على قناة يوتيوب للتعليم عن بعد ليصل التعليم إلى المناطق المتضررة في القطاع[4]، ومن جانب آخر تنتشر المكتبات المتنقلة والتي تهدف إلى نشر المعرفة إلى المناطق المتضررة جراء الحروب الثلاث في قطاع غزة والتي لم يتم إعمارها[5]، وذلك للمساهمة في تخفيف حدة الحصار على العملية التعليمية.

---

[1] من أجل تفاصيل عن قدرة حماس في مواجهة إسرائيل، انظر الرابط التالي:
http://ida2at.com/hamas-is-ready-for-a-new-war-with-israel/

[2] Nicolas Pelham, Gaza's Tunnel Phenomenon: The Unintended Dynamics of Israel's Siege, **Journal of Palestine Studies**(California: University of California Press on behalf of the Institute for Palestine Studies, Vol. 41, No. 4 ,Summer 2012)pp15

[3] للمزيد حول الأنفاق برجاء الاطلاع على الرابط التالي:
http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2014/11/02/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D8%B4%D9%8A%D8%AF%D8%AA-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3-%D8%A3%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%BA%D8%B2%D8%A9-.html

[4] حول مدارس الأونروا وأنشطتها لتخفيف حدة الحصار، انظر الروابط التالية:
http://portal.unrwa.ps/Details.aspx?pid=253614BBAC999B38B5B60CAE531C4969
http://portal.unrwa.ps/Details.aspx?pid=C8758B517083196F05AC29810B924ACA
http://portal.unrwa.ps/Details.aspx?pid=798CEBCCB32617AD94123450FD137104

[5] للمزيد حول المكتبات المتنقلة، انظر الرابط الآتي:
http://www.huffpostarabi.com/2017/03/25/story_n_15564890.html?ncid=fcbklnkarhpmg00000001

2- المقاومة الخارجية:

يجب التأكيد على أن الفاعل الأساسي الخارجي هو المجتمع المدني وليس الدول والحكومات، فالأخيرة تجعل الأمر أسوأ وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى المساعدات العسكرية والدبلوماسية التي تمنحها إلى إسرائيل، تقوم الولايات المتحدة بمنع إصدار أي قرار يدين إسرائيل في مجلس الأمن.

أما على جانب محاولات كسر الحصار فقامت حملات سفن لهذا الغرض، فقامت سفن عديدة من مختلف الدول العربية والغربية بمحاولات كسر الحصار عن قطاع غزة عن طريق البحر؛ لأنه المنفذ الوحيد في ظل إغلاق كل من مصر وإسرائيل المعابر، بعضها نجح في الوصول محملاً بمساعدات وبروح تضامنية مع سكان القطاع، والبعض الآخر اعترضته قوات الاحتلال الإسرائيلي. وأولى تلك السفن كانتا سفينتي الحرية وغزة الحرة واللتان وصلتا شواطئ غزة في أغسطس 2008. وعلى مدار السنوات العشر الماضية سمحت إسرائيل لسبع سفن محملة بالمواد الإغاثية بالوصول إلى شواطئ غزة وهي: سفينة لجنة الإغاثة الإنسانية في مصر 2008، الأمل 2008، الكرامة 2008، ديجينتي 2008، الكرامة (2) 2008، ماريان 2015، ليدي ليلي2016، ثم منعت إسرائيل وصول العديد من السفن إلى غزة وهي: المروة الليبية 2008، سفينة العيد 2008، الكرامة (3) 2009، الإخوة اللبنانية 2009، روح الإنسانية 2009، أسطول الحرية (1) وهو الأشهر نتيجة قتل القوات الإسرائيلية عشرة ناشطين كانوا على متن سفينة مرمرة التركية، سفينة الأمل 2010، أسطول الحرية (2) 2011، التحرير والحرية 2011، أستيل 2012، سفينتا الزيتونة والأمل[1].

وفي الختام فالسؤال المطروح حاليًا: ما هي دلالات الحصار على المقاومة في غزة؟ وهنا يجب التأكيد على أنه وبالرغم من تمسك إسرائيل بتعريف الحصار في القانون الدولي لتبرير حصارها على غزة إلا أن تبريرها هذا ملفق ومرفوض من منظور القانون الدولي نفسه، لأنه وعلى رغم من تمسك إسرائيل بقولها إن انسحابها في 2006 من غزة يعفيها من أي مسئولية تجاه

---

[1] للمزيد حول سفن كسر الحصار، انظر الروابط التالية:

- http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/9/22/%D8%B3%D9%81%D9%86-%D9%83%D8%B3%D8%B1-%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%8A%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%A9
- http://ramallah.news/post/66532/%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%AA%D8%AA%D8%A3%D9%87%D8%A8-%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%B3%D9%81%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D9%83%D8%B3%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D8%B2%D9%8A%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%A9
- http://www.dw.com/ar/%D8%B3%D9%81%D9%86-%D9%83%D8%B3%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81-%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9/a-5807194

سكانها، إلا أنه قانونيًا مسئولة عن تسهيل حياة الناس نتيجة سيطرتها على الجوانب الرئيسية لحياة سكان غزة والتي من ضمنها الاعتماد الكامل لاقتصاد غزة على إسرائيل، بالإضافة إلى أن الحصار الشامل الذي تفرضه إسرائيل حاليًا وهو يعد من أنواع العقاب الجماعي الذي يحرمه القانون الدولي حتى وإن وصفت إسرائيل غزة ككيان معادٍ، فلا يجوز منع المواد الغذائية والمستلزمات الطبية التي تمنعها إسرائيل، ومن جانب آخر مسئوليتها عن السكان المدنيين أثناء الحروب الثلاث الماضية في ظل الحصار وعدم اتخاذها أي تدابير وقائية للحيلولة دون وصول القصف والتدمير[1]، وهذا من حيث الجانب القانوني.

أما من حيث الجانب العسكري، فنجد أن حركة المقاومة –وبالرغم من تضافر العديد من العوامل لكسر شوكتها، فهي بين حصار إسرائيلي بتعاون مصري وبموافقة فلسطينية ضمنية في الضفة، وسكوت دولي شبه كامل– إلا أنها استطاعت التعامل مع السياقات المفروضة عليها ونجحت في الاستمرار والتطوير، فالعروض العسكرية التي تنظمها كتائب القسام في غزة تدل على فهم الحركة المقاومة لدورها الفعال في صد الهجمات الإسرائيلية على القطاع، بالإضافة إلى تعلمها من الأخطاء التكتيكية والفجوات التقنية التي وقعت في الحروب السابقة وذلك في ظل محدودية الأدوات والآليات المتاحة لها في ظل الظروف الحالية.

وعلى الجانب الإنساني فهناك شقان: الأول– تعايش سكان القطاع مع الحصار ومحاولاتهم التكيف مع أزماته بأشكال مختلفة ومتعددة، يوضح الرؤية المتأصلة لدى سكان القطاع بأهمية المقاومة وتفهمهم لظروفها، فصمودهم مقاومة، وحياتهم في حد ذاتها مقاومة لاحتلال وحصار طال انتظار انتهائهما؛ والشق الثاني هو الحركات الدولية والإقليمية التي تسعى بكل الطرق لفك الحصار والذي يتضح منه تفهم تلك الحركات للوضع الإنساني المتأزم الذي تعيشه غزة، ورفضهم له ومحاولة تغييره باطراد على الرغم من التضييق الإسرائيلي وعدم السماح بالمرور، بل وأحيانًا أخرى بالقتل واستمراره على مدى عشر سنوات في محاولات يراها البعض غير مجدية.

وفي النهاية، فإن أزمة غزة يتضح منها حجم أزمة الخلاف العربي سواء في الداخل الفلسطيني وعدم سعي السلطة بشكل كافٍ لوقف الحصار في مقابل طرح شروط للمصالحة وللمساعدة في وقف الحصار وذلك من أجل مصالحها السياسية، والخلاف العربي المستمر والممتد الذي يتضح منه عدم وضوح رؤية محددة للتعامل مع الحصار ليكون سكوتهم كموافقة ضمنية عليه، وأزمات الإقليم ودوله التي مرت بثورات وأزماتها في التعامل مع الثورات المضادة مما خلق حالة من الانكفاء الداخلي، بالإضافة إلى أن الاهتمام العالمي انصب على جماعات العنف في المنطقة مثل تنظيم الدولة وإغفل الأزمات الإنسانية التي يمر بها الإقليم بشكل كبير. وتُظهِر أزمة غزة التغيير الكبير في التحالفات الإقليمية وتأثيرها على التعامل مع تلك الأزمة، لتكون غزة جزءًا أساسيًا من أزمات المنطقة ولكن بدون تسليط الضوء عليها بشكل كافٍ للتعامل الفوري معها، وعلى الرغم من ذلك فإن غزة ما زالت تقاوم، وأكبر المقاومين هم الغزاويون الذين يتعايشون ويتعاملون مع الحصار بشكل يومي.

*****

[1] Khalid Manzoor Butt and Anam Abid Butt, oip. Cit, pp174.

تحولات المقاومة السورية بين الانتصار والانكسار: معركة حلب نموذجًا

مدحت ماهر*

مقدمة:

حلب واحدة من مدن الأمة المكلومة، تأتي في سلسلة مدن التداعي والتدافع التي تلخص دلالات كبرى للمرحلة التي نمر بها. فقد شهدت الأمة عبر العقود الأخيرة ملحمة متصلة الحلقات عبرت عنها قصص مدنها في شرقيها وغربيها[1]: في القدس وفلكها المرصع بمدنٍ باسلة في جنين والخليل ورام الله ونابلس، وفي غزة ونواحيها ومخيماتها من رفح وخان يونس إلى جباليا، إلى سراييفو وسربرنيتشيا، بالبوسنة، وبريتشينا–كوسوفو، فجروزني–الشيشان، ومقديشيو–الصومال، وكابول وقندوز وباجرام وقندهار في أفغانستان، وبغداد والبصرة والفالوجة والأنبار وديالى وصلاح الدين وغيرها بالعراق، وغيرها من مدن الربيع الثوري العربي الذي تحول إلى صيف شديد الحرارة. ولقد أمست المدن السورية الأكثر ذوقًا للهيب هذا التحول، منذ دُفعت ثورتها إلى حمل السلاح؛ مقاومةً للتنكيل الشديد الذي أراد وأدها في أشهرها الأولى من عام 2011 وحتى اليوم. وتعد حلب واحدة من أبرز هذه القصص ذوات العبر.

وحلب محافظة من 14 محافظة تشكل سوريا إداريًا، وفي قلبها مدينة حلب القديمة والجديدة. ومحافظة حلب أكبر المحافظات السورية سكانًا (خمس السكان: 4.6 ملايين)، والمدينة هي أوسع مدن سوريا مساحة وأكثرها كثافة سكانية، وتعد العاصمة الاقتصادية، وهي واحدة من الحواضر التاريخية التي تعج بالآثار الإسلامية وغيرها ولحلب القديمة طراز معماري خاص أدخلها منذ 1986 في لائحة التراث العالمي وفق اليونسكو[2].

ومن الناحية الجغرافية تقع حلب على الحدود بين سوريا وتركيا؛ ما جعلها ذات أهمية استراتيجية في التاريخ الشامي بصفة عامة وفي الثورة السورية الحاضرة بصفة خاصة؛ إذ إنها بوابة الدور التركي الكبير في الثورة كما سيأتي. وفي حلب مسلمون عرب وأكراد وأقلية من الشركس والتركمان، أغلبية سنية وأقلية شيعية، وفيها أقلية مسيحية أهمهم الأرمن، هم التجمع الثاني من حيث الحجم بعد مدينة بيروت (بين 10% و15%) في المنطقة. وأمام عدد ضخم من المساجد الكبرى والأثرية – على رأسها مسجد حلب الكبير الأموي – تحتضن بين جنباتها حوالي 45 مبنى كنسيًا تنتمي للطوائف المتنوعة فهناك السريان واللاتين والمارونيون والكاثوليك والأرثوذكس والكلدانيون[3].

---

*المدير التنفيذي لمركز الحضارة للدراسات السياسية.

[1] حلب المدمرة.. مأساة عاشتها سراييفو وغروزني
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2016/12/15/%D8%AD%D9%84%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%AD%D8%B4%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D9%81%D9%88-%D9%88%D8%BA%D8%B1%D9%88%D8%B2%D9%86%D9%8A

[2] مدينة حلب القديمة، **http://whc.unesco.org/ar/list/21**
يونسكو: ثلث مدينة حلب القديمة مدمّر بالكامل:
http://www.aljazeera.net/news/cultureandart/2017/1/21/%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%83%D9%88-%D8%AB%D9%84%D8%AB-%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%AD%D9%84%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D9%85%D8%AF%D9%85%D8%B1-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84

[3] http://www.marefa.org/index.php/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9_%D8%AD%D9%84%D8%A8

وتبدأ قصة حلب الراهنة منذ أواسط 2012 (يوليو) حين استولت قوات الجيش السوري الحر على أحياء في جنوبيها وشمال شرقيها، لتبدأ المعركة البندولية الطويلة سجالًا بين الجانبين: الجيش الحر والقوات المنضمة إليه ثم الجبهة الإسلامية وفصائلها، والجيش النظامي والميلشيات السورية والأجنبية المنضمة إليه لا سيما حزب الله اللبناني والحرس الثوري الإيراني وروسيا. فما أن يسيطر الثوار على جزء من المدينة حتى تعود قوات بشّار لتسترده أو جزءًا منه، وما أن يتمكن الثوار من ضرب حصار أو قطع إمدادات عن قوات بشار حتى يتم كسر الحصار أو استرداد خطوط الإمداد والمواصلات لصالح النظام[1]. وقد استمر ذلك السجال حتى الموقعة الأخيرة في نهايات العام المنصرم 2016 والتي انتهت باكتساح قوات بشار وإيران وروسيا البرية والجوية للمحافظة وطرد جميع القوات المقاومة ضمن واحدة من أبشع مذابح العصر الحديث ومآسيه على المستوى الإنساني.

والسؤال الذي نحاول الإجابة عنه عبر هذه الأسطر يتعلق بدلالات التحولات التي تمر بها الثورة السورية وقوى المقاومة فيها ما بين التقدم والتعثر والتراجع: **ما دور القوة الوطنية في هذا الصدد؟ ما دور القوى غير الوطنية على جانبي المعركة؟ وما دلالة هذه الحالة بالنسبة لكل من: الثورات العربية في نماذجها الأربعة الأخرى، القوى الإقليمية، والقوى العالمية؟ وذلك من خلال قصة حلب التي كانت أبرز بقاع الثورة السورية تأرجحًا بين انتصارات الثورة وانكساراتها، كما أشرنا.** وعبر نحو ست سنوات من عمر الثورة السورية مرت ثورة حلب الطويلة بمرحلتين كبريين:

مرحلة الثورة السلمية التي استمرت من مارس 2011 حتى يوليو 2012 حين حضر السلاح مع تصاعد عمليات القمع من قبل شرطة وقوات النظام وتزايد أعداد القتلى رغم الإصرار على السلمية. وقد اشتملت هذه المرحلة على أعمال احتجاجية سلمية ومظاهرات متصاعدة تطالب برحيل بشار الأسد على غرار ما توالى وتزامن في المحافظات والمدن السورية كافة. ومما يذكر في ذلك تأخر التحول إلى العمل المسلح من قبل الحلبيين عن سائر أنحاء سوريا.

والمرحلة الأخرى هي مرحلة الثورة المسلحة التي أخذت بدورها أطوارًا عدة: طور انفجار المقاومة المسلحة في الريف الشرقي والشمالي: فبراير 2012 – يوليو 2012، ثم بدء معركة المدينة نفسها حتى فبراير 2014، واستغرق عامًا. ثم طور بروز غرفة عمليات أهل الشام (أو الغرفة المشتركة لأهل الشام)[2]: فبراير 2014 من عدة فصائل أبرزها: جبهة النصرة وجيش المجاهدين والجبهة الإسلامية وكتائب نور الدين زنكي، وذلك لمدة ستة أشهر أولًا حتى أغسطس 2014 حين ظهر تنظيم الدولة في معركة حلب واستولى على مدينة أخترين في الريف الشمالي متجهًا إلى مارع، وبدأ دور جديد من الخلافات الداخلية بين الفصائل على محكات فكرية وأيديولوجية وجهوية. ثم طور طويل من التشظي وتعدد القوى الضالعة في المعركة ومحاولات جمعها تحت راية واحدة في صورة جبهة فتح الشام إلى جيش الفتح إلى جيش حلب، وتحقيق انتصارات وتعرض لانكسارات.. الأمر الذي انتهى بسقوط حلب المريع تحت قصف روسي جوي متصل لنحو ثلاثة أشهر وتقدم التشكيلة الشيعية المؤازرة لجيش بشار في مذبحة الثورة الكبرى بين سبتمبر وديسمبر 2016.

---

[1] http://www.rudaw.net/arabic/middleeast/syria/071120162

[2]https://www.shahbapress.com/news/1024/%D9%81%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%84_%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7_%D8%AA%D8%AA%D9%88%D8%AD%D8%AF_%D9%81%D9%8A_%D8%BA%D8%B1%D9%81%D8%A9_%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%87%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85.html

https://www.shahbapress.com/news/1024/%D9%81%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%84_%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7_%D8%AA%D8%AA%D9%88%D8%AD%D8%AF_%D9%81%D9%8A_%D8%BA%D8%B1%D9%81%D8%A9_%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%87%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85.html

هذه المسيرة الملحمية للثورة السورية، وبالأخص للمرحلة المسلحة منها، مشحونة بالدروس والعبر، وهي منشئة لواقع جديد في المنطقة العربية، يمكن القول إنه المحصلة الأكبر لتطورات عقود من التداعي العربي والإسلامي ما يمكن تأريخه بهزيمة يونيو 1967 أو بخيار كامب ديفيد 1979، ثم نكسة التحالف الدولي العربي بقيادة الولايات المتحدة لتأديب العراق بعد غزو الكويت 1990-1991، ما بلغ قاعه باحتلال الأمريكان لبغداد أبريل 2003. ولكن – من الناحية الأخرى – فإن هذه الملحمة كاشفة عن حقائق أخرى لم تكن بذاك الوضوح في الواقع العربي. فتحول الثورات إلى انقلابات وصراعات مسلحة وعنف منتشر في أرجاء المنطقة لم يكن ببعيد عن سياسات الاستبداد العربي وإصرارها على مقولة كل نظام: (أنا أو الفوضى)، لكنها كشفت عما أورثته للقوى المجتمع العربي من تشوهات نفسية وتشوشات فكرية وانقسامات متصلبة وارتباطات وتدخلات خارجية، أعادت فرز القوى المختلفة: السورية، والعربية، والجوار الإقليمي، وذات الثقل العالمي، فضلًا عن القوى الشعبية العربية والإسلامية؛ المقيمة في أوطانها أو العابرة للحدود.

هذه المسيرة الملحمية للثورة السورية جديرة بثورة موازية لإعادة التفكير الجدي في كثير من القضايا الاستراتيجية والمصيرية العربية: الفكرية منها والسياسية على وجه الخصوص: هل لا تزال العروبة رابطة معنوية حية بعد أن تداعت أركانها المادية نحو الهاوية وبعدما فقد العرب القدرة على التعاطف بعد أن فشلت دعوات التضامن فضلًا عن مشاريع الوحدة العربية التي دخلت في قائمة المستحيلات العربية مع الغول والعنقاء والخل الوفي؟ هل سقطت الثورات العربية في الثقب الأسود للاستبداد العربي ولو على حساب النفوس ودمائها والأرض واستقلالها؟ ما حقيقة العقل العربي اليوم الذي قطع المفكرون القوميون العروبيون ردحًا طويلًا في تمجيده معاصرًا وتفنيده تراثًا؟ وما معنى الدولة العربية اليوم إذا كانت قد تحولت إلى الميدان الأنسب لقتل العرب وتهجيرهم والتنكيل بأطفالهم ونسائهم وشيوخهم؟ وما موقع الإسلام من هذه الملحمة، خاصة أن معظم قوى المعارضة/ المقاومة السورية ترفع رايته في معركتها الحالية لا سيما: معركة حلب؟ هل لا يزال للمقاومة معنى؟ وهل من الممكن أن تنتصر بعد هذه المآسي والخسائر؟

أولًا– مأساة حلب: مأساة سوريا والأمة والإنسانية:

هذه الأسئلة لا تثيرها معركة حلب وحدها، سواء بسنواتها الست، أو بأشهرها الأخيرة التي شهدت المذبحة المأساة، فدواعيها متوالية متراكمة متناثرة في أنحاء الأمة، لكن معركة حلب تدفع بها إلى اللب والقلب ضرورة الإجابة عن تلك الأسئلة قبل استكمال المسيرة. إن مأساة ثورات الشعوب العربية بعدما انقلبت عليها الثورات المضادة من قبل الأنظمة تدرجت من معهود القمع إلى جديد القتل في الشوارع بأيدي الجيوش وقوات الأمن الوطنية، وجاء التدخل العسكري الغربي (الناتو) في ليبيا مؤقتًا وسريع الانتهاء، كما جاء التدخل العسكري العربي في البحرين ثم في سوريا غير دموي بالقدر الذي تشمئز منه النفوس، لكن التدخل الإيراني والروسي في سوريا وبالأخص حلب جاء في صورة من البشاعة توازيها صورة أخرى من العجز العربي؛ بما يفرض هذه الوقفة، والتي نبدأها من النهاية.

في نهاية العام المنصرم 2016 أعلنت روسيا – وليست سوريا – انتهاء معركتها في حلب بانتصار مؤزر؛ حيث دمرت حلب بالكامل تدميرًا لا يدع حجرًا فوق حجر، وقتلت من أهليها في النوبة الأخيرة من المعركة (سبتمبر – ديسمبر 2016) آلافًا، وأصابت وجرحت آلافًا، وهجرت من بيوتهم عشرات إن لم يكن مئات الآلاف (130 ألفًا فقط في الشهر الأخير)، بعد حصار مرير أذل جميع سكان حلب الشرقية شهورًا طويلة، أنهك فيها الجوع والبرد والخوف ما تبقى في الناس من آدمية. تخلل ذلك عمليات قتل مباشرة وعمليات اغتصاب للنساء، كلما تقدمت ميلشيات الأسد وشيعة إيران. كان هذا هو موقف أهل حلب من المدنيين العزل الذين اضطروا إلى البقاء حتى الشهر الأخير لحين إجلائهم وتفريغ المدينة تفريغًا شبه كامل في منتصف

ديسمبر 2016، حتى وقعت الهدنة بين روسيا وتركيا، وأعلن وقف المجزرة مؤقتًا، حيث لم تتوقف العمليات المتبادلة وإن هدأت كثيرًا.

قبل هذه النهاية كانت روسيا ومن ورائها إيران وميليشياتها ثم بقية جيش بشار قد أعلنوا عن بدء معركة النهاية في حلب. ففي 15 نوفمبر، وبعد هدنة استمرت شهرًا، بدأت قوات الأسد هجومًا واسع النطاق على الشطر الشرقي من حلب الذي تسيطر عليه الفصائل المعارضة ويحاصره النظام منذ يوليو (بعد آخر معركة نجح فيها جيش الفتح في فك الحصار عن حلب الشرقية بل ومحاصرة قوات الأسد في الغرب). أمطرت قوات النظام – وفي الحقيقة: الطائرات الروسية في المقام الأول – الأحياء الشرقية بالصواريخ والقذائف والبراميل المتفجرة في وتيرة هي الأعنف منذ بداية الثورة السورية. وفي 21 نوفمبر، أكدت منظمة الصحة العالمية، أنه لم يعد هناك "أي مستشفى قيد الخدمة" في شرق المدينة، فقد تعمد القصف الروسي السوري استهداف المستشفيات والمساجد ومقرات الدفاع المدني وعمليات البحث في الأنقاض[1].

وذكرت مصادر للمعارضة السورية أنه تم قطع الاتصالات عن شرقي حلب، مع تصاعد وتيرة القصف الجوي ليلًا على المناطق التي كانت تسيطر عليها فصائل المعارضة. وذكرت مصادر في الدفاع المدني أن عشرات الجثث منتشرة في الشوارع، وأن أعدادًا كبيرة من جثث المدنيين لا تزال تحت الأنقاض في حي الزبدية، وسط عجز تام لفرق الدفاع المدني لانتشال الضحايا[2]، فيما كان مصير عدد كبير من المدنيين لا يزال مجهولًا من جراء القصف الروسي السوري المكثف وأنباء عن عمليات قتل نفذتها القوات الحكومية وميليشيات موالية في الأحياء الشرقية. وأطلقت منظمة الخوذ البيضاء للدفاع المدني و3 جماعات إغاثة أخرى محاصرة مناشدة يائسة للمجتمع الدولي من أجل ترتيب ممر آمن لنحو 100 ألف مدني عبر منطقة تمتد 4 كيلومترات تسيطر عليها الحكومة. وأشار مدير الدفاع المدني، عمار السلمو، إلى أن هناك ما يربو على 100 جثة وأن هناك آخرين ربما ما زالوا على قيد الحياة تحت الأنقاض ولا يتسنى لأحد الوصول إليهم. من جانبه، قال مستشار الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية الخاص بسوريا، يان إيغلاند، إنه يجب تحميل الحكومتين السورية والروسية مسؤولية الفظائع التي ترتكبها الفصائل المسلحة الموالية للحكومة في حلب. وأضاف: "حكومتا سوريا وروسيا مسئولتان عن أي انتهاكات وكل الانتهاكات التي ترتكبها حاليًا الميليشيات المنتصرة في حلب"[3].

وفي 26 نوفمبر، تمكن النظام من السيطرة على حي مساكن هنانو الأكبر في شرق حلب، والذي كان الأول الذي سيطر عليه مقاتلو المعارضة في صيف 2012، ما أدى إلى انقسام المدينة إلى شطرين منذئذ[4]. وفي نهاية نوفمبر، أكد مسئول العمليات الإنسانية في الأمم المتحدة ستيفن أوبراين، أن الوضع "مقلق ومرعب"، لافتًا إلى أن "المؤونة الغذائية استنفدت عمليًا" ومحذرًا من أن شرق حلب قد "يتحول إلى مقبرة ضخمة".

---

[1] https://al-ain.com/article/aleppo-syria-details

[2] http://www.e3lam.org/2016/12/13/171577

[3] http://www.skynewsarabia.com/web/article/900390/%D8%AD%D9%84%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%83%D9%88%D8%A8%D8%A9-%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%BA%D8%A7%D8%AB%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA

[4] https://al-ain.com/article/aleppo-syria-details

وفي 6 ديسمبر، استعادت قوات النظام وحلفاؤها السيطرة على 8 أحياء في وسط حلب الشرقية بينها الشعار "الحي السكني الأهم في قلب شرق حلب" وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان. في اليوم التالي، استعاد النظام السيطرة على المدينة القديمة التي تشكل القلب التاريخي لحلب.

وقبلها بيوم واحد أي في 5 ديسمبر، لجأت روسيا والصين إلى حق النقض (فيتو) في مجلس الأمن ضد قرار يطلب هدنة لـ7 أيام في حلب، وهي المرة السادسة التي تعطل فيها موسكو قرارًا حول سوريا منذ بدء النزاع في مارس/ آذار 2011 والمرة الخامسة للصين. هذا فيما اتهم السفير الفرنسي فرانسوا دولاتر، موسكو بأنها "قررت السيطرة على حلب مهما كانت الكلفة الإنسانية" لتحقيق نصر عسكري. في 10 ديسمبر، ندد وزير الخارجية الأمريكي بـ"جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب يرتكبها النظام". وفي التوقيت نفسه يعقد اجتماع دولي في باريس بمشاركة 5 دول غربية بينها الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا و4 دول عربية بينها قطر والسعودية، ينتهي من دون أي موقف ملموس. ووفق عادته، يبدي الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون قلقه من معلومات عن ارتكاب فظائع "بحق عدد كبير" من المدنيين بينهم نساء وأطفال. وتكرر باريس تنديداتها بـ"مجازر" يرتكبها النظام بحق مدنيين "بدعم" روسي.

ومع صباح 12 ديسمبر، يؤكد مسؤول عسكري سوري أن العمليات العسكرية "تدخل مرحلتها النهائية" موضحًا أن مقاتلي المعارضة يسيطرون فقط على 10% من شرق حلب. بدوره، لفت المرصد السوري لحقوق الإنسان إلى "انهيار تام للفصائل المعارضة" مؤكدًا أن "معركة حلب توشك أن تنتهي". وفي 15 ديسمبر، أعلن مسؤول عسكري سوري اتفاقًا جديدًا للسماح بإجلاء مقاتلي المعارضة ومدنيين من آخر المناطق التي تسيطر عليها الفصائل في شرق حلب. وأعقب ذلك وصول الدفعة الأولى من عملية الإجلاء من آخر جيب في حلب تسيطر عليه المعارضة إلى ريف حلب الغربي الواقع تحت سيطرة الفصائل المقاتلة، وفق مصدر طبي والمرصد السوري لحقوق الإنسان[1].

وناشد ناشطون ممن تبقوا في المدينة الواقعة شمالي سوريا، المجتمع الدولي إيقاف ما يحصل في المدينة، مؤكدين خوفهم من "حدوث مجازر واعتقالات" في حقهم في حال تمكن القوات الحكومية والميليشيات الموالية لها من الوصول إلى عمق المناطق التي يقيمون فيها[2]. وقد حدث.

هذه كانت القصة في مشهدها الأخير، والآن كم طرفًا حضر في هذا المشهد المأساوي؟ وكيف كان دور كل منهم فيها؟ وما دلالة ذلك؟

أما الشعب الحلبي فقد وجد نفسه في وضعية الفريسة بين من وجد إلى الهرب سبيلًا، فلجأ لمحافظة أخرى أو سابق إلى الجنوب التركي أو إلى أوروبا، وبين من أصر على البقاء، وقد كان شهود الكارثة من حظ من بقي من هؤلاء على قيد الحياة. على سبيل المثال العابر تأتي قصة واحدة ممن نجوا منهم: فاطمة عبد الله أحمد. بقيت فاطمة حُبلى في شهرها الرابع مع زوجها وأطفالها الثلاثة (توأمان بعمر 2.5 سنة، وآخر بعمر 1.5 سنة) في حلب لعدم رغبتها في المغادرة، إلا أن نظام بشار وحلفاءه كان لهم

[1] https://al-ain.com/article/aleppo-syria-details

[2] http://www.skynewsarabia.com/web/article/900390/%D8%AD%D9%84%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%83%D9%88%D8%A8%D8%A9-%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%BA%D8%A7%D8%AB%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA

رأي آخر. تشير فاطمة إلى أن أحد البراميل المتفجرة التي ألقتها طائرات بوتين أو بشار على رأس المدنيين في الأحياء السكنية، سقطت بالقرب من منزلهم ما أدى إلى إصابة زوجها أثناء محاولته إخراج بعض المسلتزمات.. وأن القذائف الصاروخية كانت تتساقط بكثافة على الأحياء الشرقية لحلب أثناء محاولتهم الانتقال إلى مكان أكثر أمانًا، لتبقى إلى جانب زوجها المصاب في ساقه وأطفالها الصغار الذين يخافون من أصوات الانفجارات. لجأت العائلة السورية إلى أحد المباني الذي اعتقدوه آمنًا في المنطقة المحاصرة، لكن القصف العنيف طالهم هناك أيضًا، وأسفر عن مقتل عدد من أقربائهم المرافقين لهم.

وقالت فاطمة: "كنّا نحاول يوميًا الانتقال إلى أماكن آمنة إلا أن القنابل تنهال علينا كالمطر، والبراميل المتفجرة تسقط بجوارنا، حاولنا حماية أنفسنا من التسمم بالأسلحة الكيميائية التي يستخدمونها. قُتلت أخت زوجي وطفلها وزوجها أثناء هروبنا من القنابل". وأشارت إلى انعدام مقومات الحياة بالمنطقة، قائلة: "اضطررنا لشرب مياه مليئة بالديدان. لقد عانينا من العطش والجوع والخوف والقتل في نفس الوقت. الجميع تشتت في الأحياء المستهدفة، وأنا فقدت أطفالي ثم عثرت عليهم مصابين في أحد المستشفيات".

ومضت تقول: "بعد انتشار أنباء حول وقف إطلاق النار وفتح ممرات للخروج، تحركنا بسرعة إلا أن الأمر لم يتحقق، ثم دخلنا إلى منزل صغير جدًا وبقينا 13 شخصًا في غرفة واحدة بينهم 9 جرحى، وفجأة سقطت قذيفة فوقنا وتلطخت ملابسي بالدماء". وتابعت: "رأيت صديقتي وطفلها مقتولين بسبب تلك القنبلة، وأنا مصابة في ساقي، ورغم ذلك تحركنا بسرعة عقب توارد أنباء عن فتح الممرات، لكن القناصة التابعين للنظام بدؤوا يستهدفوننا هذه المرة"[1]. هذا مختصر إحدى أهون حكايات حلب، وما شهده العالم غير فاطمة كان أدهى وأمرّ.

ثانيًا– نظام بشار بين الوحشية والتبعية: من الإرهابي؟

ثم يأتي دور نظام بشّار الأسد، فلم يكن له سوى دور البواب والعراب الذي أتى بالقتلة الإرهابيين من نظامين رسميين في موسكو وطهران وجيشيهما، وميلشيات طائفية من لبنان والعراق وإيران وأفغانستان وغيرها لكي تقتل شعبه على مرأى ومسمع من العالم. كيف لا وهو نظام ولد سفاحًا عبر عملية توريث باطلة اشترك في إثمها نظام استبدادي كامل الأركان. يتعامى بشار ومنظومته عن تلك الحقيقة ليبدلوا بها أخرى: أنهم دولة تواجه إرهابيين عددهم كما يقول بشار نفسه في مقطع مشهور: ملايين! وهذه هي العقدة الدرامية في المأساة: أن الثورة السلمية الطربة المتفائلة واجهت وحشًا مؤسسيًا متجذرًا في صورة "دولة" من ورائها طائفية، من ورائها تشوه أخلاقي يستمرئ استدعاء الوحوش الأجنبية على الرعية الوطنية، في الوقت الذي يرفع فيه شعار القومية السورية العربية (البعثية سابقًا)، وأنه الممثل الأبرز لمحور الممانعة!

شارك بشّار في المجزرة الآثمة برًا وجوًا، لكنه لم يكن قائدها لا ميدانيًا ولا سياسيًا، ولم تكن له فيها القولة الأولى ولا الأخيرة، فقط كان ممرًا للوحشية الروسية والشيعية (متنوعة القوميات) ضد حلب: شعبًا مدنيًا ومقاومة مسلحة بالسلاح الضعيف. واستمر إعلام بشار يروج أنه يقتل الإرهابيين في حلب بينما العالم كله يُظهر التأوه، ويتابع الجريمة، حتى الكيان

[1] http://www.masralarabia.com/%D8%B3%D9%88%D8%B4%D9%8A%D8%A7%D9%84-%D9%85%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A7/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85/1329288-%D9%85%D9%87%D8%AC%D9%91%D8%B1%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9--%D8%A7%D8%B6%D8%B7%D8%B1%D8%B1%D9%86%D8%A7-%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A8-%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%84%D8%A8

الصهيوني وقادته السفاحون[1]. فقط إعلام بشار وطهران وحزب الله وموسكو الرسمي لم تطرف له عين. الوحشية التي ظهر عليها نظام بشَّار لم تكن بجديدة، لكنها انضمت إلى الوحش الروسي المعروف بسياسة الأرض المحروقة والتي نفَّذها من قبل في جروزني 1999-2000 ورعاها في البلقان في سراييفو وكوسوفو 1992-1998.

يقف نظام بشار الأسد اليوم بين تبعيتين: دولية تمثلها روسيا لأغراض استراتيجية تختلط بأيديولوجية معاداة الإسلاميين جملة واحدة (لا تميز بين سلمي ومسلح)، وأخرى إقليمية تقودها إيران ضمن محور طائفي يكاد يحيط كالسوار بالمشرق العربي والجزيرة، وفي قلبه تقع سوريا. ومن هنا كانت معركة حلب تكريسًا للدورين والمحورين[2].

ثالثًا- القوى الدولية والثورة السورية:

من جهتها تقود روسيا محورًا عربيًا قوامه: سوريا ومصر، وتحاول أن تتسرب عبر النظام المصري إلى ليبيا - الحليف السابق؛ بحثًا عن معادلة جديدة لتنافسها أو صراعها مع الغرب الأوروأمريكي، لا سيما بعد الأزمة الأوكرانية 2014. وقد اتخذت روسيا موقفًا متعضًا من الثورات العربية ومن ثم آزرت بقوة جميع الثورات المضادة، ولا تزال. وفي سوريا تصدر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين المشهد، وتحدث في مجريات مذبحة حلب دون مواربة، وقدم نفسه المسئول عن سيرها والقادر على وقفها[3]، الأمر الذي حدث بالفعل حين اتفق مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان منتصف ديسمبر على إيقاف الحرب في حلب وإعطاء الفرصة لإجلاء أهلها باتجاه تركيا، وذلك دون أن يكون لبشار الأسد أي حضور ولو شكلي؛ ومن ثم انعقد مؤتمر الأستانة برعاية روسيا

---

1 **راجع تقريرًا مهمًا على موقع مصر العربية بعنوان: إسرائيل تبكي حلب:**

http://www.masralarabia.com/%D8%B3%D9%88%D8%B4%D9%8A%D8%A7%D9%84-%D9%85%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A7/%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%A9/1330927-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D8%A8%D9%83%D9%8A-%D8%AD%D9%84%D8%A8

وآخر بعنوان: نتنياهو: نبحث السبل لجلب جرحى حلب وعلاجهم في إسرائيل:

http://www.masralarabia.com/%D8%B3%D9%88%D8%B4%D9%8A%D8%A7%D9%84-%D9%85%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A7/%D8%B3%D9%88%D8%B4%D9%8A%D8%A7%D9%84-%D9%85%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A7/1330448-%D9%86%D8%AA%D9%86%D9%8A%D8%A7%D9%87%D9%88--%D9%86%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A8%D9%84-%D9%84%D8%AC%D9%84%D8%A8-%D8%AC%D8%B1%D8%AD%D9%89-%D8%AD%D9%84%D8%A8-%D9%88%D8%B9%D9%84%D8%A7%D8%AC%D9%87%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84

2 **النهار اللبنانية:** الأسد: تحرير حلب ليس انتصارًا لسوريا فقط بل لإيران وروسيا:

http://www.annahar.com/article/512958-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%AF-%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AD%D9%84%D8%A8-%D9%84%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D8%A7-%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%82%D8%B7-%D8%A8%D9%84-%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7

3 **الجزيرة:** بوتين: قصف حلب غير ضروري الآن:

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2016/10/28/%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D9%82%D8%B5%D9%81-%D8%AD%D9%84%D8%A8-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%B6%D8%B1%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%86

وتركيا وأعلن بوتين أنه يمثل الحكومة السورية فيما يعبر الأتراك عن المعارضة[1]. وإلى اليوم لم يسدل بوتين الستار على المشهد الحلبي ففي 23 ديسمبر استعرضت روسيا كتيبة شرطة عسكرية في شوارع حلب بحجة الحفاظ على أمنها، وأرسلت قيادات وقوات نوعية إلى حلب[2]، ما ينم عن مآرب أخرى.

تفسيرات كثيرة تقف وراء الموقف الروسي؛ منها: محاولة استنقاذ بشار من سقوط مدوٍّ إذا نجحت المقاومة السورية في تحرير حلب؛ ومن ثم جاءت عملية حرق حلب لإبعاد هذا الهاجس المتصاعد، ومنها: استغلال فرصة الانتقال الرئاسي في الولايات المتحدة والتي تمنحه حرية أوسع في ترتيب الأوضاع في سوريا ومن ثم في المنطقة وفق مصالحه الاستراتيجية؛ ولعل هذا العامل هو الأهم. فلقد أضحت روسيا منذ انخراطها في الأزمة السورية إلى جوار بشار وإصرارها على الحفاظ عليه، لاعبًا أساسيًا في معادلة سوريا؛ ولكن بعد حلب أصبحت اللاعب الرئيسي إلى حين.

وإلى جوار روسيا تقف إيران بوجه آخر من القبح. فبعد نحو ربع قرن من المشرع الثوري والتحرري، وادعاء النضال ضد الاستكبار الغربي لا سيما الأمريكي، وتغذية دعوات التقريب والحوار مع أهل السنة، أسفرت إيران بالتدريج عن وجه طائفي لا أخلاقي منذ سقوط بغداد 2003، ثم منذ دفعت بجماعة حزب الله الشيعية اللبنانية إلى أتون الحرب في سوريا وبالأخص في معركة القصير مايو 2013، ومن ساعتها لم يعد لدى أي من المراقبين شك أو خلاف في أننا أمام مشروع إيراني طائفي يستفحل كل يوم ليضم شيعة المنطقة العربية، ويفرض سياسة المحاور، وبالتحديد محوري الشيعة والسنة. لقد برز الموقف الطائفي في سوريا من قبل شبيحة النظام النصيريين أولًا وشعاراتهم الشيعية ومشاهدهم وهم ينكلون بالمواطنين أو من يقع في أيديهم من هذا المأخذ، ثم صار الموقف إقليميًا بفعل تدخل الحرس الثوري الإيراني وميليشيات نصر الله. تسعى إيران للعب دور جديد بعد أن قذفت الثورات بالإسلاميين إلى صدارة دولهم وبدت مترددة في التعامل معهم ومع مشروعهم ذي المرجعية الدينية المنافسة، وعلى الرغم

[1] http://www.geroun.net/archives/71154

بالطبع أعلن بوتين في مواضع أنه لولا بشار ما كان يمكن تسوية قضية حلب.. لكن ذلك لم يعد المجاملة الدبلوماسية:

http://almahawer.com/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%84%D8%A8-%D8%A8%D8%AF%D9%88%D9%86-%D8%A5%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7/

لكن الحقيقة أنه المتحكم بالأمر: بوتين عطل احتفالات الأسد في حلب وألغى "خطاب النصر

https://madardaily.com/2017/01/03/%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D8%B7%D9%84-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%84%D8%A8-%D9%88%D8%A3%D9%84%D8%BA%D9%89-%D8%AE/

بوتين يحدد للأسد ما عليه فعله بعد حلب.. ورئيس النظام يرد بشكر موسكو

https://www.alsouria.net/content/%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D8%AD%D8%AF%D8%AF-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%AF-%D9%85%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%87-%D9%81%D8%B9%D9%84%D9%87-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AD%D9%84%D8%A8-%D9%88%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D9%8A%D8%B1%D8%AF-%D8%A8%D8%B4%D9%83%D8%B1-%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88

[2] http://www.huffpostarabi.com/2016/12/23/story_n_13815232.html

من أنه لم يبد من التيار الإخواني ما يقلق طهران على وجه الحقيقة ونظرًا للصلات والتفاهمات السابقة في مواضع عديدة، فإن الصعود الموازي للتيار السلفي وخطابه الموجه ضد الشيعة وسياسات إيران لتصدير التشيع، ربما وقف وراء موقفها المتبدل.

وعلى كل فقد وقعت حلب بين الشيوعيين السابقين والشيعيين الطائفيين، وكل من الجانبين له عداوته للمقاومة السورية من مدخله وبالأخص للجهاديين السُّنة الذين التقوهم في القتال في كل من أفغانستان والعراق على التوالي. لكن ثمة مشتركات أخرى بين الجانبين ربما تزيد من تحالفهما؛ لعل أولها حالة السلام البارد أو النيء مع الغرب لا سيما الولايات المتحدة أثرًا عن ماض قريب من الصراع، جددته الأزمة الأوكرانية بالنسبة لروسيا، وخففته نسبيًا مفاوضات واتفاقات احتواء الملف النووي الإيراني بالنسبة لإيران، وذلك بعد أن كانت روسيا أول داعم للبرنامج النووي الإيراني. المشترك الآخر يتمثل في الموقف الحذر من الدور التركي الإقليمي المتصاعد والمؤيد للثورات وللتيار السياسي الإسلامي العربي، ولكل من روسيا وإيران ماض غير ودي مع الأتراك القدامى الذين يجدد بعض ملامحهم عثمانيون جدد بقيادة أردوغان. لكن هذا لا يمنع افتراق السبل بين دولتين في ملفات عدة على رأسها الموقف المبدئي السابق من الكيان الصهيوني، والموقف من جماعة حزب الله إذا تعلق الأمر بالدولة الصهيونية.

وعلى غرار حرب البوسنة 1992–1996، يقف الغرب ظاهريًا على مسافة من المذبحة، بينما هو ضالع في تدويرها وتسييرها حتى النهاية[1]. ولم تغن التصريحات الأمريكية ولا الأوروبية – الجماعية عبر الاتحاد أو الفردية عبر قيادات الدول الكبرى – ولا مواقف المؤسسات والمنظمات الدولية، في تغيير أو تمويه الحقيقة: أنه لولاهم ما ذبحوا، وأن المباركة تغني عن المشاركة طالما قد تكفَّلَ قبيحو الوجوه بالمسألة. ولذلك لم تكف كبرى الصحف الغربية عن تحميل الغرب وبالأخص الولايات المتحدة مسئولية حرق حلب. وكما سبق لم تتوقف خطابات الشجب والإدانة وتوصيفات المذبحة بالجحيم وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، فضلًا عن قلق الأمين العام للأمم المتحدة، لكن ذلك لم ينقذ طفلًا ولا امرأة، ولم يوقف انهيار مسكن ولا مستشفى.. وقد كانت كلمة السر في ذلك: وصف الغرب للجميع بالإرهاب، لا سيما فصائل أساسية في المقاومة السورية. فروسيا وإيران وبشار إرهابيون، لكن رسميون، والبقية تتراوح بين تنظيم الدولة والقاعدة والسلفية الجهادية السورية والإسلامية.

[1] أما مجلس الأمن الدولي فقد عقد الثلاثاء 13 ديسمبر 2016 اجتماعًا طارئًا لمناقشة الوضع في حلب بناء على طلب من فرنسا، شهد تأكيد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون تلقي المنظمة "تقارير فظيعة" عن معاناة المدنيين في حلب، وزعم أن الجميع يفعل ما في وسعه لوقف المذبحة. وطالب وزير الخارجية الفرنسية جان مارك إيرولت بالوقف الفوري لما وصفها بالمجازر الفظيعة في حلب، كما حملت فرنسا الأمم المتحدة مسئولية العمل فورًا على الوصول إلى حقيقة ما يقع في حلب ومعاقبة المذنبين. وأكد سفير فرنسا لدى الأمم المتحدة فرانسوا ديلاتر أن الأوضاع في حلب مأساوية، وتحدث عن تقارير أفادت بإعدام كثير من المدنيين، وإحراق الأحياء منهم، وعمليات قصف وتدمير، ووصف تلك الفظاعات بأنها طرق بربرية لا يمكن القبول بها". ودعا سفير بريطانيا في الأمم المتحدة ماثيو ريكروفت روسيا وإيران إلى احترام قواعد الحرب، واصفًا ما يجري في حلب بأنه "يوم مظلم". وأكد أن روسيا أساءت استخدام حق النقض (الفيتو) دعمًا لنظام الأسد، مبرزًا أن سقوط حلب لا يعني انتصار الأسد وحلفائه.

فطالبت اللجنة الدولية للصليب الأحمر جميع الأطراف في مدينة حلب السورية بحماية المدنيين وتجنب استخدام العنف. وقالت اللجنة الدولية في بيان صدر عنها يوم 13 ديسمبر 2016: "إن حياة آلاف المدنيين باتت في خطر محدق في ظل تصاعد وتيرة العنف وعدم وجود أماكن آمنة للفرار واللجوء إليها". وأكدت اللجنة أنه لا يمكن تجنب وقوع كارثة إنسانية إلا إذا طبقت القواعد الأساسية للحرب وللإنسانية، مشيرة إلى أنها بذلت مساعي حثيثة منذ أكثر من أسبوع للتوصل إلى حل إنساني إلا أن جهودها فشلت حتى الآن في تحقيق نتائج ملموسة. وناشدت "ماريان غاسر" رئيس بعثة اللجنة الدولية في سوريا والموجودة في حلب، جميع الأطراف بوضع الاعتبارات الإنسانية فوق الأهداف العسكرية، مؤكدة استعداد البعثة للإشراف على تنفيذ أي اتفاق متبادل يضع حماية المدنيين أولوية.

وعلى صعيد آخر، طالبت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المجتمع الدولي باتخاذ خطوات عاجلة لحماية المدنيين الذي فروا أو استسلموا أو اعتقلوا في مدينة حلب السورية. وذكر روبرت كولفيل المتحدث باسم المفوضية أن تقارير موثوقًا بها تفيد بأن العشرات من المدنيين يقتلون، سواء عن طريق القصف المكثف أو الإعدام دون محاكمة من قبل القوات الموالية للنظام السوري، وأضاف في هذا الشأن "لقد تلقينا تقارير تفيد بأن القوات الموالية للنظام السوري في شرقي حلب تدخل البيوت وتقتل الأفراد الموجودين داخلها، بما في ذلك النساء والأطفال. وفي أوروبا انطلقت مظاهرات بعواصم ومدن أوروبية عدة يوم 13 ديسمبر/ كانون الأول 2016 تضامنًا مع حلب، حيث طالب المحتجون في باريس وبرلين وستوكهولم وبرشلونة بوقف مجازر النظام السوري والروسي وحلفائهما في حلب، داعين المجتمع الدولي إلى التحرك.

رابعًا– دور العرب والمسلمين حكومات وشعوبًا

تنوعت المواقف العربية الرسمية والشعبية من محرقة حلب التي تابعوها لحظة بلحظة، فبين الإدانة والدعوة إلى عقد جلسات طارئة لمناقشة التطورات، خرجت مظاهرات شعبية في مدن عربية قليلة جدًا طالبت بوقف جرائم الحرب في حلب، ودعت المؤسسات الدولية إلى التحرك وعدم الاكتفاء بدور المتفرج العاجز، لكن أحدًا لم يدع العرب والمسلمين للتحرك اللهم إلا اتحاد علماء المسلمين وطرف رسمي هنا أو هناك، وإعلامي أو مظاهرة، في حال يندى له الجبين. والخلاصة أن العرب والمسلمين كانوا هم الحاضر الغائب في كارثة حلب، لتشهد عليهم أنهم كانوا أذلاء عاجزين[1].

وهذا يردنا إلى هذه الفصائل نفسها، وإلى وضعية المقاومة السورية.

خامسًا– المقاومة: عوامل الانتصار والانكسار

وفي هذا ننوه إلى طبيعة هذه المقاومة. فعلى ضوء طبيعة النظام السوري الذي سبقت الإشارة إلى كونه واحدًا من أعمدة الاستبداد العربي الممتد إلى الخمسينيات والستينيات، وكونه حكمًا عسكريًا بالأساس، يستبطن بعدًا طائفيًا باسم الأقلية الاستراتيجية (النصيرية)، ثم جاءت حلقته الأخيرة توريثا مفروضًا على الشعب السوري. ومن ثم كان مطلب التغيير الذي انطلقت به الثورة السورية أدنى من الطبيعي؛ إذ هو حق بغير استبداد، فكيف والحال كما وصفنا؟ وإذا كانت الثورات الأخرى لم تشهد ذلك التحول الشعبي إلى العنف كما جرى في سوريا (وهي تختلف عن حالتي اليمن وليبيا اللتين عماد المقاومة فيهما جيش أو قطاعات من الجيش ضد انقلابيين)، ثم انضمام غير سوريين إلى المعركة بعد استفحالها، فإن مرد ذلك –كما يعلمه اللامسون لتطور الثورة على الأرض – إنما هو "التنكيل الوحشي" من النظام بالمدنيين العزل، وإبرازه وحشية إرهابية أراد بها أن يصدم الثائرين ويردعهم عن الاستمرار، الأمر الذي انقلب عليه حربًا واسعة لا قبل له به، وكشف عن مزيد من خسته في القتل والتعذيب والإذلال والتجويع للملايين، على حد وصف بشار كما تقدم، والأسوأ هو استدعاؤه للقتلة من الخارج على أسس من مصالحهم

---

[1] فقد تقدمت قطر بطلب إلى جامعة الدول العربية يوم الثلاثاء 13 ديسمبر 2016 بعقد لقاء طارئ لمناقشة الأوضاع في حلب. كما التقى وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني مع المندوبين الدائمين لدول مجموعة أصدقاء المساءلة عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب المرتكبة في سوريا، وشدد خلال الاجتماع على ضرورة تفعيل دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين من خلال عقد دورة استثنائية طارئة بشأن الوضع في سوريا. وأجرى آل ثاني اتصالات مع نظرائه: السعودي والكويتي والتركي، لبحث سبل تكثيف المساعي الدولية لوقف المجازر، وتأمين إخراج المدنيين عبر ممرات إنسانية آمنة، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى مدينة حلب وكافة المدن السورية. وفي الكويت، نظم نواب بمجلس الأمة وقفة احتجاجية بالبرلمان، ودعوا دول مجلس التعاون الخليجي إلى طرد سفراء روسيا، ووعدوا بتنظيم وقفة احتجاجية أمام سفارة روسيا. كما طالب رئيس المجلس مرزوق الغانم الأمم المتحدة بكل هيئاتها بالتدخل الفوري. بينما أطلقت جمعية الهلال الأحمر الكويتية حملة لجمع التبرعات لصالح المحاصرين تحت شعار "صرخة حلب". جدد مجلس الوزراء السعودي دعوته لعقد جلسة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وندد بما يجري في حلب من "قتل جماعي وتشريد وحصار" من طرف النظام وحلفائه.

وندد الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين في بيان له بصمت المجتمع الدولي أمام المذابح التي تجري في حلب، مشيرًا إلى أن تلك الجرائم وصلت إلى "حد الإبادة، في مجازر مروعة، تسفك فيها الدماء، وتزهق الأنفس، وتختلط فيها الأشلاء الممزقة بركام المنازل المدمرة، على مرأى ومسمع من العالم كله". ودعا الاتحاد ضمائر دول منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية، والمسلمين في أنحاء العالم إلى عدم الوقوف موقف المتفرج أمام هذه الإبادة الجماعية لأهل حلب، مطالبًا بإعمال القانون الدولي الإنساني فيما يخص جرائم الحرب التي تجري في حلب من قبل النظام وأعوانه والمتحالفين معه. وناشد الاتحاد منظمات الإغاثة الإنسانية العمل على إغاثة المنكوبين والمشردين والنازحين من أبناء حلب، داعيًا إلى إعلان يوم جمعة يومًا للتضامن مع أهلها. وأعلن مجلس جامعة الدول العربية عن عقد جلسة طارئة على مستوى المندوبين لمناقشة الوضع في حلب بناء على طلب من قطر. وقد نددت الأمانة العام للجامعة العربية بالجرائم التي ترتكبها قوات النظام في حلب، وطالب أمينها العام أحمد أبو الغيط بوقف إطلاق النار، مؤكدًا أن صوت الجامعة لن يخفت في مواجهة جرائم ترتكب بحق الشعب السوري "أيًّا كان مرتكب تلك الجرائم".

نظم ناشطون وقفات احتجاجية تضامنًا مع حلب في مدن إسطنبول وغازي عنتاب وكلس التركية، يوم الثلاثاء 13 ديسمبر مطالبين بوقف الجرائم والفظاعات في حلب. وفي المغرب، نادت تيارات شعبية وسياسية متنوعة إلى تنظيم مظاهرة حاشدة بمدينة الدار البيضاء، أكبر المدن المغربية، للتضامن مع حلب، وسط تنامي سخط شعبي ضد روسيا وحلفاء النظام السوري لما ارتكبوه من جرائم ضد الإنسانية في حلب. وفي العاصمة الأردنية عمان، تظاهر أردنيون وسوريون في اليوم نفسه قرب السفارة الروسية للتنديد بالتدخل الروسي، والتعبير عن غضبهم مما يجري في حلب. وفي لبنان نظم ناشطون وقفة في بيروت تضامنًا مع المحاصرين في مدينة حلب رغم سوء الأحوال الجوية. وشهدت سوريا نحو عشرين مظاهرة في مناطق سيطرة المعارضة المسلحة في محافظة إدلب وفي ريفي حلب وحمص الشماليين وريف دمشق، تضامنًا مع المدنيين المحاصرين بحلب.

ومطامحهم في خيانة وطنية وقومية أوضح من الشمس، لا يدانيها إلا منظرو بقايا القومية العربية الذين يروجون لجيش سوريا العربي!

إذًا لقد قامت الثورة السورية لحق، وقامت سلمية أخلاقية بل جمالية أيضًا سواء في شعاراتها أو تغنياتها، وكأنها رحلة مدرسية ترفيهية. ومع التنكيل كان الصمود والدفاع عن النفس أخلاقيًا أكثر من ذي قبل، ثم كان انضمام شباب العرب والمسلمين لها مندرجًا في السلك ذاته: نصرة المستضعفين ومواجهة المستكبرين. وبالنظر لفارق القوة المادة من العدة والعتاد، وما حققته هذه المقاومة من انتصارات وفتوحات، ثم ما قام به نظام بشار من استدعاء وحوش الشيعة والروس والتركيز على الحرب الجوية التي لا طاقة للمقاومة بها[1]، بدت المعركة بين توحش جبان لا قيمة له على الأرض وفي حال المواجهة المباشرة، وصمود إنساني الأساس أخلاقي الغاية لا يملك سوى طاقته المعنوية والإيمانية سندًا ووقودًا للاستمرار والانتصار.

لكن هذه المقاومة لم تسلم من آفات الذات، وآفات ذات البين، إلى جانب آفات التآمر الخارجي والتلاعب الإقليمي بها من الصديق قبل العدو.

لقد بدأت المقاومة السورية سورية وتلقائية، قوامها فئات شعبية لا تمييز بينها، وقيادات عسكرية منشقة عن جيش الوحش[2]. لكن مع اشتداد الغشم عليهم بدأت قطاعات جهادية مدربة تنضم إليهم وكان أبرزها: جبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة، وحولها تعددت تكوينات ذات فكر سلفي جهادي، وهي الأكثر دربة وعزيمة ووضوحًا في المنطلقات والأهداف، ولكن على خلفيتها تمكن نظام بشار من تعليق لافتة الإرهاب ووصم الثورة السورية برمتها بها. وحين وقع انقلاب مصر يوليو 2013، أمكن ضم الفصائل الإسلامية التي توصف بالاعتدال تحت الوصم ذاته: الإرهاب، ما أتاح لكثير من القوى الرافضة للثورات العربية إما أن تؤيد بشار مباشرة مثل مصر ما بعد يوليو 2013، أو المواقف الأخرى التي تساوي بينه وبين المعارضة المسلحة.

ومع تطاول أمد المعركة، بدأت الإشكاليات تتوالى على المقاومة السورية وأسسها المعنوية والأخلاقية والفكرية، ومحاولات المعالجة تردفها، فكانت الانتصارات والانكسارات الحربية تبعًا لمعادلة: البيني، والداخلي الخارجي، على النحو الآتي:

بدأت المقاومة السورية سلمية وطنية محضة بل كما أشرنا بدت ضاحكة مستبشرة، ثم تحولت بعد صبر لنحو ستة أشهر حيث بدأت عمليات الدفاع عن النفس ثم بعد سنة أخرى أخذت صورة التدافع والهجوم بوصفها مقاومة مسلحة تلقائية ردًّا على استفحال تنكيل قوات بشار الأسد – سواء الأمنية أو العسكرية – بالمواطنين السلميين: المتظاهرين وذويهم؛ وجاءت من ثم الدورة الثانية من الثورة: المقاومة المسلحة. وقد تطورت هذه الدورة باتجاه التوسع بشريًا وماديًا، ومنطلقات وأهدافًا.

تصل بعض الجهات بعدد الفصائل في سوريا إلى 1000 فصيل، بقوة مائة ألف مقاتل، وواضح ما في هذا التقدير من تهويل، وثمة تقديرات عظيمة التباين في هذا الصدد لكن الأهم هو طبيعة هذه الفصائل: خصائصها وعلاقاتها وتأثير ذلك على

---

[1] http://www.masralarabia.com/%D8%B3%D9%88%D8%B4%D9%8A%D8%A7%D9%84-%D9%85%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A7/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85/1329570-%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9--%D9%84%D8%A7-%D9%86%D9%85%D9%84%D9%83-%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D8%AA%D9%89-%D9%86%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AD%D9%84%D8%A8

[2] من اللطائف أن الاسم الحقيقي لعائلة بشار هو الوحش وليس الأسد، راجع: باتريك سيل، **الأسد: الصراع على السلطة في سوريا**، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة العاشرة 2007) ص 13.

حقيقة مقاومتها للاستبداد والتوحش النظامي، وتأثيره على تقدمها وتراجعها. فقد انضم للثورة السورية عناصر وطنية كانت مهاجرة أو مهجَّرة إبان سلميتها، ثم لحق بها في مرحلة المواجهة المسلحة عناصر من غير السوريين عربًا ومسلمين غير عرب، وبدأت تتشكل فصائل وتتجلى تقسيمات أيديولوجية أبرزها: قسمة الوطنيين (غير المؤدلجين)[1]، والمستقلين، والإخوان والقريبين منهم، والسلفيين، وفصائل السلفية الجهادية بتكويناتها المتعددة[2]. وذكرت بعض المصادر أن ثمة كتائب قليلة العدد يقال إنها تنتمي للطائفة العلوية وتقاوم النظام في درعا وإدلب ودير الزور باسم "الوحدة الوطنية"[3]. ومن أهم العناصر البارزة في هذا الصدد، ويتجلى بوضوح في مشهد حلب الأخير؛ هو الموقف الكردي (الأكراد أكبر أقلية عرقية في سوريا إلى جوار العرب، وأغلبهم أهل سنة). فقد اتجه الأكراد إلى تشكيل فصائلهم والتي أكبرها قوات سوريا الديمقراطية وفي قلبها وحدات قوات حماية الشعب الكردية، وأخذت موقفًا انشقاقيًا علمانيًا سافرًا، أكثر اتصالًا بأكراد العراق وتركيا منه إلى الوطن السوري، وتركز جهدها في تحرير الجزيرة السورية من داعش والقاعدة، وكذلك الشريط الحدودي السوري- التركي.

تكاثرت هذه التشكيلات وتداخلت مع التشكيلات الوطنية، وتعرضت جميعها لموجات من الاندماج والانشطار، والتقارب والتباعد، والتعاون والصراع، حتى باتت إشكالية في ذاتها، الأمر الذي استغلته الأطراف الخارجية في التلاعب بالثورة وقواها على طريقة "ادعم حتى يقارب النصر، ثم اترك حتى يقارب الخسر". ولقد تجلت هذه الخاصية في معركة حلب. وعلى الرغم من القيمية التي بدت عليها أكثر مسيرة المقاومة السورية، ونبل غايتها في الدفاع عن شعب قرر حاكمه افتراسه بغير رحمة، وعلى الرغم من غلبة الروح الإسلامية على مرجعية أكثر التشكيلات، وعلى الرغم من التجاوب فيما بينها في الجبهات المتعددة ومجاراتها للمسار السياسي الذي يقوده الائتلاف الوطني في جنيف وغيرها، فإن اللعبة الإقليمية والدولية كانت ولا تزال أقوى من هذه الميزات.

فقد قادت الفصائل المتحالفة باسم جيش فتح الشام — وفي قلبها النصرة وأحرار الشام – معركة كبرى لفك الحصار عن حلب يوليو–أغسطس 2016 وتمكنت من تحقيق نجاحات فارقة تابعها العالم لحظة بلحظة، أظهرت بسالة وصمودًا وتطورًا كبيرًا في التكتيكات والقدرات القتالية، إلى أن قررت تركيا في الأسبوع الأخير من أغسطس إطلاق عملية عسكرية في الخط الحدودي مع سوريا باتجاه جرابلس والباب ومنبج ضد كل من تنظيم الدولة وقوات سوريا الديمقراطية التي تعدها تركيا جماعات إرهابية، وقد أدى ذلك إلى سحب قطاعات كبيرة من الجيش السوري الحرّ من حلب وتعزيزاتها نحو الشمال، وسرعان ما تهاوت المقاومة في حلب وانتكست عملية التحرير وضاعت تضحياتها والأهم أن فصائل المقاومة أحبطت معنويًا ومن ثم عادت إلى تراشقاتها واتهاماتها المتبادلة بالخيانة والعمالة.

لقد جاءت عملية حرق حلب بقيادة روسية عقب هذه الخطوة بشهرين بعد أن ثبت أن التداخل بين الداخلي والإقليمي (التركي والخليجي في جهة، والمحور الشيعي بقيادة إيران في الجهة الأخرى)، هو العامل الأكثر حسمًا في قوة وضعف المقاومة واتحادها أو تفرقها، الأمر الذي جرى اختباره والتمهيد لحسمه ما بين أغسطس ونوفمبر 2016. وقامت الولايات المتحدة بفرض حدود على العملية التركية لكي لا تتجاوز الفرات (زيارة بادين نائب أوباما إلى أنقرة والتقاؤه أردوغان)، حماية لتحالفها مع الأكراد، وتوازنًا لتحالفها مع الأتراك[4].

---

[1] انضوى أكثرها تحت الجيش السوري الحر: أول الفصائل تشكلًا.

[2] وفي قلبها فرع تنظيم القاعدة في سوريا المعروف بجبهة النصرة بقيادة أبي محمد الجولاني، ثم انتقلت إلى واقع جديد بتمدد تنظيم الدولة من العراق إلى سوريا في شمالها الشرقي.

[3] https://www.sasapost.com/armed-groups-in-syria/

[4] http://elaph.com/Web/News/2016/8/1105764.html?entry=Syria

كشفت هذه الأشهر الثلاثة كيف تمت عملية تأزيم المقاومة خارجيًا ثم داخليًا؛ فقد تخلى عنها العرب بعد أن حقنوها بحقن من الدعم على استحياء، بل تحولت أكثر أنظمتهم لا سيما المضادة للثورات إلى معول هدم لهذه المقاومة، وأبواق تشنيع بها ووصمها جملة وتفصيلًا بالإرهاب؛ ما يعد ثورة عربية رسمية مضادة على الثورة السورية وشعبها البائس. أما القوى الإقليمية الأخرى فقد توزعت بين سند شديد مباشر لنظام الأسد كإيران والعراق، وبين داعم شبه منفرد لبعض فصائل المقاومة، كتركيا، وإعلام قطر (الجزيرة). وعلى المستوى الدولي حرصت الولايات المتحدة وأوروبا على استبقاء المعركة مشتعلة ومدها بالوقود كل حين، ومن ثم جاء الحسم السوري في صورته الوحشية منهيًا للعبة.

أزمة المقاومة السورية إذًا مركبة من عدة عناصر؛ أولها: الرؤية غير الواقعية الحائرة بين الأهداف والإمكانيات، والتي حال خللها بين المقاومة وبين التوحد. إن المواقف التي توحدت فيها الفصائل في سوريا أو غيرها، غالبًا ما أسفرت عن نصر مؤزر، لا يلبث أن يعبث به الخلاف الداخلي والتلاعب الخارجي فيتحول إلى هزيمة مؤسفة. وهذه الثغرة في مشروع التغيير العربي والإسلامي لا تزال محرومة من أطروحة مقنعة لسدها: كيف نجمع بين مثالنا المنشود وواقعنا المشهود بمنهجية متوازنة لا تميل بهذا ولا بذاك؟

العنصر الثاني في هذه الأزمة، يتمثل في الاستراتيجية الغائبة، التي تربط الزمان ومراحله بالمكان وجبهاته. فلا تزال القوة موزعة بل متناثرة كالأشلاء، والشبكة مقطعة بلا روابط حقيقية فاعلة. إن بناء شبكة علاقات المقاومة يتطلب جهدًا مخصوصًا، وفكرًا ناظمًا. يجب انتداب فريق مخصص لذلك الغرض قبل أن تأتي الهزائم على ما تبقى من عزائم.

العنصر الثالث يتمثل في حل الإشكال الخارجي عبر تفاوض حقيقي على المصالح والمطامح. إن معركة حلب الخاسرة قبل أن تتحول إلى الحريق الأليم، لا تعزى فقط لضعف العدة وعدم امتلاك الصاروخ والطائرة اللازمين، بقدر ما فشلت قوى الجيش الحر في التفاوض مع أردوغان لكي يوازن بين غايته ومصلحته القومية التركية وبين حدود الحركة في معرك حلب بعد فك الحصار، وأذعن الجيش الحر لمطلب غير متوازن آل إلى عودة الحصار والخسار، وفك الارتباطات والانتصارات التي صنعها جيش الفتح، ولم يكن ذلك خيارًا لا بديل عنه. إن من أسوأ الاستنتاجات أن يقال إن هزائم المقاومة تتعلق بفروق توقيت، وقدرات على المساومة والموازنة.

بقي أن المقاومة السورية من منظور الأمة والمشروع الحضاري إنما هي نموذج ماثل لأزمة الأمة ومشروعها: بين السياسي والعسكري، وبين الجهادي والإرهابي، وبين المقاوم والمقاول، وبين الثورات الحقة والثورات الباطلة، وبين الاستبداد والانعتاق، وبين الداخل المتضارب والخارج المتلاعب. وإن رؤية أكثر واقعية وتمسكًا بقيم هذه الأمة جديرة بحفظ الانتصارات وتقليل الخسائر، وحماية الشعوب.

*****

المشهد التركي الشعبي في مقاومة الانقلاب والتمسك بالديمقراطية

سارة حلمي*

مقدمة:

يُعد انقلاب 15 يوليو 2016، الانقلاب الخامس في تاريخ الجمهورية التركية الحديثة؛ حيث شهدت تركيا أربعة انقلابات عسكرية، **الأول** في 27 مايو 1960، **والثاني** في 12 مارس 1971، **والثالث** في 12 سبتمبر 1980، أما **الرابع** والمعروف بـ"انقلاب ما بعد الحداثي" فكان في 28 فبراير 1997[1]، وبخلاف نجاح الانقلابات الأربعة السابق ذكرها، فإن محاولة الانقلاب العسكري الأخيرة باءت بالفشل الذريع.

وبالرغم من تباين آراء المحللين حول هُوية الطرف الذي قام بالانقلاب الفاشل؛ حيث يرى البعض أن الانقلاب تمَّ تدبيره من قِبل جماعة فتح الله كولن، والبعض الآخر يتهم حكومة أردوغان بالوقوف وراء الانقلاب رغبةً منه في تحقيق أهدافه الرامية إلى تعزيز قبضته على النظام السياسي التركي وإقصاء خصومه[2]، فإن آراء المحللين المتباينة اجتمعت على أن موقف الشعب التركي في مقاومة الانقلاب والتمسك بالديمقراطية مثَّل العامل الأكثر حسمًا في إفشال هذه المحاولة الانقلابية.

ومن ثمَّ تسعى هذه الورقة إلى الاقتراب من المشهد التركي الشعبي ورصد ملامحه ومواقفه الأساسية من المحاولة الانقلابية، وتداعياتها على مستقبل الديمقراطية في تركيا، وذلك من خلال الاقتراب من مشهد الانقلاب، ورصد مواقف القوى السياسية والدينية منه، ومن ثمَّ رصد ملامح المقاومة الشعبية للانقلاب، وتوضيح تداعيات الانقلاب على مستقبل الديمقراطية في تركيا.

أولًا– مشهد الانقلاب:

بعد العاشرة بقليل، بتوقيت تركيا الصيفي، من مساء يوم الجمعة، 15 يوليو 2016، بدأت وحدات من قوات الجيش بالتحرك خارج معسكراتها في عدة مدن تركية، لا سيما إسطنبول والعاصمة أنقرة، وخلال ما يقارب الساعة، كانت هذه العناصر الانقلابية قد قامت بقطع الطريق بين جانبي إسطنبول الآسيوي والأوروبي على جسري الفاتح والبوسفور، إضافة إلى عدة طرق وميادين رئيسة في إسطنبول، واحتلَّت مدخل مطار أتاتورك في إسطنبول، أكبر مطارات تركيا، وهاجمت القيادة العامة للجيش ومقر قيادة الجندرمة في أنقرة، وهاجمت كذلك مقر قيادة الاستخبارات، بقوة برية وبطائرات مروحية مقاتلة، وفي الوقت نفسه كانت طائرات أخرى تقصف البناية الرئيسة للبرلمان التركي.

كما نجح الانقلابيون في القبض على قائد أركان الجيش ونائبه، وما أن حددوا مكان وجود رئيس الجمهورية في فندق على ساحل ميرمراس بجنوب غربي البلاد، حتى أمروا بقصف الفندق، وأرسلوا قوة محمولة جوًا للقبض على رئيس الجمهورية، ولكن الرئيس، الذي كان قد غادر إلى المطار، متوجهًا إلى إسطنبول، نجا بفارق أقل من نصف الساعة، كما لم يستطع الانقلابيون القبض على قائد الجيش، والذي يبدو أنه كان هدفًا رئيسيًا للانقلاب[3].

---

* باحثة في العلوم السياسية.

[1] د. طارق عبد الجليل، "الجيش والحياة السياسية.. تفكيك القبضة الحديدية"، في: محمد عبد العاطي (محرر)، "**تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**"، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، بيروت: الدار العربية للعلوم نشارون، 2009)، ص 70.

[2] مروة صبحي، "سياسات أردوغان الداخلية والخارجية بعد فشل الانقلاب"، **اتجاهات الأحداث**، العدد 18، يوليو- أكتوبر 2016، ص 90.

[3] "تشريح الفشل.. بنية الانقلاب التركي وديناميات وتداعياته"، 20 يوليو 2016، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على:

http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2016/07/160720103630108.html

تاريخ الدخول: 2016/10/31، الساعة: 12:16ص.

وبالإضافة إلى ما سبق، قام الانقلابيون بالاستيلاء على القناة الأولى في التلفزيون الرسمي "**TRT**"، وأجبروا مذيعة القناة على قراءة بيان يفيد بسيطرة الجيش على إدارة البلاد؛ حيث أعلنوا إسقاط حكومة حزب العدالة والتنمية؛ موضحين الأسباب في: أن الإدارة السياسية توقفت في حربها على الإرهاب، وأن سياستها كلَّفت حياة الكثير من المدنيين والأبرياء، وأن الفساد والسرقة وصلا إلى درجة غير مسبوقة، كما أُصيبت الديمقراطية بالشلل، ومن ثمَّ فإنه بحكم تحملهم المسئولية أمام أتاتورك الذي أسس الجمهورية، وبحكم وظيفتهم في الجيش لحماية الديمقراطية، وتحت شعار "السلام في الداخل، والسلام في الخارج"، فهم مكلَّفون بحماية الأسس التي قامت عليها الجمهورية التركية الحديثة، ومكلَّفون بمحاربة الإرهاب بكل أوجهه، وتعهَّدوا بما يلي:

- حماية وحدة الأراضي التركية.
- منع محاولات السيطرة على القضاء وتسييسه.
- منع الفساد والسرقة.
- التأكيد على احترام حقوق الإنسان، والمساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن مذهبهم أو عرقهم، وأكَّدوا على أن اللغة والدين والثقافة لن تكون مادة للتمييز بين المواطنين.
- التأكيد على بقاء تركيا دولة سياسية علمانية ذات سيادة.
- إعادة الاعتبار الذي خسرته تركيا في العالم وفي المنطقة، والسعي لأن تكون هناك علاقات أفضل مع العالم.
- التأكيد على بقاء تركيا في حلف الناتو، والحفاظ عل كل التعهدات والاتفاقيات الدولية.
- المحاسبة القاسية لكل من خرج عن القانون، ولكل من حاول تهديد الديمقراطية في تركيا.
- وضع دستور جديد عصري اجتماعي يؤسس للسلام في تركيا وفي الخارج.
- وفي ختام البيان أعلنوا عن حظر التجول في كافة أنحاء البلاد، وخاصةً في الحدود والمطارات والموانئ؛ حيث تمَّ وضع تدابير أمنية إضافية، وهم لا يريدون إصابة أي مواطن بالضرر، وأكَّدوا على أنه لن يكون هناك أي اعتداء على أي مواطن[1].

ومن الجدير بالذكر أن الاستيلاء على مبنى الإذاعة والتلفزيون الرسميين، وقراءة الجيش بيان الانقلاب من أقدم الإجراءات التي يقوم بها الانقلابيون عادةً في تركيا، وهذا الوضع أحدث من الوهلة الأولى تأثيرًا سلبيًا للغاية لدى الناس، وبالرغم من أن العناصر الانقلابية أمرت بنشر البيان في كل القنوات التركية، إلا أن القنوات التلفزيونية الأخرى استمرت في البث ووقفت إلى جانب الحكومة التركية ضد الانقلاب، مما ساهم في القضاء على هذا التأثير، وأسرع من وتيرة نزول الناس إلى الشوارع[2].

ثانيًا– مواقف القوى السياسية والدينية من الانقلاب:

جاءت مواقف القوى السياسية المختلفة سريعة ويدعم بعضها بعضًا بالتأكيد على رفض وإدانة محاولة الانقلاب العسكري، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

- سارع رئيس الوزراء بن علي يلدرم بالتأكيد على أن المحاولة الانقلابية فاشلة لا محالة، وأنه تم استدعاء كافة عناصر الشرطة، كما أوضح في تصريحات لمحطة "NTV" التلفزيونية الخاصة أن بعض الأشخاص نفذوا أفعالًا غير

---

[1] "البيان الأول للجيش التركي بعد الانقلاب"، 2016/7/15، متاح على:

https://www.youtube.com/watch?v=KYsvFim-Nkw

تاريخ الدخول: 2016/12/6، الساعة: 9:21م.

[2] عبد الله أيدوغان، "رؤية من الداخل.. كيف تمَّ إحباط محاولة الانقلاب"، **مجلة شئون تركية**، العدد الخامس، صيف 2016، ص 31.

قانونية خارج إطار تسلسل القيادة، وأكَّد على أن الحكومة المنتخبة من الشعب لا تزال في موقع السلطة، وأن هذه الحكومة لن ترحل إلا حين يقول الشعب ذلك[1].

- أعلن مصدر بالرئاسة أن البيان الذي صدر باسم القوات المسلحة لم يكن مصرحًا به من قيادة الجيش؛ حيث يُلاحظ الارتباط الوثيق بين الإدارة العامة للأركان وجهاز رئاسة الجمهورية التركية التابع لأردوغان، فلم يقم الجيش التركي بأكمله بمحاولة الانقلاب وإنما مجموعة صغيرة منه قامت بمغامرة، ولكن المحاولة التي تمت لم تمثلْ أهمية كبيرة داخل صفوف الجيش[2].
- سارع الرئيس التركي – رجب طيب أردوغان– إلى الظهور في إحدى الفضائيات مستخدمًا تطبيقًا بوسائل التواصل الاجتماعي – والتي سبق وأن وصفها بأنها أسوأ خطر على المجتمع وسعى إلى حظرها – ليوجِّه خطابًا إلى الشعب التركي يطالب فيه كل من يؤمن بالديمقراطية أن ينزل إلى الشارع للتصدي للانقلاب، ودعا الجميع للخروج للميادين، وأكَّد على أنه يثق في الشعب التركي وفي القوى الأمنية التي ستتصدى للانقلابيين، كما وجَّه خطابه إلى كل فرد وكل جنرال وكل ضابط في الجيش لديه شرف، بأن يحترم الشرعية، وألا يقفوا وراء هؤلاء الذين خانوا شرفهم وخانوا العهد، كما وجَّه خطابه أيضًا إلى جميع زعماء الأحزاب السياسية، قائلًا: "إذا كان لديكم إيمان بالديمقراطية فعليكم أن تخطوا خطوات، وحتى ينبغي على البرلمان والنواب أن يكون لهم موقف تجاه ما يحدث، ويجب ألا ننسى أن مصطفى كمال أتاتورك احتمى بالشرعية وبالبرلمان"، ودعا الجميع إلى التعاون والتكاتف من أجل إنهاء هذا الوضع الشاذ[3].
- خرج الرئيس السابق –عبد الله جول– في تصريح لقناة فضائية تركية عبر تطبيق للتواصل الاجتماعي دعا فيه جميع أطياف الشعب التركي بأن يتركوا كل شيء وأن يخرجوا لإنقاذ الديمقراطية، وأن يقفوا جميعًا صفًا واحدًا أمام هذه المحاولة الانقلابية، كما أكَّد على أن تركيا ليست بلدًا في أمريكا الجنوبية أو إفريقيا؛ فليس من السهل تنفيذ انقلاب عسكري فيها، كما وصف محاولة الانقلاب بأنها جريمة، وأكَّد على أن كل من شارك فيها سيحاسب في المستقبل ولن يكون لهم ولي أو نصير[4].

---

[1] "كيف بدأت محاولة الانقلاب في تركيا وكيف انتهت"، 2016/7/15، متاح على:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/7/16/%D9%83%D9%8A%D9%81%D8%A8%D8%AF%D8%A3%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9%D8%A8%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7%D9%88%D9%83%D9%8A%D9%81%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%AA
تاريخ الدخول: 2016/10/18، الساعة: 2:39م.

[2] د. مصطفى باقوز، إسلام زكريا توفيق (مترجم)، "ما بعد الفشل.. مستقبل تركيا أم أردوغان"، مجلة شئون تركية، **مرجع سابق**، ص 27.

[3] كلمة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بعد انقلاب الجيش، 2016/7/15، متاح على:
https://www.youtube.com/watch?v=TfGXJcO69WY
تاريخ الدخول: 2016/12/6، الساعة: 9:48م

[4] "كلمة الرئيس التركي السابق بعد انقلاب الجيش"، 2016/7/15، متاح على:
https://www.youtube.com/watch?v=od_dq48slAc
تاريخ الدخول: 2016/12/15، الساعة: 4:55م.

● صرَّح رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو أن هذه المحاولة الانقلابية هي هجوم على الديمقراطية، وأنها فشلت وقوات الأمن تضع نهاية لها، واتهم جماعة غولن بالوقوف خلف المحاولة الانقلابية، كما أكَّد على أن كل المسئولين عن هذه المحاولة الانقلابية سيحاسبون وفقًا للقانون[1].

● كان لافتًا التفاف القوى السياسية التركية المعارضة حول الحكومة في رفضها للانقلاب؛ حيث مثلَّت "إدانة الانقلاب العسكري في تركيا" الموقف الموحد لأغلب الأحزاب المعارضة لسياسات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وكان أبرزهم حزب "الشعب الجمهوري" المعارض، الذي أعلن تأييده للإرادة الشعبية التركية، التي لا غنى عنها لتحقيق الديمقراطية، وحزب "الحركة القومية"، الذي أعلن دعمه للديمقراطية والإرادة الحرة للشعب التركي[2]، وهو الأمر الذي أكَّده رئيس البرلمان التركي – إسماعيل كهرمان – حيث أوضح أن جميع الأحزاب في البرلمان ترفض الانقلاب وتتمسك بالشرعية، وذلك خلال كلمته التي أدان فيها محاولة الانقلاب ودعا الشعب التركي إلى التمسك بالديمقراطية والشرعية[3].

● ومن الجدير بالذكر أن رفض وإدانة محاولة الانقلاب لم يأخذا بُعدًا سياسيًا وحسب، وإنما أخذا بُعدًا دينيًا أيضًا؛ حيث قامت مديرية الشئون الدينية التركية "Diyant" بتوجيه نداءات عبر المآذن تطالب فيها الشعب التركي بتحمل مسئوليته في الدفاع عن الوطن حبًا في الله ورسوله، وأدان رئيس المديرية الانقلاب مصرحًا بأن "هذا الانقلاب يمثل خيانة عظمى للدين العظيم"[4].

● كما أصدرت الطوائف الدينية في تركيا، بيانًا مشتركًا يدين محاولة الانقلاب، وأعلن البيان المشترك للمسلمين والمسيحيين واليهود: "حزننا الكبير على الهجمات الإرهابية التي تهدد السلام في بلادنا العظيمة والعالم"، وكان من بين الموقعين رئاسة الشؤون الدينية التركية، وبطريركية أرثوذكس إسطنبول اليونانيين بارثولوميوس وكبير حاخامات الجالية اليهودية في تركيا[5].

---

[1] "شاهد تعليق " أحمد داود أوغلو" على الانقلاب العسكري بتركيا وفشله وقوات الأمن ستضع حدًا له"، 2016/7/15، متاح على:
https://www.youtube.com/watch?v=qomPTMkJmG0
تاريخ الدخول: 2016/12/15، الساعة: 4:58م.

[2] محمود عباس، "خبراء: المعارضة التركية رفضت الانقلاب خوفًا من عواقب الحكم العسكري"، 2016/7/16، موقع جريدة الوطن، متاح على:
http://www.elwatannews.com/news/details/1263973
تاريخ الدخول: 2016/12/16، الساعة: 8:56م.

[3] "كلمة رئيس البرلمان التركي بعد إعلان الجيش الانقلاب"، 2016/7/15، متاح على:
https://www.youtube.com/watch?v=uU_UbvTtrEc
تاريخ الدخول: 2016/12/16، الساعة: 9:31م.

[4] Lisel Hintz، "The Dark Side of the Popular Mobilization That Stopped Turkey's Coup"، 21/7/2016، Washington Post، at:
https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2016/07/21/popular-mobilizations-dark-side-against-turkeys-coup/
تاريخ الدخول: 2016/11/14، الساعة: 10:12م.

[5] محمد علي حسن، "الطوائف الدينية في تركيا تدين محاولة الانقلاب"، 2016/7/16، موقع جريدة الوطن، متاح على:
http://www.elwatannews.com/news/details/1264523
تاريخ الدخول: 2016/12/19، الساعة: 2:3ص.

ومن ثمَّ يُلاحظ أن القوى السياسة المختلفة والقوى الدينية قد توافقت على رفض وإدانة محاولة الانقلاب العسكري، وطالبت الشعب التركي بالنزول إلى الشوارع والميادين، ليس فقط من أجل التمسك بالديمقراطية والحفاظ على الشرعية، وإنما أيضًا دفاعًا عن الدين وفقًا لمديرية الشئون الدينية التركية.

ثالثًا– ملامح مشهد المقاومة الشعبية للانقلاب:

بالرغم من خطورة مشهد الانقلاب العسكري، والرد السريع للقوى السياسية الرسمية، وقوى المعارضة، والقوى الدينية، إلا أن مشهد المقاومة الشعبية للانقلاب مثَّل المشهد الأبرز والمشهد الأكثر حسمًا في إفشال الانقلاب العسكري، واتَّخذ هذا المشهد عدة ملامح أساسية يتمثَّل أهمها فيما يلي:

1. **الاستجابة السريعة والانتشار الجغرافي**: لم تتأخر جماهير الشعب التركي في الخروج إلى الشوارع والميادين استجابةً لنداء مختلف القوى السياسية والدينية لحماية الديمقراطية وإفشال الانقلاب، فانطلقت مظاهرات حاشدة في ميادين إسطنبول وأنقرة ومدن عدة رافضة لمحاولة الانقلاب العسكري، وطالب المتظاهرون في ميدان تقسيم بإسطنبول بعودة الجيش إلى ثكناته، مؤكدين أن زمن الانقلابات قد ولى، ورفع المتظاهرون صور أردوغان ورئيس الوزراء بن علي يلدرم، كما حمل الكثير منهم الأعلام التركية، وصور كمال أتاتورك، فخرجت مظاهرة ضخمة في الساحة الرئيسية بالعاصمة أنقرة رفضًا لمحاولة الانقلاب ودعمًا للرئيس، كما خرجت مظاهرة حاشدة في منطقة سلطان غازي وشارع وطن بإسطنبول رفضًا للمحاولة الانقلابية، كما خرجت مظاهرات رافضة لمحاولة الانقلاب في مدينتي غازي عنتاب وأنطاكيا جنوب تركيا، كما منعت المقاومة المدنية للشعب في النقاط الحساسة التي تمت السيطرة عليها مثل المطار والجسور ووحدات الأمن، من أن يكون للانقلاب تأثير في تلك المناطق[1]؛ فقد تجمعت حشود في مطار أتاتورك، مؤكدين تمسكهم بحكومة حزب العدالة والتنمية، ورقصوا على ظهور الدبابات التي كانت فوهاتها موجهة لهم ولمستقبلهم[2].
2. **استخدام وسائل التواصل الاجتماعي**: فعلى تويتر تمَّ استخدام هاشتاج "نحن على أُهْبَة الاستعداد #Nobetteyiz"، وتضمَّن صورًا لمصلين مجتمعين في الحدائق، وقاموا برفع لافتات مثل "نحن نريد عقوبة الإعدام"، و"الموت للخونة"[3]، ومن ثمَّ يُلاحظ أنه في ظل التطور التكنولوجي، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، أصبح من الصعب على مدبري الانقلاب "السيطرة والتحكم في المعلومات"، ومن ثمَّ فإن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي سواء من قِبل الرئيس التركي – رجب طيب أردوغان – الذي استطاع أن يتحدث إلى الشعب التركي عبر تويتر وفيس

---

[1] "كيف بدأت محاولة الانقلاب في تركيا وكيف انتهت"، **مرجع سابق**.

[2] "الشعب التركي للانقلابيين للخلف دُر"، متاح على:

http://alkhaleejonline.net/articles/1468629811807478000/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D9%8A%D9%86%D9%84%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%81%D8%AF%D8%B1/

تاريخ الدخول: 2016/10/29، الساعة: 1ص.

[3] https://twitter.com/hashtag/nobetteyiz

Lisel Hintz، **Op.Cit**.

تايم، أو من قِبل الشعب التركي ذاته الذي استخدمه في متابعة التطورات السياسية أولًا بأول، وفي التنسيق لمواجهة الانقلاب[1].

3. **موجة غضب شديدة:** لم يضيَّع الأتراك وقتًا، فنزلوا أفواجًا للشوارع، هاتفين بعودة الشرعية، وصاحب خروجهم موجة غضب شديدة من محاولة العناصر الانقلابية لدفعهم إلى سكة الانقلابات العسكرية التي ذاقوا مرارة 4 منها خلال سنوات مضت، ومع بدء خروج الناس إلى الميادين والمطارات، بدأت تتوارد أنباء عن استخدام العناصر الانقلابية قنابل يدوية وإطلاق رصاص ضد المدنيين ورجال القوات الخاصة، وسمعت انفجارات بالعاصمة، وهذا العنف المسلَّح واجهه الشعب التركي بموجة غضب وانتقام؛ حيث تعرضت العناصر الانقلابية للضرب والسحل، بل ويُقال إن أحد الجنود تمَّ ذبحه على جسر البسفور[2]، ففي صور عديدة تجمَّع حشد من المواطنين الغاضبين من محاولة الانقلاب وسددوا لكماتهم إلى الجنود المستسلمين، تعبيرًا عن غضبهم مما اقترفوه، كما ظهرت صور أحد العناصر الانقلابية وقد حاصرته مجموعة من المواطنين، وهو يحاول أن يحمي نفسه من ضربات انهالت عليه من كل حدب وصوب، كما تُظهر الصور التي نشرتها بعض المواقع التركية والعالمية خوف العناصر الانقلابية من ردة الفعل الغاضبة للمواطنين الذين أشبعوهم ضربًا ولكمًا، فضلًا عن الصور التي أظهرت تحدي بعض المواطنين لدبابات المتمردين بصدور عارية[3].

4. **التعاون مع القوات الأمنية للتصدي للانقلاب:** بينما شهد ميدان "تقسيم" يوم 15 يونيو 2013، تدخل قوات الشرطة لفض اعتصام متظاهري "جيزي بارك" بالقوة مستخدمة في ذلك عنفًا مفرطًا وقنابل مسيلة للدموع، وهي الصورة التي انتقدتها جمعيات حقوق الإنسان داخل وخارج تركيا، كما انتقدتها الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من دول أوروبا[4]، جاءت ليلة 15 يوليو 2016، لإعادة ترميم العلاقة بين الشعب وقوات الأمن؛ حيث ظهرت مجموعة من الصور التي عكست التحام المواطنين بقوات الأمن الخاصة لإحباط الانقلاب؛ فوقوف الشعب في وجه الوحدات الانقلابية المزودة بأسلحة ثقيلة وعدم تراجعهم رغم النيران التي أطلقت عليهم، ساهم بشكل كبير في إكساب قوات الأمن الأخرى الأفضلية ضد قوات العناصر الانقلابية، كما أنهم انضموا إلى عملية ملاحقة العناصر الانقلابية وساعدوا الأمن في اعتقالهم، ومن الإشارات المهمة في هذا الإطار عدم تراجع المواطنين للوراء رغم إجبار العناصر الانقلابية،

---

[1] Joshua Tucker، Tweeting Turkey، or how social media may have fundamentally changed the future of coups، 19/7/2016، Washington Post، at:
https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2016/07/19/tweeting-turkey-or-how-social-media-may-have-fundamentally-changed-the-future-of-coups/

تاريخ الدخول: 2016/12/15، الساعة: 4:40م.

[2] Lisel Hintz، **Op.Cit**.

[3] "الشعب التركي يضرب "بيد من حديد" العسكر المتمرد، 2016/7/16، موقع روسيا اليوم، متاح على:
https://arabic.rt.com/news/832515%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D9%80%D9%8A%D8%AF%D8%AD D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%AF/

تاريخ الدخول: 2016/10/29، الساعة: 12:57ص.

[4] د. طارق عبد الجليل، "أردوغان والاختيار الصعب في تقسيم"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 15، يوليو 2013، ص ص 174-175.

العاملين في قناة التلفزيون الرسمي "TRT" على قراءة بيان الأحكام العرفية، ودخول أفراد الشعب، القناة المذكورة، ومساعدتهم في القبض على العناصر الانقلابية[1].

5. **استمرار الاحتشاد في الميادين:** استطاعت المقاومة الشعبية التركية أن تتصدى للعناصر الانقلابية بشكل قوي خلال خمس ساعات؛ حيث ألقى الانقلابيون أسلحتهم وسلموا آلياتهم، وخرج أحد قادتهم مطالبًا إياهم بالاستسلام، كما عاد رئيس الأركان – خلوصي أكار – والذي تواترت أنباء عن مقتله، إلى ممارسة مهامه[2]، وبالرغم من ذلك لم تعدْ هذه الجموع إلى منازلها بل ظلَّت مستمرة في تجمعها واحتشادها في الشوارع والميادين التركية، وذلك تلبيةً لطلب رئيس الوزراء التركي – بن علي يلدرم – الذي ظهر في مؤتمر صحفي أكَّد فيه أن الوضع بات تحت السيطرة، وتوعَّد بمحاسبة الانقلابيين، ودعا الشعب إلى البقاء في الشوراع حتى الانتهاء من إفشال الانقلاب بشكل كامل[3]، كما شدَّد الرئيس التركي – رجب طيب أردوغان – في كلمته التي ألقاها أثناء مشاركته في تشييع عدد من ضحايا محاولة الانقلاب العسكري في جامع الفاتح بإسطنبول، على ضرورة مواصلة المواطنين مواقفهم الداعمة للشرعية، وبقائهم في الميدان لمدة أسبوع، قائلًا: "هذا الأسبوع بالذات يعد مهمًا للغاية، لن نغادر الميادين، فأنتم من سيملؤها، وسنواصل طريقنا بشكل حازم"، وأضاف: "شعبنا بمجرد دعوة ونداء وجهناه له، ملأ شوارع وساحات كل المدن، وأخمد محاولة الانقلاب"[4].

6. **الدفاع عن الديمقراطية وعن مستقبل تركيا:** بالرغم من أن التحليل الأولي للمقاومة الشعبية التي اتسمت بالقوة والشجاعة في مواجهة العناصر الانقلابية، وقدرتها على إفشال المحاولة الانقلابية خلال خمس ساعات، تشير إلى الشعبية الكبيرة التي يحظى بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وحكومته، وتثبت أنه هو الزعيم التركي الأقوى منذ مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية الحديثة[5]، إلا أن التحليل الأعمق يُشير إلى أن الغالبية العظمى من الشعب التركي رفضت الانقلاب، ليس لشخص أردوغان وإنما لعدم هدم التجربة الديمقراطية التي بناها وأسسها الأتراك بأنفسهم بعيدًا عن شخص أي رئيس من الممكن أن يأتي، أو أي رئيس حكومة[6]، وهو ما عبَّر عنه أحد المشاركين في التظاهرات من إسطنبول قائلًا: "إن الناس لا يدعمون الرئيس الحالي أردوغان بقدر ما يحتجون ضد محاولات العسكر التدخل في الحياة السياسية، نحن مع المبادئ الديمقراطية وضد استخدام القوة"[7].

---

[1] فيصل قورت، "خمسة أسئلة: محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 تموز/ يوليو"، موقع مجلة رؤية تركية، متاح على:
http://rouyaturkiyyah.com/%D8%AE%D9%85%D8%B3%D8%A3%D8%B3%D8%A6%D9%84%D8%A9%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%B4%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%DB%B1/

تاريخ الدخول: 2016/10/13، الساعة: 3:58ص.

[2] "الشعب التركي للانقلابيين للخلف دُر"، **مرجع سابق**.

[3] "كيف بدأت محاولة الانقلاب في تركيا وكيف انتهت؟"، **مرجع سابق**.

[4] "أردوغان للأتراك: ابقوا في الميادين أسبوعًا"، 2016/7/17، موقع جريدة الوطن، متاح على:
http://www.elwatannews.com/news/details/1265525

تاريخ الدخول: 2016/12/18، الساعة: 2:34م.

[5] محمد محمود السيد، "أسباب الفشل.. الأدبيات الغربية ومحاولة الانقلاب في تركيا"، مجلة شئون تركية، **مرجع سابق**، ص ص 82- 83.

[6] د. مصطفى باقوز، إسلام زكريا توفيق (مترجم)، "ما بعد الفشل.. مستقبل تركيا أم أردوغان"، **المرجع السابق**، ص 30.

[7] "في تركيا الشعب يُسقط الانقلاب"، موقع مصر العربية، متاح على:

ويُرجِع المحللون موقف الشعب التركي الرافض للانقلاب، إلى التجربة السلبية للانقلابات العسكرية الأربعة؛ حيث إن قصص التعذيب والتعسف بعد الانقلاب التي سردها من عاصروا وعاشوا الأجواء الانقلابية من قبل، قد جعلت الناس أعداءً للانقلاب، كما ساهم ما نُقل للجيل الجديد بواسطة الكتب الدراسية ووسائل الإعلام في أن ينظر الشباب للانقلاب بنظرة سلبية؛ حيث يُلاحظ أن أغلب الشباب الذين شاركوا في أحداث "جيزي بارك" التي وقعت في تقسيم عام 2013 كانوا ضد أردوغان، وبالرغم من ذلك رد 93% منهم على سؤال طُرح في استفتاءات عديدة آنذاك عن رأيهم في تدخل عسكري بالرفض القاطع، ومن ثمَّ فإن المجتمع التركي لم يكن مستعدًا لانقلاب كهذا اجتماعيًا[1]، ولا سيما أن تركيا كانت تتمتع بأجواء من الاستقرار السياسي والاقتصادي؛ فالانتخابات الرئاسية والبرلمانية لم يمضِ عليها عام واحد، وفي الانتخابات البرلمانية الأخيرة 2015، تمكَّن حزب الشعوب الديمقراطي من التقدم على حزب الحركة القومية، وصار أكبر ثالث حزب في البرلمان، كما حقَّق الاقتصاد التركي نموًا فوق المتوقع بمعدل 4.8% خلال الربع الأول من عام 2016، مقارنةً بالفترة نفسها بعام 2015[2]، بالإضافة إلى حلم الشعب التركي في أن تصبح تركيا جزءًا من أوروبا، ونجاح الانقلاب يعني القضاء على هذا الحلم[3].

وفي ضوء ما سبق يُمكن القول إن المقاومة الشعبية التركية مثلَّت البطل الحقيقي في ردع الانقلابيين، وإعادة الدبابات للخلف، وإفشال المحاولة الانقلابية، واستعادة الرئيس المدني المنتخب وحكومته زمام الأمور من جديد، كما أنها رسمت صورة للاصطفاف والتلاحم الوطني بين مختلف القوى السياسية والدينية والمدنية، من أجل الدفاع عن الديمقراطية والحفاظ على مستقبل تركيا.

رابعًا– تداعيات محاولة الانقلاب:

عقب فشل المحاولة الانقلابية، جرى عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن القومي، ثم اجتمع بعد ذلك مجلس الوزراء، وبعد هذين الاجتماعين المهمين، تحدث الرئيس التركي – أردوغان – وأعرب عن توجههم لإقرار حالة الطوارئ في البلاد لمدة 3 أشهر، وفي أعقاب جلسة التصويت التي جرت في اليوم التالي بالبرلمان، تمَّ التصديق على قرار إعلان حالة الطوارئ بتأييد حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية، وتمَّ فرض حالة الطوارئ بهدف القضاء على التهديدات الموجهة ضد الديمقراطية والقانون والدولة وحقوق المواطنين في البلاد[4].

وفي أعقاب هذا القرار شهدت تركيا حملة تطهير واسعة لكل من يشتبه في أنه دعم محاولة الانقلاب الفاشلة؛ وينتمي لحركة فتح الله كولن، فارتفع عدد المعتقلين في صفوف القضاء والقوات المسلحة إلى أكثر من 8 آلاف، كما تعرَّض عشرات الأشخاص من أعضاء الموظفين المدنيين وعمداء الجامعات، لحملات الاعتقال، والإيقاف عن العمل، والإقالة، كما تمَّ وقف تراخيص القنوات المعارضة وإيقاف 370 مذيعًا عن العمل، وتمَّ إقالة 1500 موظف من وزارة المالية، وإقالة 7850 موظفًا بالداخلية

---

http://www.masralarabia.com/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA/1157815-%D9%81%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%B3%D9%82%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8

تاريخ الدخول: 2016/10/29، 12:52ص.

[1] عبد الله أيدوغان، **مرجع سابق**، ص 33.

[2] **المرجع السابق**، ص 33.

[3] "برنامج الطبعة الأولى | لماذا وقف الشعب التركي ضد الانقلاب العسكري في تركيا"، 2016/7/16، متاح على:

https://www.youtube.com/watch?v=dUHHPRBA2bQ

تاريخ الدخول: 2016/10/12، الساعة: 4:25م.

[4] عبد الله أيدوغان، **مرجع سابق**، ص 34.

وإيقاف 8777، واعتقال 6614 جنديًا، وإقالة 15200 موظف من وزارة التعليم، وعزل 2745 قاضيًا، وإقالة 2745 عمداء ورؤساء جامعات وموظفين في الجامعات، ومنع جميع الأكاديميين بتركيا من السفر للخارج بعد أن أعلنت وزارة التعليم التركية إقالتها 15200 من موظفيها وإلغاء تراخيص 21 ألف معلم في المؤسسات الخاصة، وإقالة 492 من موظفي الشؤون الدينية، وإقالة 334 موظفًا بمجلس الوزراء[1].

كما أحكمت الحكومة التركية سيطرتها على الجيش، إذ أصدر الرئيس التركي – أردوغان – مرسومًا يُدخِل تعديلات جذرية على عمل المؤسسة العسكرية، بعد أسبوعين على محاولة الانقلاب الفاشلة، وكشفت مصادر مقرّبة من الحكومة أن جهاز الاستخبارات يعكف على تشكيل وحدة جديدة ممن يتأكد من إخلاصهم للدولة، وستتعقَّب هذه الوحدة داخل مؤسسات الدولة لسنوات مقبلة، الأعضاء المتوارين من جماعة الداعية المعارض فتح الله كولن الذي يتهمه أردوغان بتدبير المحاولة الانقلابية. وترجّح الاستخبارات التركية إخفاء جماعة كولن مجموعة أخرى من أعضائها، لا تمارس أي نشاط، دُعيت "المجموعة ج"، وتقدِّر الاستخبارات أنها ستتحرك بعد سنوات[2].

ولا شك أن حملة التطهير التي شهدتها تركيا، وما ارتبط بها من سياسات كان له الكثير من التداعيات السلبية والخطيرة على العملية الديمقراطية في تركيا – بصفةٍ خاصة – ومستقبل تركيا – بصفة عامةٍ – ويتضح ذلك في ضوء ما يلي:

1. تراجع الثقة في العملية الديمقراطية في تركيا: إن وضع المقصلة أمام أي فرد أيًا ما كانت وظيفته ودرجته الاجتماعية، جعل المناهضين لسياسات أردوغان يعبِّرون عن غضبهم بعيدًا عن ميادين الاعتقال عبر شبكات التواصل الاجتماعي وصفحات ومواقع الإنترنت، وفي سبيل مواجهة ذلك أطلقت مديرية الأمن التركية روابط خاصة بها مطالبةً ممن يصادف حسابات أو صفحات مناهضة للنظام الحاكم والرئيس أردوغان ومؤيدة للانقلاب العسكري على مواقع التواصل الاجتماعي بأن يبلِّغ الأمن عبر البريد الإلكتروني الذي نشره موقع المديرية[3]، يذهب المحللون السياسيون إلى القول إن أردوغان استغلّ فشل الانقلاب لإطلاق حملة إقصاء واسعة شملت كل مؤسسات الدولة بلا استثناء، ليس فقط ضد الانقلابيين، ولكن ضد كل أشكال المعارضة لحكمه[4]، وخاصةً وأن الرئيس التركي – أردوغان – قد وصف الانقلاب بأنه "هدية من الله" مكّنته من الإطاحة بجماعة فتح (الله) كولن وتعزيز السلطة بيده"[5].

---

[1] فادي عيد، "مابعد جرابلبس.. إلى أين تتجه تركيا؟"، مجلة شئون تركية، **مرجع سابق**، ص 138.

[2] يوسف الشريف، "الحكومة التركية تُحكم قبضتها على الجيش"، الاثنين 2016/8/1، موقع جريدة الحياة، متاح على:

http://www.alhayat.com/Articles/16737997/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9%D8%AA%D8%B4%D8%AF%D8%AF%D9%82%D8%A8%D8%B6%D8%AA%D9%87%D8%A7%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4

تاريخ الدخول: 2016/12/15، الساعة: 10:51م.

[3] فادي عيد، **مرجع سابق**، ص 138.

[4] Gonul Tol، "Post Coup Purge adds to Turkey's Instability"، 21/7/2016، Middle East Institute، at:

http://www.mei.edu/content/article/post-coup-purge-adds-turkeys-instability

تاريخ الدخول: 2016/12/18، الساعة: 11:52م.

[5] مروة صبحي، **مرجع سابق**، ص90.

ويُلاحظ أن سلوك السلطة السياسية التركية أدَّى إلى تصاعد الانتقادات الدولية لتركيا، خاصةً أن العديد من المنظمات الحقوقية اعتبرت إجراءات التطهير والإقصاء مخالفة لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، فضلًا عن أن تصاعد أعداد المعتقلين والمشتبه فيهم والمفصولين، كشف عن أن هناك قوائم كانت جاهزة أو على الأقل معظمها جاهزة للتصفية بهذا القدر والحجم[1].

وقد دعا الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تركيا، إلى احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، في أعقاب إفشال المحاولة الانقلابية، وصرَّحت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي – فيدريكا موغيريني – في مؤتمر صحفي بعد اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد مع وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في بروكسل "ندعو إلى الالتزام الكامل بالنظام الدستوري لتركيا، ونؤكد بصفتنا الاتحاد الأوروبي على أهمية تطبيق سيادة القانون"، أما وزير الخارجية الأمريكي – جون كيري – فقد دعا تركيا إلى "ضرورة عدم التمادي في فرض النظام بعد محاولة الانقلاب"، وأضاف أن "الانقلاب ليس مبررًا لإبعاد تركيا عن حكم القانون"، مشيرًا إلى أن عضوية "حلف شمال الأطلسي **NATO**"، التي تتمتع بها تركيا، تتطلب احترام الديمقراطية، كما حذَّرت الحكومة الألمانية تركيا بأن مفاوضات انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي ستتوقف إذا عمدت تركيا إلى إعادة العمل بعقوبة الإعدام؛ حيث قال الرئيس التركي – أردوغان – في أعقاب فشل المحاولة الانقلابية إن حكومته ستدرس موضوع إعادة العمل بتلك العقوبة[2].

2. **قمع حرية الصحافة والإعلام**: أفادت نقابة الصحافيين في تركيا أنه عقب فشل المحاولة الانقلابية، تمَّ إغلاق 170 هيئة إعلامية، كما تمَّ إيقاف 105 من الصحافيين، وكان من أبرز الأحداث في هذا الإطار، قرار السلطات التركية بإيقاف رئيس مجلس إدارة صحيفة "جمهورييت" التركية المعارضة – أكين أتالاي – ووضعه قيد الحجز الاحتياطي، فضلًا عن إيقاف تسعة من صحافييها بتهمة القيام "بأنشطة إرهابية"[3]، منهم الكاتب المخضرم في "جمهورييت" قدري غورسيل العضو في المعهد الدولي للصحافة، والصحافي غوراي أوز، وأحد رسامي الكاريكاتير لديها موسى كارت، وقال الأخير المعروف برسومه الكاريكاتورية اللاذعة – لأردوغان – "يتم توقيفي اليوم لمجرد أنني أرسم الكاريكاتور، ليس لدي ما أخفيه، كل ما كتبته وكل ما رسمته منشور"، كما كتبت الصحيفة على موقعها "لن نستسلم، رغم توقيف مديرين وصحافيين في جمهورييت، فصحيفتنا ستناضل حتى النهاية من أجل الديمقراطية والحرية"، كما تجمع العشرات أمام مقر الصحيفة في إسطنبول للتأكيد على أن "لا أحد قادر على إسكات الصحافة الحرة"، وضمن ردود الفعل الدولية على هذا الحدث قال رئيس البرلمان الأوروبي – مارتن شولتز – "تم تجاوز خط أحمر جديد بحق حرية

---

[1] كرم سعيد، "تركيا بعد الانقلاب.. إعادة هندسة السياسة الخارجية"، **كراسات استراتيجية**، العدد 266، المجلد 25، يوليو 2016، ص12.

[2] "أمريكا والاتحاد الأوروبي يحثان تركيا على احترام حكم القانون في ردها على الانقلاب"، 2016/7/18، موقع البي بي سي عربي، متاح على:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/07/160718_turkey_eu_reactions
تاريخ الدخول: 2016/12/15، الساعة: 11:11م.

[3] "تركيا: السلطات توقف رئيس مجلس إدارة صحيفة جمهورييت"، 2016/11/11، موقع فرانس 24، متاح على:
http://www.france24.com/ar/20161111%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D8%AA%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%A3%D9%83%D9%8A%D9%86%D8%A3%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9
تاريخ الدخول: 2016/11/12، الساعة: 10:10ص.

التعبير في تركيا" مشيرًا إلى أن "أعمال التطهير الواسعة الجارية تبدو مدفوعة باعتبارات سياسية عوضًا عن أي منطق قانوني أو أمني"[1].

كما يُذكر أنه تمَّ إغلاق 12 قناة تلفزيونية في تركيا للاشتباه بارتباطها بحزب العمال الكردستاني وبدعم "الإرهاب"، منها قناة "IMSTV"، وهي محطة تلفزيونية مؤيدة للأكراد، وخرج مئات المتظاهرين إلى ساحة تقسيم في إسطنبول للتنديد بقرار السلطات التركية بإغلاق هذه المحطة، وردد المتظاهرون ومعظمهم من الصحافيين الذين أتوا من وسائل إعلام أغلقت بقرار قضائي "لنتحد جميعًا ضد الفاشية"، وحمل المتظاهرون لافتات كتب عليها "لا يمكن إسكات الصحافة الحرة"، وأدانوا إغلاق القناة، وبينما كان عشرات الصحافيين متجمعين في قاعة التحرير في مقر القناة، اقتحمت الشرطة المكان وقطعت بثًا مباشرًا بموجب قرار قضائي[2].

3. **قضية الأكراد**: قبضت السلطات التركية على صلاح الدين دميرطاش وفيغان يوكسك داغ، الرئيسين المشاركين لحزب الشعوب الديمقراطي المعارض وعدد من نواب الحزب، المؤيد للأكراد، في البرلمان، واعتقل دميرطاش وزميلته داغ، بقرار من الادعاء العام بمنطقة ديار بكر في إطار تحقيقات متعلقة بمكافحة الإرهاب، وأكَّدت وزارة الداخلية التركية إن الشرطة قبضت على 11 نائبًا عن الحزب في البرلمان التركي، تمهيدًا لإحالتهم إلى القضاء في إطار التحقيقات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وتقول وزارة الداخلية التركية إن قرار توقيف النواب جاء بسبب عدم ذهابهم للإدلاء بإفادتهم، في النيابات العامة، حول التحقيقات المتعلقة بأحداث الشغب بتاريخ 6 و7 و8 أكتوبر 2014، وتنظيم "كا جا كا" الإرهابية، واجتماع مؤتمر المجتمع الديمقراطي[3].

وردًا على ذلك تجمع مئات المتظاهرين أمام المسجد الرئيسي في شيشلي في الشطر الأوروبي من إسطنبول، مطلقين شعارات تندد بالدولة "الفاشية" ورافضين "إسكاتهم"، كما تظاهر آلاف الأكراد تحت شعار "أوقفوا ديكتاتورية أردوغان"، في مدن أوروبية عدة؛ ففي ألمانيا التي تؤوي أكبر جالية تركية في أوروبا، سار آلاف المتظاهرين في كولونيا احتجاجًا على نظام أردوغان إثر توقيف مسؤولي "حزب الشعوب الديمقراطي"، وحمل بعض المتظاهرين أعلامًا ولافتات دعمًا للحزب المؤيد للأكراد

---

[1] "تركيا صحيفة جمهوريت تدين التضييق على الحريات وتعلن أنها لن تستسلم"، 2016/10/31، موقع فرانس 24، متاح على:
http://www.france24.com/ar/20161031%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D9%81%D8%A9%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9
تاريخ الدخول: 2016/11/5، الساعة: 11:29م.

[2] "تركيا: مظاهرة في إسطنبول احتجاجًا على إغلاق قناة تلفزيونية مؤيدة للأكراد"، 2016/10/4، موقع فرانس 24، متاح على:
http://www.france24.com/ar/20161004-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9%D8%A5%D8%B3%D8%B7%D9%86%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%82%D9%86%D8%A7%D8%A9%D8%AA%D9%84%D9%81%D8%B2%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%A4%D9%8A%D8%AF%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%AF
تاريخ الدخول: 2016/11/12، الساعة: 10:15م.

[3] "السلطات التركية تعتقل رئيسي حزب الشعوب الديمقراطي الكردي المعارض "في إطار تحقيقات بشأن الإرهاب"، 2016/11/4، موقع بي بي سي عربي، متاح على:
http://www.bbc.com/arabic/world-37868320
تاريخ الدخول: 2016/11/6، الساعة: 12ص.

فيما رفع آخرون صورًا للمسؤولين الموقوفين، ولا سيما زعيم الحزب الشاب صلاح الدين دميرتاش، وفي باريس، تظاهر نحو 2000 بحسب الشرطة، وقدم العديد منهم مع عائلاتهم، في وسط العاصمة الفرنسية رافعين لافتات كتب عليها "أوقفوا أردوغان، لا تمسوا نائبينا" و"تركيا تقصف وأوروبا تلزم الصمت"، وفي بلجيكا، تظاهر نحو 300 كردي بعد الظهر في بروكسل، وأعربت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي – فيديريكا موغيريني – عن "قلقها البالغ" إثر اعتقال مسؤولي المعارضة التركية، فيما أعلنت برلين استدعاء القائم بالأعمال التركي محذرة أنقرة من محاولة "إسكات المعارضة"[1].

4. **تعميق الصراع الإسلامي– الإسلامي**: في بداية عهد حزب العدالة والتنمية، نشأ حلف ضمني بين الحزب وحركة الخدمة التابعة لكولن لجذورهما وتوجهاتهما الإسلامية المشتركة، في مواجهة القوى العلمانية المسيطرة على مقاليد الحكم ومفاصل الدولة الرئيسة، إلا أن هذا الحلف تحوّل إلى عداء صريح، يُعد الأوّل من نوعه، من حيث طبيعته وأدواته وعلانيته بين التيارات الإسلامية في تركيا[2]، والتي بدأت منذ نهاية عام 2012، نتيجة لأزمة شهدتها العلاقة بين الجانبين، وتصاعدت في عام 2013 بتفكك التحالف بينهما وتحول الحركة لمعسكر المعارضة، واصفة حكومة العدالة والتنمية بأنها حكومة تسلطية ترعى الفساد مقابل وصف الحكومة الحركة بأنها تسعى للتغلغل في الدولة وخلق كيان موازٍ[3]، ومثَّل هذا بداية ظهور نوع آخر من الصراع بخلاف "الصراع الإسلامي– العلماني"، وهو "الصراع الإسلامي– الإسلامي"، ومن ثمَّ فإن التداعيات الجديدة لمحاولة الانقلاب العسكري أدَّت إلى تعميق هذا الصراع، لدرجة قد تصل إلى حد وقوع "حرب طائفية" داخل المعسكر الإسلامي بين أتباع أردوغان وأتباع جماعة فتح الله كولن[4]، كما أن الأعداد الكبيرة التي تمَّ إقصاؤها من الممكن أن تشكِّل تحالفًا واسعًا من العاطلين الجدد والبيروقراطيين لمعارضة نظامه والتي ستكون لها انعكاسات على الاستقرار السياسي[5].

كما أن حركة كولن كانت من أهم أدوات القوى الناعمة التركية، ونجحت الحركة باعتراف الحكومة التركية في تقديم ما فشلت فيه الحكومة، بل واستطاعات تطوير شبكة علاقات على كل المستويات، هذا بجانب أنها من خلال التعليم كانت تعمل

---

[1] "مظاهرات احتجاج في أوروبا على تكثيف حملة القمع في تركيا"، 2016/11/6، موقع فرانس 24، متاح على:
http://www.france24.com/ar/20161106-%D9%85%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D9%83%D8%AB%D9%8A%D9%81%D8%AD%D9%85%D9%84D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7%D8%A3%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%AF-%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86

تاريخ الدخول: 2016/11/6، الساعة: 11:9ص.

[2] رنا عبد العزيز الخمَّاش، "النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002- 2014"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 449، يوليو 2016، ص 80.

[3] إيمان عاطف عبد الباقي، "تكسير عظام.. أردوغان وكولن في آسيا الوسطى والقوقاز"، مجلة شئون تركية، **مرجع سابق**، ص 225.

[4] Edward Luttwak، "Erdogan's Purge Is a Sectarian War"، 3/8/2016، Foreign Policy، at:
http://foreignpolicy.com/2016/08/03/erdogans-purge-is-a-sectarian-war-turkey-gulen/

تاريخ الدخول: 2016/12/18، الساعة: 11:14م.

[5] Bruce Bueno de Mesquita and Alastair Smith، The Logic of the Political Purge، 23/7/2016، The Atlantic، at:
http://www.theatlantic.com/international/archive/2016/07/turkey-erdogan-purge-coup/492659/

تاريخ الدخول: 2016/12/18، الساعة: 11:57م.

على نشر اللغة والثقافة التركية؛ لذا فالصدام الحالي بين الحركة والعدالة والتنمية من شأنه أن يُفقد تركيا أداة هامة من أدوات القوة الناعمة التركية، بل سيخلق حالة من القلق من أي محاولات – حتى ولو رسمية – تستخدم التعليم والثقافة[1].

الخلاصة:

في ضوء ما سبق عرضه يُمكن القول إن محاولة الانقلاب العسكري التي شهدتها تركيا في مساء 15 يوليو 2016، قد مُنيت بالفشل الذريع، بفضل الاستجابة السريعة للشعب التركي لنداءات القوى السياسية والدينية، وانتشاره واستمراره في مختلف المدن والشوارع والميادين التركية؛ ليعبِّر عن رفضه للانقلاب وتمسُّكه بالديمقراطية والشرعية، وليعكس درجة عالية من الوعي السياسي، وليكمل صورة الاصطفاف الوطني بين مختلف القوى السياسية والدينية والمدنية، كما أن المواقف الشعبية المختلفة من سياسات السلطة السياسية عقب فشل المحاولة الانقلابية، تدل على إصرار الشعب على الدفاع عن حقه في الديمقراطية والحرية، وتفيد بأن المقاومة الشعبية ما زالت مستمرة، وتؤَكِّد على أن الديمقراطية الإجرائية لا تنفصل عن الديمقراطية المضمونية فكلاهما يكمِّل الآخر.

*****

[1] إيمان عبد الباقي، **مرجع سابق**، ص 229.

العمل الأهلي من رؤية حضارية إسلامية

نادية عبد الشافي*

مقدمة:

تعود أهمية العمل الأهلي؛ لما يقوم به من دور مهم في الاستجابة للتحديات التي تواجهها الأمة سواء تحديات داخلية أو خارجية، وخصوصًا أن هذه الاستجابة لا تتحقق بسياسات حكومية فقط، وإنما تتحقق بمشاركة الجميع أفرادًا وهيئاتٍ ومؤسساتٍ وحركاتٍ اجتماعية وأهلية[1]. لذلك اهتمت النظريات الحديثة في فروع العلوم السياسية سواء كانت النظم أو العلاقات الدولية بالفاعلين غير الرسميين، وبرز هذا الاهتمام بدراسة العمل الأهلي سواء على مستوى الدراسات المهتمة بالداخلي أو بالدولي، لا سيما أن واقع العالم الإسلامي يستدعي ذلك، نتيجة لتدهور الأوضاع في الدول الإسلامية وضعف أداء الحكومات على المستويات كافة (الداخلي – البيني – العالمي)، وأصبح هناك ضرورة للاهتمام بدراسة العمل الأهلي والتركيز على دوره في تقدم المجتمعات، وإلقاء الضوء على نماذجه المتعددة.

ومن هذا الاهتمام يأتي تساؤل هذا التقرير المتمثل في الآتي: **ما الذي يميز العمل الأهلي من رؤية حضارية إسلامية؟ وما هي أنماطه؟ وهل العمل الأهلي يعكس إدراكًا لوجود الأمة وواقعها وخصوصيات مناطقها؟ وهل يعكس رسالتها العالمية؟** إن الوعي بالأمة هو إدراك أن لها وجودًا وانتماءً ومصيرًا واحدًا، يجعل الفرد يشعر بمكانه ودوره في هذه الأمة يتابع شئونها باعتبار أنه يتابع أحد شئونه الذاتية. ولقد أعطى المستشار طارق البشري مثالًا لهذا الإدراك والوعي قائلًا: "عندما يسير المرء في الطريق وحده تتحد ذاته المرعية في حركته في إطار أعضاء جسمه وجوارحه، فيراعيها في وقفته وحركته وسكنته، وفي سيره ودورانه، ومنامه ويقظته، فإذا سار مع جماعة مترابطة أو ركب سيارة، امتد شعوره بذاته إلى حجم الجماعة أو إلى جسم السيارة، فإذا ركب باخرة امتدت ذاته ووعيه بها إلى سائر أنحائها المترامية، ويصير كل هذا الحجم الأقل هو "الأنا" بالنسبة له، من المقدمة إلى المؤخرة ومن أقصى اليمين إلى أقصى الشمال ومن أعلى الأبراج إلى أسفل الغاطس. وأساس هذا التوحد الشعوري هو وحدة المصير، والمتابعة اللحظية لكل وقائع الكيان الكبير[2]".

وتتعدد المساحات التي يختبر فيها هذا الوعي في العالم الإسلامي، ومنها مساحة العمل الأهلي، ومن ثم سينقسم هذا التقرير إلى الآتي:

أولًا- مفهوم العمل الأهلي من منظور حضاري إسلامي.

ثانيًا- أنماط العمل الأهلي: ثغور المقاومة الحضارية.

ثالثًا- العمل الأهلي الفعلي: هل يعكس خصوصية الأمة ورسالتها العالمية؟

---

* باحثة بمركز الحضارة للدراسات السياسية.

[1] – د. نادية مصطفى، في أنماط استجابة المسلمين لتحديات الهوية في عالم ما بعد الحرب الباردة والعولمة، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2010، متاح على الرابط التالي:
https://goo.gl/akZYFL

[2] – طارق البشري، لماذا نحن أمة؟، افتتاحية **العدد الأول من حولية أمتي في العالم: الأمة والعولمة**، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 1999. متاح على الرابط التالي:
https://goo.gl/MI6zIe

أولًا– مفهوم العمل الأهلي من منظور حضاري إسلامي:

هو تنظيم الأفراد لأنفسهم وبأنفسهم لممارسة حقوقهم؛ ولمواجهة مشاكلهم الثقافية والحقوقية والاجتماعية والاقتصادية؛ وذلك لكي يتمكنوا من إدارة المجتمع ككل وبما يحفظ لهم حقوقهم في مراقبة أعمال مؤسسات الدولة من أجل حماية حقوق الأفراد والجماعات[1]، أو هو بمفهومه الأوسع وفقًا لما أشار إليه أ. هشام جعفر: "جهد تبذله الأمة بجميع فئاتها وطوائفها ومؤسساتها مستهدفة تحقيق مقاصد الشرع الخمسة (حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ النسل، وحفظ المال) أي جوهره وفقًا للرؤية الإسلامية هو تحقيق مقصد العمران[2]. أما تنظيمات المجتمع الأهلي فهي عبارة عن تكوينات مؤسسية وسيطة بين الجماعة العامة المتمثلة في الدولة وبين الأفراد، وهذه التنظيمات يقيمها الأفراد والجماعات طوعًا بإراداتهم، أو ربما يجدون أنفسهم مندرجين فيها بحكم السياق المحيط بهم، ويمكن أن تكون من ضمن هذه المؤسسات، مؤسسات غير مكتسبة لوجود رسمي أو قانوني ولكنها موجودة على أرض الواقع، وهذا هو حال الكثير من تكوينات العمل الأهلي الإسلامي التي لا تعترف لها الأنظمة بالوجود الرسمي القانوني[3]، وهناك بعض المقومات الخاصة بمفهوم العمل الأهلي تتمثل في الآتي:

- **المؤسسية**: وهي هيكل تنظيمي لجماعة بشرية يربطها نوع تقارب مشترك أو مصلحة مشتركة أو هدف مشترك من شأنه أن يوجد ذاتًا جماعية بجوار الذات الفردية لكل من مكوناتها، وتقوم على أساس تكوين فكري متجانس قادر على تحقيق الذات الجماعية، وهذا التنظيم المؤسسي يجري بصياغة شعبية أهلية بقواعد استقرت في الضمير الجمعي، وانتقلت بين الأفراد بالتقبل الشعبي، وبذلك يكون عكس الوجود المؤسسي الذي يجرى بقوانين مكتوبة تصدرها الدولة.
- **الطوعية**: وتعني إقامة الأفراد الهياكل التنظيمية على أساس طوعي بإرادتهم.
- **عدم الربح**: أي تخلو الأهداف المشتركة بين الجماعة البشرية من السعي إلى الربح المادي[4].
- **الاستقلالية**: استقلال هذه الهياكل التنظيمية عن السلطة السياسية[5].

وينظر المنظور الحضاري الإسلامي إلى العمل الأهلي باعتباره مصدرًا من مصادر قوة الدولة والأمة معًا، فهو ليس بديلًا عن الدولة ولا مزاحمًا لها، وإنما هو موازٍ ومتكاملٌ معها، ويعتبر أحد أهم آليات ضبط العلاقة بين الأمة والدولة في إطار تعاوني غير صراعي، لا يسمح فيه للدولة بالتضخم على حساب الأمة والسيطرة عليها بحجة توفير الخدمات العامة بينما هي تقوم باحتكار الفاعليات والمبادرات الاجتماعية وتصادر الجهود التطوعية، ولا يسمح بتلاشي دور الدولة أو أن تصبح ضعيفة، بل يساعد العمل الأهلي على أن تظل الدولة قوية في حدود وظائفها التي لا تتخطاها بالتحكم في الشئون الأهلية؛ وذلك لأن العمل الأهلي القوي يكون موجودًا في ظل دولة قوية، فالدولة حين تكون قوية ووصلت لدرجة الاستقرار من حيث وضع القوانين والمؤسسات تثق في القطاعات الأخرى[6].

وقد اتضح هذا بعد قيام ثورات الربيع العربي التي هيأت مناخًا مناسبًا لانتعاش العمل الأهلي، فتم تسجيل ما يقرب من خمسة آلاف جمعية أهلية جديدة في مصر على سبيل المثال وتنوعت ما بين عمل خيري وتنموي وحقوقي والجمعيات المتخصصة

---

[1] – محمد عاكف، العمل الأهلي بمصر: الماهية والأهمية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017، متاح على الرابط التالي:
https://goo.gl/SO2C7J

[2] – هشام جعفر، العمل الأهلي: رؤية إسلامية، مجلة المسلم المعاصر، العدد 91، 1999، ص 126.

[3] – هشام جعفر، الملامح العامة للعمل الأهلي الإسلامي في القرن العشرين، حولية أمتي في العالم، **الأمة في قرن**، عدد خاص من أمتي في العالم، الكتاب الرابع: أنماط الفواعل والتفاعلات في الداخل الإسلامي، 2000– 2001. ص 170، 172.

[4] – المرجع السابق، ص ص 170– 171.

[5] – هشام جعفر، العمل الأهلي...، مرجع سابق ص126.

[6] – المرجع السابق، ص ص 131– 132.

في الرعاية[1]، وهذا عائد لقوة الدولة وانعكاس ذلك على العمل الأهلي، أما بعد قيام الثورات المضادة فتم إغلاق العديد من الجمعيات الأهلية وإيقاف أنشطتها بحجة تمويل الإرهاب[2]، ويمكن تفسير هذا بالإشارة إلى ضعف مؤسسات الدولة، مما جعلها تخشى من صعود العمل الأهلي.

وبذلك نجد أن الرؤية الحضارية الإسلامية تركز على المستوى "الكلي" الحاضن لجزئيات الحياة وتفاصيلها، وتشمل "السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والتاريخي والجغرافي والتربوي وتجمع بين الثابت والمتغير، والمادي والمعنوي والتاريخي والمستقبلي، والفكر والواقع، والعلم والعمل، والداخلي والخارجي، والديني والدنيوي... فتتضافر وتتكامل ولا تتنافى أو تتضارب[3]"، عكس الرؤية الغربية المبنية على الصراع بين المجتمع المدني وبين الدولة، فهذا الصراع من شأنه أن يضعفهما معًا وهذا هو خطورة نقل خبرة حضارية غربية إلى واقعنا العربي الإسلامي دون إدراك لخصوصياتنا وواقعنا. ومن منطلق هذه الرؤية الحضارية الإسلامية سوف يتم تناول أنماط العمل الأهلي كثغور للمقاومة الحضارية.

ثانيًا– أنماط العمل الأهلي: ثغور المقاومة الحضارية:

يُعد العمل الأهلي نمطًا من أنماط المقاومة بمفهومها الحضاري الواسع الشامل. فالمقاومة ليست فقط المقاومة العسكرية والرد على الهجمات والضربات التي تهدد كيان الأمة في أوقات الضعف، وإنما وفقًا لما أشار إليه أ. هاني محمود في كتابه المقاومة الحضارية: "أنها عنصر ذاتي مستمر الحضور في كيان الأمة على اختلاف العصور، ويمثل جزءًا مهمًا من فاعلية الأمة المستمرة على اختلاف الأطوار التي تمر بها"، أي أنه في عصور القوة لا تغيب المقاومة بغياب هجمات الأعداء وإنما تتخذ شكل الوقاية والحماية، وفي عصور الانحدار تبرز المقاومة هادفة إلى الحفاظ على كيان الأمة[4]. وبذلك تشكل المقاومة حالة من المواجهة مع الظلم والهيمنة والسعي للتحرر السياسي والاجتماعي سواء من الاحتلال أو الاستبداد السياسي أو الثقافي أو الاجتماعي والسعي إلى حياة أفضل[5]. ومن ثم سوف نتطرق إلى بعض أنماط العمل الأهلي؛ وذلك من أجل توضيح دور المقاومة الحضارية الاجتماعية التي تقوم بها هذه الأنماط من أجل النهوض بالمجتمعات.

– **الثقافي:**

يُعد هذا النمط من أهم ثغور المقاومة الحضارية الاجتماعية؛ لأنه عندما تتعرض أمة من الأمم أو حتى شعب من الشعوب إلى محاولة تغييب فكري وثقافي وتراثي يستهدف خلع جذورها وزرع جذور أخرى وافدة تعزلها عن واقعها الفكري والثقافي وهو ما يسمى بالاستتباع[6]، أو كما أشار له د. محمد هيشور بالسقوط الحضاري: "فمن خلال القرآن ليس هو دائمًا زوال الأمم من الوجود وفناء أفرادها في العدم، ولكن ما يعني بالسقوط الحضاري هو الانهيار الداخلي للمجتمعات وذهاب قوة الأمم وعزتها وهوانها على الأمم الأخرى، وذلك عندما تذوب في غيرها وتنمحي شخصيتها المعنوية والروحية، وهذا ما هو كائن في حياة الأمم

---

[1] – أماني قنديل، التحولات في البنية والوظيفة: المجتمع المدني بعد الثورات في مصر (2-2)، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2014. متاح على الرابط التالي:
http://www.acrseg.org/32498

[2] – حكومة السيسي تناصب الجمعيات الأهلية العداء، موقع التقرير المصري، متاح على الرابط التالي:
https://goo.gl/isOSDy

3 – أ. مدحت ماهر، أ. ماجدة إبراهيم، المقدمة التحريرية، في: نادية مصطفى، أسامة مجاهد، ماجدة إبراهيم (محررون)، **دوائر الانتماء وتأصيل الهوية**، سلسلة الوعي الحضاري (5)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2013، ص7.

[4] – هاني محمود، **المقاومة الحضارية: دراسة في عوامل البعث في قرون الانحدار**، سلسلة الوعي الحضاري (17)، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير للثقافة والعلوم، 2017، ص 38.

[5] – إبراهيم غرايبة، توظيف ثقافة المقاومة، موقع الجزيرة نت، 2016، متاح على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/8c2ccfb4-bcb5-4448-8f0e-4d6f7ee3795d

[6]– غرايغور منصور مرشو، "**مقدمات الاستتباع: الشرق موجود بغيره لا بذاته**"، سلسلة إسلامية المعرفة (18)، (فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996).

التي سقطت حضاراتها[1]". لذلك فلابد أن تظهر المقاومة الثقافية لهذه العملية، وأن تفعّل مفهوم العالمية القائم على التعارف بين الثقافات والحضارات والحوار الإيجابي، وتفعّل أيضًا قيم العدالة والمساواة والتعارف ليصب هذا التفعيل في مصلحة الإنسان وتحقيق الوسطية والاعتدال[2].

ولعب العمل الأهلي دورًا كبيرًا في هذا الأمر، ففي فترة الاحتلال ظهرت العديد من الجمعيات الإسلامية؛ من أجل الحفاظ على الهوية الإسلامية، ومقاومة الفكر الغربي الاستتباعي الوافد، ومحاربة الدعاوى التي تدعو إلى اللحاق بالغرب على حساب طمس الهوية الإسلامية العربية كجماعة التبليغ في شبه القارة الهندية عام 1926، والشبان المسلمين في مصر عام 1927، والإخوان المسلمين في مصر عام 1928، وجمعية العلماء المسلمين في الجزائر عام 1931[3].

وما زال العمل الأهلي يهتم بهذا النمط، فهناك العديد من الأفراد والمؤسسات التي تقاوم من أجل مواجهة الخطر الثقافي. وعلى سبيل المثال وليس الحصر نشير إلى أربعة نماذج؛ الأول: الجمعية الشرعية 1912 التي استطاعت أن تقف في وجه محاولات الاحتلال لطمس الهوية الإسلامية العربية لمصر، وذلك من خلال نشر التعاليم الدينية الصحيحة والثقافة الإسلامية، وفتح مكاتب لتحفيظ القرآن الكريم، ومدارس لتعليم أبناء المسلمين أحكام الدين وآدابه مع المواد الأخرى المقررة في المدارس الأميرية ليتحقق بذلك تعليم يتماشى مع روح العصر ولا يتنافى مع مبادئ الدين، وتعليم العامة أحكام الدين في المساجد، وأصدرت مجلة التبيان لنشر الثقافة الدينية والأخلاقية، وطبعت العديد من المؤلفات من أجل تثقيف الأفراد[4]، وهذا يعد من أبرز النماذج الموجودة في النمط الثقافي المقاوم لمحاولات التغييب الفكري؛ لمخاطبته كل فئات المجتمع: الأطفال من خلال المدارس، المثقفين من خلال المجلات والمؤلفات، والعامة من خلال المسجد.

أما النموذج الثاني: فهو حركة فتح الله كولن (1941...) التي نشأت في بداية الستينيات وتصدت للعلمانية المفرطة التي سيطرت على تركيا، واستطاعت أن تعيد إحياء الهوية الإسلامية في تركيا مرة أخرى. وركزت هذه الحركة على بناء الإنسان في الجوانب الثقافية والتعليمية واعتبرته خطوة أولى في المشروع الإصلاحي من أجل التغيير المجتمعي[5]، وتميزت برؤية حضارية تجمع بين الأصول الإسلامية من القرآن والسنة والتراث الإسلامي وبين الاطلاع الواسع على الفلسفات والعلوم الأخرى، وهذا ما يجب أن يتوافر في الأفراد والمؤسسات والهيئات: أن يتم الجمع بين الأصول الإسلامية والعلوم الأخرى؛ أي لا انغلاق بدون تجديد ولا انفتاح بدون أصل ثابت.

وأقامت الحركة منظومة إعلامية ثقافية متكاملة، تهدف لتربية جيل على أساس علمي إيماني بأسلوب يحترم عقل المتلقي عبر مجموعة (درب التبانة) الفضائية التي تتكون من عشر قنوات تلفزيونية بين إخبارية وثقافية–دينية، وعبر مجموعة من البرامج درامية وثقافية واجتماعية والموجهة للأطفال، وللمجموعة مراكز في أوروبا وأمريكا وأفريقيا، وترتكز فلسفتها على الإنسان من الطفولة إلى كافة مراحل الحياة[6].

---

[1] – د. محمد هيشور، **سنن القرآن في قيام الحضارات وسقوطها**، سلسلة الرسائل الجامعية 30، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996، ص219.

[2] – د. نادية مصطفى، في أنماط استجابة المسلمين لتحديات الهوية... مرجع سابق.

[3] – هشام جعفر، الملامح العامة... مرجع سابق، ص173.

[4] – انظر مقال عن: الجمعية الشرعية مائة عام من الدعوة والتنمية، موقع قصة الإسلام، 2009، متاح على الرابط التالي:

https://goo.gl/ek1Mib

[5] – تقرير عن المؤتمر الدولي مستقبل الإصلاح في العالم الإسلامي خبرات مقارنة مع حركة فتح الله كولن، المنعقد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة 2009، إعداد سمية عبد المحسن، ماجدة إبراهيم، محمد كمال، نشر على موقع مركز الحضارة للدراسات السياسية ، متاح على الرابط التالي:

https://goo.gl/Ot8I2g

[6] – فتح الله كولن وجماعة الخدمة ومركز حراء.. رؤية مغايرة، جريدة zaman التركية، متاح على الرابط التالي:

https://goo.gl/J4ldxS

أما النموذج الثالث: فهو نموذج محاكاة منظمة التعاون الإسلامي (MOIC) وهو يمثل منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي بدأ في الجامعات المصرية إلى أن أصبح له نشاط دولي في تركيا وماليزيا وأذربيجان واليمن وفلسطين، ويهدف إلى مناقشة قضايا الأمة الإسلامية العربية مع التركيز على الهوية الحضارية الإسلامية وبناء الفرد، وناقش العديد من القضايا كالقضية الفلسطينية، والمواطنة، والهوية العربية والإسلامية، ودشن العديد من الحملات كحملة (سجل أنا عربي)[1].

والنموذج الرابع والأخير: هو شيخ العمود، وهي مدرسة تهدف إلى نقل العلوم الشرعية/ الإسلامية إلى غير المتخصصين بجانب العلوم الإنسانية؛ لإحداث التكامل بينها، ويحاضر فيها عدد من شيوخ الأزهر الشريف وعلمائه وغيرهم، بوسائل متعددة وبقيم حاكمة أهمها: الشغف، واحترام المعلم، والحرية التعليمية، والتدرج، والتكاملية، ومركزية المسجد، انطلاقًا من رؤية شمولية للمقاصد الإسلامية؛ عقيدة وشريعة وتزكية وعمرانًا؛ وتركز على احتياجات واقع الأمة وتسعى إلى التمسك بالتراث[2].

فالمطلوب لتفعيل هذا النمط هو صياغة خطاب ثقافي إعلامي يركز على مثل هذه النماذج وعلى المفاهيم والقيم الغائبة، ويهدف إلى بناء صورة ذهنية صحيحة وواقعية عن المجتمع الأهلي ودوره في النهوض بالمجتمعات.

– الحقوقي:

يُعد هذا النمط مقاومة ضد استبداد وظلم وقمع الأنظمة؛ لأنه يهتم بالدفاع عن حقوق الإنسان، مهما كانت الانتماءات العرقية أو الدينية أو المذهبية أو السياسية. وعلى سبيل المثال المرصد الطلابي العالمي للحقوق والحريات، أسسه ثلاث عشرة منظمة طلابية وشبابية من: (الكويت – المغرب – مصر – الجزائر – تونس – مصر – موريتانيا – جيبوتي - منتدى الشباب الدولي – اليمن – السودان - اتحاد طلاب عموم أفريقيا - تركيا)، ويعمل هذا المرصد على وجهات عمل ثلاث: الحقوقية الرصدية، الإعلامية، التواصلية، ويهدف إلى نبذ العنف بمختلف أشكاله داخل الجامعات من خلال تضامنه مع الطلبة المعتقلين والمفصولين، أو خارج الجامعات مع الذين تقمعهم الأنظمة المستبدة[3]، ويتخذ هذا المرصد الأمة كمستوى للتحليل وليس الدولة القومية فيخرج من الحدود المرسَّمة لكل دولة ليشكل نموذجًا لتعاون الأمة ضد الظلم والقمع.

وتوجد أيضًا اللجنة الدائمة والمستقلة لحقوق الإنسان التي أطلقتها منظمة التعاون الإسلامي 2011؛ من أجل حماية الأقليات المسلمة في جميع أنحاء العالم[4]. وهذا يعزز مفهوم العالم الإسلامي الواسع الشامل لكل الأفراد المسلمين وغير المسلمين وليس فقط للدول الإسلامية؛ ويظل هذا النمط يعاني من تضييق وقمع من أنظمة الدول القومية، ولا يوجد منظمة حتى الآن تستطيع أن تمثل مصدر قوة وحماية من هذه الأنظمة.

– التنموي:

يُعد هذا النمط مقاومة لانهيار وانحدار المجتمعات، ومدخلًا للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ومكملًا لمسئوليات القطاع العام في مجال التنمية والنهوض بالمجتمعات. وهناك نوعان من التنمية: الأول تنمية الفرد، والثاني تنمية الدولة، فالنوع الأول قد سبق الحديث عنه في النمط الثقافي.

---

[1] – محمد شويحي، نموذج لمحاكاة منظمة التعاون الإسلامي ببصمة شباب الجامعة، موقع كايرو دار، 2013، متاح على الرابط التالي:
https://goo.gl/IYty7n

[2] – للمزيد انظر: شيخ العمود ودار العماد انطلقوا إلى الأقاليم يرحمكم الله، موقع مصر العربية، 2014، متاح على الرابط التالي:
https://goo.gl/wslM5U

[3] – للمزيد انظر: مواجهة لقمع الأنظمة.. تأسيس المرصد الطلابي العالمي للحقوق والحريات، موقع جماعة العدل والإحسان، 2014، متاح على الرابط التالي:
https://goo.gl/nnUZdY

[4] – توران كيا أوغلو، أجندة للحقوق في العالم الإسلامي، مركز بروكنجز، 2013، متاح على الرابط التالي:
https://goo.gl/mQKgXV

أما النوع الثاني فهو تنمية الدولة والنهوض بها اقتصاديًا واجتماعيًا، ومن المؤسسات الناجحة في هذا الأمر مؤسسة/ حركة فتح الله كولن التي استطاعت أن تجمع عددًا من رجال الأعمال للقيام باستثمارات ضخمة داخل تركيا، حتى أصبحت فاعلًا اقتصاديًا حضاريًا، وليست حركة يعمل أفرادها بالتجارة، واستطاعت أن تندمج في النظام العالمي وفي المنظومات التعليمية والاقتصادية المحلية للدول المضيفة لأنشطتها التعليمية، والتي تُعتبر أبرز مجالات الاستثمار الاقتصادي لدى الحركة، أي أصبحت فاعلًا اقتصاديًا عالميًا صاحب هوية قومية-دينية(1)؛ مما ساعد في نهوض وتنمية تركيا بشكل كبير.

وهناك مؤسسة عُمار الأرض لبناء الإنسان المصرية، تركز هذه المؤسسة على إعمار الأرض وذلك بتوفير الاحتياجات الأساسية للأفراد ومن أهم مشروعاتها: مشروع نهر الخير لتوصيل المياه وبناء الحمامات في القرى الفقيرة، لتحسين نوعية الحياة، ويعد هذا من أبسط الاحتياجات التي لابد أن توفرها الدولة. ومشروع ستر وغطاء لبناء الأسقف وتوزيع البطاطين للأسر التي لا تستطيع توفيرها(2)، وتعتمد هذه المؤسسة بشكل أساسي على الزكاة والصدقات والتبرعات.

– **الإغاثي:**

يُعد هذا النمط مقاومة أخرى للعدوان، ومساعدًا ومعاونًا للدول أوقات الكوارث الطبيعية والأزمات، لا ينظر أفراد ومنظمات هذا النمط إلى الجنس أو العرق أو الدين، ومن المفترض أن هذا النمط لا يتم التضييق عليه، فهو خارج نطاق الصراعات السياسية ومساراتها المعقدة. فعلى سبيل المثال: الجمعية الشرعية التي نشأت على يد الشيخ محمود خطاب السبكي؛ بسبب اضطراب الواقع المصري في ظل الاستعمار، وتهدف إلى توفير رعاية اجتماعية لغير القادرين سواء المسلمون أو غير المسلمين[3]، وكان لها دور فعال في الإغاثة الدولية وذلك من خلال القوافل الإغاثية التي كانت ترسلها للعالم الإسلامي ومنها القوافل الطبية والإغاثية التي أرسلتها إلى النيجر بعد أن قدم رئيس النيجر استغاثة للعالم الإسلامي لإنقاذ شعبه من خطر المجاعة[4]، ومع استمرار قمع الأنظمة وتعنُّتها مع مثل هذه المؤسسات تم تجميد أموالها بالبنوك المصرية ضمن 1055 جمعية تم تجميد أموالهم بقرار صدر في ديسمبر 2012[5].

ومثال آخر فعال في المجال الإغاثي، وهي منظمة الإغاثة الإسلامية عبر العالم، التي تنطلق من مرجعية إسلامية، وتسعى إلى إغاثة المجتمعات التي تتعرض لكوارث أو حروب أهلية أو عدوان، وتعمل في أكثر من أربعين دولة حول العالم، واستطاعت أن تحصل في عام 2010 على المركز الثاني في الشفافية المالية من بين 200.000 مؤسسة خيرية بريطانية، ودشنت العديد من الحملات منها (إغاثة اليمن، إغاثة سوريا، إغاثة فلسطين، أزمة العراق، واكفل يتيمًا)[6].

[1] – عبد الرحمن أبو ذكري، إسلام فتح الله جولن، موقع إضاءات، 2016، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/TeuQuZ

[2] – للاطلاع على موقع مؤسسة عُمار الأرض لبناء الإنسان، اضغط على الرابط التالي: /http://nahrelkher.com

[3] – مصطفى عاشور، الجمعية الشرعية.. صفحة من العمل الأهلي، إسلام أون لاين، متاح على الرابط التالي: http://archive.islamonline.net/?p=455

[4] – الجمعية الشرعية بمصر تنظم قوافل إغاثية للنيجر، موقع البشير، متاح على الرابط التالي: http://www.islamtoday.net/albasheer/artshow-12-71740.htm

[5] – محمد جعفر، تجميد العمل الأهلي، موقع علامات أون لاين، متاح على الرابط التالي: http://www.alamatonline.net/l3.php?id=83094

[6] – للاطلاع على موقع الإغاثة الإسلامية حول العالم، اضغط على الرابط التالي: /https://islamic-relief.me

أما المثال الثالث فهو لمنظمة أطباء بلا حدود، وتقدم هذه المنظمة عملها الإغاثي على مستوى دولي لكافة أنحاء العالم، وخاصة الشعوب المتضررة من الأوبئة أو الكوارث الطبيعية أو العنف الناتج عن النزاعات المسلحة[1].

– الخيري:

ومن المنظور الإسلامي يُعد هذا النمط بمثابة مقاومة للنفس وشهواتها، يساعد على التحرر من أسر شهوة التملك، وتحرير الغير من أسر الحاجة ومساعدة الآخرين. ويوضح د. إبراهيم البيومي أن للخير معنى واسعًا وشاملًا وليس كما يختزله الغرب، فهو مقصد أساسي وثابت من مقاصد الشريعة الإسلامية ويتفرع منه خمسة مقاصد فرعية: الأول تحريري وهو تحرير النفس والغير، الثاني تمديني وهو يجعل حياة الفرد والغير أفضل، الثالث محاربة الفقر، الرابع إشاعة السلم ونزع بؤر التوتر والنزاع، الخامس دمج عدد أكبر من الأفراد الذين لا يعتني بهم النظام في المجال العام[2].

ومن منطلق هذا المفهوم توجد العديد من الجمعيات التي تعمل بهذا النمط وتسعى لتحقيق مقاصده، ولا تنظر إلى الانتماءات العرقية أو السياسية أو الدين، ومنها الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، التي تعمل داخل الكويت وخارجها، وتعد من أبرز المؤسسات الخيرية الإنسانية في العالم العربي والإسلامي، تهدف إلى تلبية احتياجات الدول الفقيرة فتهتم بالمرضى والفقراء واليتامى ومتضرري الكوارث، ودعم الأقليات المسلمة، وتعتمد بشكل أساسي في تمويلها على الزكاة والصدقات وأوقاف الخير والكفارات والنذور[3].

وإذا تناولنا مفهوم الوقف فهو يعني حبس العين عن أن يتملكها أحد من العباد والتصدق بمنفعتها ولو في الجملة أو على وجوه البر، فهو في جوهره عبارة عن مبادرة طوعية يقوم بها الواقف بإلزام نفسه بعمل يحقق مصلحة الغير وكل هذا من أجل الحصول على الثواب، وارتبط نجاحه باستطاعته تحقيق أهدافه بالكفاءة الاجتماعية في توظيفه في خدمة المقاصد العامة للشريعة، كما ارتبط نجاحه أيضًا بعوامل أخرى كثيرة ذات صلة بالسياق الاجتماعي والحضاري العام.

ويوجد نموذج ثان وهو مؤسسة الشيخ زايد بن سلطان للأعمال الخيرية والإنسانية، وتعمل هذه المؤسسة داخل الإمارات وخارجها فسواء الدول العربية أو الأفريقية أو الأوروبية، ولها العديد من المشروعات الخيرية كحفر الآبار في اليمن، ووقف مركز زايد لرعاية الأيتام والمسجد الجامع بكينيا، والمركز الإسلامي بموريشيوس، وإعادة التعمير بالبوسنة والهرسك، مسجد الشيخ زايد في بريطانيا، ولها العديد من البرامج، مثل: برامج الحج، والصحة، وتوفير الغذاء على المستوى الدولي[4].

وهناك أيضًا جمعيات خيرية مؤثرة على المستوى المحلي كجمعية الأورمان الخيرية التي تسعى لتقديم العمل الخيري لجميع فئات المجتمع المصري، وتتنوع أعمالها الخيرية بين سداد ديون الغارمين، وزواج اليتيمات، والقرض الحسن، وتوزيع مسلتزمات رمضان، ولحوم الأضحية، وبطاطين الشتاء، ومن الجانب الطبي تقوم بعمل عمليات القلب والعيون والأجهزة التعويضية، وتعتمد في تمويلها على التبرعات[5]. وتنقلنا كل هذه الأنماط إلى سؤال في غاية الأهمية ألا وهو هل يعكس العمل الأهلي خصوصية الأمة ورسالتها العالمية؟

---

[1] – للاطلاع على موقع منظمة أطباء بلا حدود الإنساني، اضغط على الرابط التالي:

http://www.msf-me.org/ar/section/in-the-region

[2] – د. إبراهيم البيومي غانم، المنظور الحضاري بين الحضارتين الإسلامية والغربية وتجلياته في العمل الأهلي، في: د. نادية مصطفى (محرر): في **تجديد العلوم الاجتماعية بناء منظور معرفي وحضاري: الفكرة والخبرة**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير للثقافة والعلوم، 2016، الجزء الثاني. ص244.

[3]– للاطلاع على موقع الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، اضغط على الرابط التالي:

/http://www.iico.org

[4] – للاطلاع على موقع مؤسسة الشيخ زايد للأعمال الخيرية والإنسانية، اضغط على الرابط التالي:

/http://www.zayed.org.ae

[5] – للاطلاع على موقع جمعية الأورمان الخيرية، اضغط على الرابط التالي:

ثالثًا– العمل الأهلي: هل يعكس خصوصية الأمة ورسالتها العالمية؟

من خلال النماذج السابقة نجد أن العمل الأهلي استطاع تشكيل قاعدة مشتركة من الأهداف والأفكار والقيم بين الأمة الإسلامية والعربية، وذلك بسبب تركيزه على المناطق البينية، وتجاوزه الطابع المؤسسي وانطلاقه إلى الكيان الإنساني والاجتماعي، وجمعه بين الفرد والدولة والنظم الإقليمية والنظام العالمي، واستطاع أيضًا أن يعكس خصوصية الأمة الإسلامية ورسالتها العالمية وإن كان على نطاق ضيق وذلك من خلال عدة أمور:

أولها: يعتبر العمل الأهلي نموذجًا لتفعيل مفهوم الأمة ونقله من المفهوم النظري إلى التطبيقي، وذلك بتعميق العلاقات البينية بين الشعوب والأقطار والأفراد، وإنماء أنشطة التضامن والتكامل والوحدة، ولتوضيح ذلك سوف نعرض بإيجاز مفهوم الأمة: فوفقًا لد. أماني صالح الأمة هي مجموعة من البشر يربطها الانتماء والولاء لمنهج معين قد يكون تصورًا عقيديًا أو طريقة حياة وسلوك أو يضم الاثنين معًا، وتسعى هذه الجماعة – عبر فضاء غير محدد بأبعاد وأطر جغرافية أو جماعية محددة كالدولة القومية – إلى إنجاز وظائف الدفاع عن تلك العقيدة وذلك المنهج أو إظهاره أو نشره في إطار زمني[1]. وهذا ما يسعى إليه العمل الأهلي، وتم إيضاحه من خلال أنماطه السابق ذكرها.

وساعد على هذا تعظيم الإسلام لدور الأمة والمجتمع في العمران، وجعل الدولة مؤسسة من مؤسسات الأمة وليس العكس، وجعل المجتمع الأهلي جزءًا من الأمة التي يعطيها العناية الكاملة[2]، وأعان الخطاب القرآني على ترجيح كفة الأمة على كفة الدولة؛ فوجه إليها الخطاب في التكاليف الاجتماعية (الكفائية) وهي أشد توكيدًا من التكاليف الفردية (العينية) حتى يقع الإثم في التخلف عن إقامتها على الأمة جمعاء وليس على الفرد وحده[3]، وهذا ما يميزه عن المجتمع المدني الذي يروج له الغرب؛ أي جعل الأمة – مثلما ذكر د. أحمد الريسوني – "هي الأساس المتين والجسم الممتلئ والخير الواسع طولًا وعرضًا وعمقًا، والدولة فيها بمثابة برج صغير للمراقبة والتفقد والتوجيه والتنسيق وتحتل حيزًا ضيقًا لكنه مرتفع ومشرف"[4].

ثانيها: قيامه على تشريعات واسعة من القرآن والسُّنة، وذلك من خلال دعوة الإسلام إلى نشر ثقافة التطوع من خلال أبواب عدة تشمل: الرعاية الاجتماعية والبر والرحمة والإيثار والعدل والإحسان وإصلاح ذات البين وإغاثة المحتاجين ونصرة المظلوم وغير ذلك من الأعمال بحيث يتحقق مفهوم التكامل والتعاون، بحيث يجتمع جميع أفراد المجتمع ويتحدون في تنمية المجتمع والحفاظ على مصالح الناس[5]. وبذلك يكون العمل الأهلي شاملًا غير محدد بمجال معين بل إنه يشمل مجالات تخص الفرد والشعوب والأمة بأكملها.

ثالثها: تنوع مصادر تمويله بين التبرع والزكاة والصدقات والكفارات، وهذه المصادر ما هي إلا تعزيز لقيم التراحم والتعاون والتعاطف بين أفراد الأمة، مما يجعل له موارده الخاصة[6]. واعتماده بشكل أساسي في فترات كثيرة على الوقف مما جعله قطاعًا

/http://www.dar-alorman.com/home

[1]– مجموعة باحثين، الأمة، العالم الإسلامي، الدولة الإسلامية، إشكالية العلاقة بين المفاهيم، في: مجلة المسلم المعاصر، العدد (137/ 138)، 2010، ص 82.

[2] – د. نصر محمد عارف، مفهوم النظام المعرفي الإسلامي (ملاحظات أولية)، مجلة الكلمة، العدد 23، 1999. متاح على الرابط التالي:

https://goo.gl/o6P1Gs

[3] – محمد محفوظ، العمل الأهلي والتنمية الثقافية رؤية في المهام والآفاق، مركز آفاق للدراسات والبحوث، 2010. متاح على الرابط التالي:

https://aafaqcenter.com/post/442

[4] – د. أحمد الريسوني، الأمة هي الأصل مقاربة تأصيلية لقضايا: الديمقراطية، حرية التعبير، الفن، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012، ص11.

[5] – د. محمد عبد الفتاح شاهين، د. إسماعيل محمد شندي، العمل التطوعي من منظور إسلامي، 2013، ص ص3-6. متاح على الرابط التالي:

https://goo.gl/xVDT9b

[6] – حوار د. محمد بن عبد الله السلومي حول اتهام العمل الخيري السعودي بأنه مؤدلج، مركز القطاع الثالث، 2016، متاح على الرابط التالي:

https://goo.gl/XvF3RM

أساسيًا من قطاعات الأمة عبر التاريخ الإسلامي، والداعم لمعظم احتياجات الأمة حتى في مجالات الجهاد وحماية الثغور الإسلامية.

ولكن تم إغفال دوره وأهميته، وأرجع د. إبراهيم البيومي سبب هذا الإغفال إلى الهيمنة الظاهرة لمفهوم المجتمع المدني بمضمونه المستمد من المرجعية المعرفية الغربية المتغلبة حضاريًا في العصر الحديث، فأحد استعمالات هذا المفهوم تجعله نقيضًا للمجتمع الديني، وهذا يؤدي إلى الغفلة عن مكونات قيمية ومؤسسية أصيلة، وإن لم تكن مفعلة بما يكفي في الوقت الحالي كمؤسسات الوقف، وعلى رأسها: التعليمية والصحية، والرعاية الاجتماعية. لذلك علينا التحفظ على مفهوم المجتمع المدني وإعادة تعريفه من خلال مرجعيتنا ورؤيتنا وقيمنا وموروثاتنا الحضارية الإسلامية وتاريخنا الإسلامي[1].

خاتمة:

ومن خلال ما سبق نجد أن العمل الأهلي أصبح نموذجًا للتعاون بين الأمة الإسلامية والعربية، وذلك في أطر ثقافية واقتصادية وحقوقية وتنموية وخيرية مستقلة عن كيان الدولة القومية؛ من أجل تحقيق المثل العليا والأهداف السامية المشتركة بين أبناء الأمة والنهوض والتنمية المستدامة. واستطاع أن يعكس شكلًا من أشكال وحدتها وإن كان على نطاق ضيق.

وخير دليل على ذلك محاربة ومهاجمة الغرب للعمل الأهلي النابع من رؤية حضارية إسلامية، لخوفه من تحقيقه للوحدة بين دول العالم الإسلامي والعربي بهيئاته ومؤسساته وأفراده فيقول د. يوسف القرضاوي إن المسلمين حينما ينشِئون جمعيات خيرية تذهب إلى هذه البلاد التي يموت بعض أهلها من الجوع ومن سوء التغذية، فهذا يثبت أن لدينا أمة إسلامية، يشعر بعضها ببعض ويحس بعضها بآلام بعض ويتوجع بعضها لبعض، كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالحمى والسهر، هذه الأمة لا يريد لها البعض أن تكون قائمةً حقيقة[2].

وأخيرًا لابد أن نعي نحن الأفراد أهمية العمل الأهلي وتعزيزه وتطويره؛ من أجل النهوض بالأمة في كافة المستويات: الثقافية، والتعليمية، والحقوقية، والتنموية، والخيرية والإغاثية. ولكي يتحقق هذا الوعي فلابد من استدعاء الخبرة التاريخية في هذا الشأن والتعرف على مناطق عملها وأدوارها تجاه الأمة، وإنشاء جبهة إعلامية قوية تتواصل مع الشعوب وتتصدى للهجمات التي تتعرض لها مؤسسات وجمعيات العمل الأهلي، بالإضافة إلى عمل شبكات بين هذه المؤسسات والجمعيات؛ لتشكل جبهة صلبة متماسكة لصد الهجمات والضربات التي يتعرض لها، ويمكن في البداية أن تكون على مستوى الدول العربية ثم إلى العالم الإسلامي ثم إلى المستوى الأوسع والأشمل؛ وهو الأمة.

*****

---

[1] – د. إبراهيم البيومي، تجديد الوعي بنظام الوقف الإسلامي، سلسلة الوعي الحضارية (16)، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير للثقافة والعلوم، 2016، ص ص 9-10، 231-235.

[2] – عمرو عبد الكريم سعداوي، العمل الخيري والإغاثي الإسلامي بعد 11 سبتمبر في: حولية أمتي في العالم (2001- 2002) العدد الخامس، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2003، ص 741. متاح على الرابط التالي:

https://goo.gl/OGOcoZ

عروض كتب

عرض كتاب المقاومة الحضارية: دراسة في عوامل البعث في قرون الانحدار*

مروة يوسف**

مقدمة:

صدر عن كل من مركز الحضارة للدراسات السياسية، ودار البشير للثقافة والعلوم كتاب " المقاومة الحضارية: دراسة في عوامل البعث في قرون الانحدار" لهاني محمود، وهو باحث وأكاديمي في أصول الفقه، ليكون هذا الكتاب هو الكتاب السابع عشر في سلسلة الوعي الحضاري التي تصدر عن مركز الحضارة وترتكز على تجديد الوعي الحضاري وإيقاظه خاصة بعد الثورات العربية والتي بدأت عقب ثورة الخامس والعشرين من يناير.

وينقسم الكتاب إلى ثلاث فصول وتمهيد، وفي التمهيد تأملات في مفهوم المقاومة الحضارية، والفصل الأول عن دور الناس والقيادات الشعبية في مقاومة الحملة الفرنسية، والفصل الثاني عن دور الأزهر كمؤسسة وسيطة وتتبع مسار قوتها وضعفها حتى الوقت الحالي، أما الفصل الثالث عن أهمية دور الفتوى في مراحل الانتقال.

وسيتم عرض الكتاب وفقًا لخماسية توماس كون والتي تتمثل في: أولًا الرؤية الكلية للكتاب، وثانيًا الإطار المفاهيمي المستخدم في الكتاب، ثالثًا الإطار التحليلي ويشمل مستوي التحليل ووحداته، رابعًا الإطار التفسيري، والخاتمة وتشمل القضايا الأجدر التي تناولها الكاتب وكررها في خلال الكتاب.

أولًا الرؤية الكلية للكتاب:

يركز الكاتب على دور الأزهر في المقاومة الحضارية من خلال التركيز على دوره كمؤسسة وسيطة في مشهد الحملة الفرنسية على مصر، ويري الكاتب أن استعادة دور الأزهر كفيلة للقيام بدور محوري يعد من أهم عوامل البعث في احلك عصور الانحدار، وذلك لكونه قادر على إحياء المفاهيم الحضارية الإسلامية وتفعيلها وتشغيلها على الصعيد المجتمعي من خلال حثه عن المقاومة بشكل حضاري في مواجهة مختلف التحديات وذلك على عدة مستويات، مستوى النخبة والمتمثل في مشايخ الأزهر كقيادات شعبية عملت على مقاومة الحملة الفرنسية، و مستوى الأزهر كمؤسسة ذات سلطات تشريعية من خلال الفتوى أو معارضة السلطة في محاولتها للتقليل من سلطة الأزهر.

ويتضح ذلك الاهتمام بدور الأزهر من خلال تتبع الكاتب لمسار دور الأزهر حتى الوقت الحالي وبيان أثر ضعفه الأزهر كمؤسسة وسيطة على الصعود والانحدار في مستوي الأمة والدولة بشكل عام، فالكاتب يستعرض دور الأزهر والتغيير الذي طرأ على سلطاته وصلاحياته في المراحل التاريخية المختلفة مرورًا بدور الأزهر في خلال كل من ثورة الخامس والعشرين من يناير ومشهد 30 يونيو وما تلاه من أحداث سياسية انخرط فيها الأزهر.

ثانيًا الإطار المفاهيمي للكتاب:

يرتكز الكتاب حول مفهوم محور وأساسي ألا وهو مفهوم المقاومة الحضارية حيث عرفها الكاتب بأنها "وضع الحركة المقاوِمة لنفسها حدودًا وضوابط أخلاقية تلتزم بها وتعد الإخلال بها انحرافًا عن المسار الصحيح للمقاومة؛ فإنها تكون حينئذ مقاومة حضارية؛ لأنها (مقاومة منتمية للحضارة) ؛ إذ التزمت بمرجعيتها الأخلاقية والتشريعية"

*هاني محمود، " **المقاومة الحضارية: دراسة في عوامل البعث في قرون الانحدار**" ،(القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير للثقافة والعلوم، 2017)

**باحثة بمركز الحضارة للدراسات السياسية

ليقوم الكاتب بإضفاء صفة الحضارية على مستويات المقاومة في مشهد الحملة الفرنسية ومنها مستوى الأمة الإسلامية حيث قدم إلى مصر مقاومون من شتي أنحاء الأمة لمقاومة الحملة الفرنسية على سبيل المثال سليمان الحلبي أو مستوي النخبة المتمثلة في القيادات الأزهرية ومنها على سبيل المثال الشيخ عمر مكرم، ومنها مستوى المؤسسات المتمثل في الأزهر، والمستوى الأخير هو مستوي الناس والمقاومة الشعبية.

المفهوم الآخر المحوري في الكتاب وهو عصور الانحدار ويعرفها الكاتب بأنها " بأنها القرون الثلاثة الأخيرة من عمر الأمة، وهي القرون التي شهدت – في نطاق الداخل–انحلال القيادة وفسادها، وضعف المجتمعات الإسلامية، وتفكك أواصر الوحدة العربية والإسلامية.

وشهدت – في نطاق الخارج – أول تفوق معرفي وعسكري كاسح يتمتع به الغرب، الأمر الذي سهل دخول موجات متتابعة من الاحتلال إلى أراضي العرب والمسلمين، مع حرص الاحتلال على كبح أية نهضة محتملة يمكن أن تقوم في الشرق الإسلامي وتكسبه استقلالًا يحرره من حالة التبعية للمحتل الغربي."

فاختيار مشهد الحملة الفرنسية على مصر يؤكد اختيار الكاتب ووجهه نظره في أن القرون الثلاث الأخيرة هي عصور الانحدار ويبرر ذلك بقوله "يعد دخول الحملة الفرنسية إلى مصر النتيجة المنطقية لدخول الأمة في حقبة الانحدار، وعلامةَ هذا الدخول في الوقت ذاته"، ولكن السؤال المطروح ها هنا هل عصور الانحدار لم يكن لها ممهدات من قرون سابقة يمكن أن نعتبرها ضمن عصور الانحدار ومنها الانحدار المادي –الذي أكده الكاتب مرار خلال كتابه– الذي اتضح بين الأمة الإسلامية والقوات الفرنسية؟ لتتسع الفترة الزمنية المطلق عليها عصور الانحدار لتشمل التفكك والتحول اللذان شهدتها الأمة في قرون سابقة كثرت أم قلت، جعلتها تتخلف عن الانتاج المادي الحضاري على الأقل مقارنة بالغرب.

ليؤسس الكتاب حول هذان المفهومان في إيضاح رؤية الكاتب لوجهة نظره ونقله لذلك المشهد التاريخي الهام في مسار التحولات التي طرأت على الأمة الإسلامية بشكل عام وتحول الاوضاع في مصر بشكل خاص بعد ذلك وانفصالها بشكل معنوي عن الخلافة العثمانية، وإيضاح دور الأزهر بشكل خاص.

ثالثًا الإطار التحليلي:

يتخذ الكاتب من التاريخ ومساراته ومشاهده مستوي تحليلًا في طرح وجهه نظره، والتي هي أن في استطاعة المؤسسات الوسيطة التي لديها صلاحيات أن توثر في إحياء المقاومة الحضارية في عصور الانحدار، من خلال تتبع دور الأزهر ومشايخه خلال مشهد الحملة الفرنسية على مصر، حيث قادوا الناس في مقاومة نابليون حتى اضطر للخروج من مصر بعد ثلاث أعوام فقط، وكان من الممكن أن يستمر دور الأزهر المحوري في المقاومة الحضارية ضد الهجمات التي تتعرض لها الأمة لولا تدخل محمد على من أجل تحجيم دور الأزهر وتضيقه في مقابل بسط سلطاته.

في بداية الكتاب يمهد الكاتب بوصف حال مصر والمصريين قبيل الحملة الفرنسية من تخلف وانحدار وعدم استعداد لمواجهة مثل هذا الخطر، ومساهمة القيادة المملوكية في تسريع عملية استيلاء الفرنسين على البلاد نتيجة تخبطهم وانشغالهم بجمع المال ووسائل الرفاهية دون الإعداد لكيفية صد تلك الهجمة، كما أسهمت القيادة السياسية سواء في مصر أو على مستوى الخلافة في ذلك الوقت في تخلف الأمة وانحدارها، حيث أهملوا قضايا التجديد والعلم والتنمية ولم يرصدوا حركة التطور في شمال المتوسط الذي ظهرت على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، مما أدي بالتبعية إلى الوقوع فريسة للاحتلال الاجنبي.

أما فيما يتعلق بوحدات التحليل، فالأولى كان الأزهر كمؤسسة وسيطة قاومت كل من الحكام المستبدين ورد حقوق الناس والوقوف بجوارهم، وقاومت المستعمر ورفضت التماهي معه، فرأى الكاتب أن الأزهر هو رمز سيادة الأمة ومركز قوتها، فيعبر الكاتب عن تلك الفكر بقوله "وقاد الأزهر مقاومة الأمة على جميع المستويات، من المقاومة السلبية التي قادها الشيوخ الكبار داخل مجالس نابليون وداخل التشكيلات الإدارية التي أقامها لحكم البلاد، إلى المقاومة الوطنية العنيفة التي قادها الشيوخ الصغار بتنظيم حركات سرية وأعمال المقاومة الشعبية التي وصلت ذروتها بقيام ثورتي القاهرة الأولى والثانية، إلى أعمال الاغتيال التي نظمها ونفذها طلاب الأزهر.

والوحدة الثانية هي النخبة وهي المشايخ ودورهم القيادي في مقاومة المستعمر والحفاظ على كيان الأمة والدفاع عن الناس مثل الإمام على الصعيدي والإمام الدردير والسيد عمر مكرم، وإن لم يوضح الكاتب بشكل كافي مسار حركتهم المقاومة وتأثيرهم في الشارع من حيث الحث على المقاومة.

أما الوحدة الثالثة والذي أكد على أهميتها الكاتب في العديد من مواضع الكتاب هو دور العامة في مقاومة المستعمر ، فيؤكد الكاتب على أن للعامة الدور الأكبر في مسيرة الأمة النضالية وكان لاندفاعهم للمقاومة الأثر الأكبر في إنهاء الاحتلال الفرنسي في مصر ، ودور العامة في الكتاب مثله كدور النخبة دور غير مفصل بشكل كبير في الحوادث التاريخية، وإن كان الكاتب ذكر بعض التجاوزات التي حدثت من العامة في مقاومتهم المستعمر واعتبرها تجاوزات فردية لا تنفي عن المقاومة حضاريتها، في ظل الدهشة ورد الفعل الذي صاحب دخول الفرنسيين إلى مصر.

رابعًا الإطار التفسيري:

يستند الكتاب إلى قاعدة تفسيرية أساسية وهي أنه وفي ظل قرون الانحدار ليس بالضرورة أن تأتي عوامل البعث من القيادات السياسية، بل يمكن أن يصعد المجتمع نخب ومؤسسات وسيطة لتقود البعث في الأمة أثناء عصور الانحدار، ويستعرض الكاتب هذه القاعدة بطول الكتاب من خلال مشهد الحملة الفرنسية ودور الأزهر ومشايخه بالإضافة إلى دور المجتمع المتمثل في العامة الذين وبشكل غير مباشر قادوا المقاومة من خلال رفض النخب التي اشتركت في ديوان نابليون وانتخاب ديوان للثورة، ومن جانب آخر رفض العامة ترك أحد شيوخ الأزهر والذي عرف عنه التماهي مع السلطة الفرنسية وتمت محاسبته وهو الشيخ البكري مع ابنته زينب.

ويستعرض الكاتب المسار التاريخي للأزهر كمؤسسة وكيف كان تأميمه حسب الكاتب أدي إلى ضعف قوته وانفصال مشايخه عن الناس في تاريخه ما بعد الحملة الفرنسية والتي أفقدته الكثير من قوته وقدرته على التأثير والإحياء، ووضح ذلك الانفصال في أحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير مشهد 3 يوليو.

ويربط الكاتب بين لحظتي ضعف في حياة مصر الأولى وهي الحملة الفرنسية والثانية حالة الاستبداد التي تعيشها البلاد في الوقت الحالي، وكيف أن اختلاف دور الأزهر في هذين المشهدين أثر على سير الأمور في كل منهما، ففي الأولى استطاع الناس هزيمة الحملة الفرنسية، أما في الثانية فعاد الاستبداد في صورة الثورة المضادة، ويؤكد الكاتب على أهمية الأزهر في المفاصل التاريخية في حياة البلاد بقوله "إن وظيفة الأزهر ومشايخه كانت وظيفة مركبة لا تنحصر في التعليم والدعوة والافتاء –كما يراد للأزهر في العصر الحالي– وإنما كان الأزهر يقوم بالوظائف الأربعة التي تقوم بها السلطة التشريعية لمنع طغيان السلطة التنفيذية، وهي: الرقابة والنيابة والتشريع والمساءلة، وكانت الطبقة الحاكمة تذعن لقيام الأزهر بهذه المهام "، وينتقل الكاتب للتأكيد على دور المشايخ كنخبة، فيقول" لم تكن قوة المشايخ شكلية بأي حال، فكانت لديهم القدرة على تحريك العامة وإصابة البلاد بالشلل التام: إما بالتوقف عن الإنتاج والتوقف عن ممارسة الشعائر الدينية، أو حتي بقيادة مقاومة مسلحة".

وكجزء هام من صلاحيات الأزهر ومشايخه ينتقل الكتاب للحديث عن دور الفتوي ويخصص لها الفصل الثالث بأكمله، اعتبر الكاتب أن الفتوى تعد من أنواع مقاومة الكلمة، ويمكن الاعتراض على تلك الرؤية لأن الفتوي كانت ومازالت تعد تشريعيًا له العديد من الصلاحيات القانونية، كما سبق وذكر الكاتب ووضح الدور التشريعي للأزهر في مواضع عدة، حيث أكد على أهميتها بقوله " للفتوى دور مهم في الحفاظ على كيان الأمة المادي فضلًا عن أهميتها في حفظ الكيان المعنوي المتمثل في العقيدة والهوية لأنها من أهم وسائل بيان المنهج الرباني"

أما دور العامة فيتخلص في الكتاب في مقاومتهم للحملة الفرنسية دون بيان مسار تطور تلك المقاومة في الهجمات اللاحقة مثل دور الأزهر والفتوى الذي وضح الكتاب مسار حركتهم حتى الوقت الحالي، هذا من جانب، ومن جانب آخر يوضح الكاتب أهمية دور العامة فيقول " لا تتضح أهمية العامة في وقت مثلما تتضح في الأوقات التي تنهار فيها القيادة الرسيمة (المقصود المماليك) بفعل الهزات الكبرى التي تتعرض لها الأمة، وذلك مثلما جري في أوقات اجتياح العدو لأرض الإسلام، فحينئذ تجد العامة نفسها في موقع المسئولية المفاجئة التي لم تكن تخطر لها على بال، ولا كانت مستعدة لها بحال، لأن غرور القيادة –والتفاتها عن تطوير المجتمع– لم يدع مجالًا لإعداد العامة لتولي زمام القيادة على نحو يقي المجتمع من السقوط المدوي بفعل الهجمات المعادية فتكون المحصلة هي اضطراب الأمور مدة من الزمان تستغرقها عملية الإفاقة من الصدمة واستيعاب ما جري مما لم يكن في الحسبان بفعل تغييب العامة من قبل القيادات المغرورة أو العاجزة، لكن يحدثنا التاريخ أن العامة تنجح بعدها في إعادة تنظيم نفسها وإفراز قيادات شعبية حقيقية تكون أصدق تعبيرًا عن تطلعات الجماهير، وتنجح فيما فشلت فيه القيادات الرسمية المنهارة، التي غالبًا ما لا تكون طريقة اختيارها وتعيينها معبرة بدقة عن نبض الجماهير"، لتتحول تلك الجماهير إلى " قوة مقاتلة متشبثة بأرضها تعرف كيف تستخدم السلاح، بل وتصنعه، وتواجه ذات الجيش الذي قابلته بالصياح وفرت فور انتصاره... لتقاتل من بيت لبيت ومن شارع إلى شارع عندما تحمل هي مسؤولية الدفاع عن وطنها وستظهر قيادة جديدة من بينها وتقودها إلى تحقيقه".

وذلك يتضح بانتخاب العامة ديوان للثورة من بين مشايخ الأزهر الذين رأى الشعب أنهم الأقدر على القيادة وذلك في مقابل ديوان نابليون ورفض الشيوخ المنضمين إلى مثل الشيخ البكري، ويطرح الكاتب المعايير الذي استندت إليها العامة في اختيار ممثليهم في ديوان الثورة من معايير موضوعية وشخصية ليظهر حجم الرشادة في منطق العامة في اختيار قيادتهم.

وفي الختام فكتاب " المقاومة الحضارية: دراسة في عوامل البعث في قرون الانحدار" يعد كتابًا هامًا في تلك المرحلة من مراحل الأمة في فهم أسباب الانحدار وطرح رؤي حول أسباب البعث في تلك الأوقات وأهمية دور المؤسسات الوسيطة أو العامة في الإحياء بصرف النظر عن فساد القيادات؛ كما يطرح الكتاب رؤية جزئية حول مفصل تاريخي من مفاصل تاريخ الأمة والإسلامية ومصر، حيث أن مشهد الحملة الفرنسية يعد معبرًا عن دخول الأمة عصور الانحدار ويحتاج إلى مزيد من الدراسة حول أسبابه ونتائجه سواء على مصر أو الأمة الإسلامية بشكل عام لفهم أن عصور الانحدار تبدأ قبل الانحدار الفعلي بفترة طويلة ويتضح ذلك من خلال الاختلاف في الإنتاج المادي للحضارة بين الأمة الإسلامية وبين الغرب في ذلك الوقت.

اعتمد الكاتب على مرجعين أساسين وهما تاريخ الجبرتي، ودخلت الخيل الأزهر لمحمد جلال كشك، ويتضح من الكتاب أن الكاتب اشتبك بشكل خاص مع الجبرتي وفي أحيان كثيرة غلبت عليه لغة الجبرتي لدرجة يصعب معها الفصل بينها، ومن جانب آخر اعترض الكاتب على وصف الجبرتي لمقاومة العامة بالغوغائية، وبرر ذلك أن التجاوزات الفردية لا تنفي عن المقاومة حضاريتها، ويمكن الاعتراض على الكاتب هنا فصفة الحضارية لا يمكن أن تضاف إلى تجاوزات وعدم فهم كامل لمعناها وتطبيق لقواعدها –خاصة الذي فصلها الكاتب في كل من مقدمة الكتاب وخاتمته– حيث يمكن أن تتفهم التجاوزات في ظل السياقات

في عصور الانحدار ولكن لا تنطبق عليها صفة الحضارية، وإنما تأخذ صفة المقاومة لأنها حسب رؤية الكاتب "عنصر ذاتي مستمر الحضور في كيان الأمة على اختلاف العصور ويمثل جزءًا مهمًا من فاعلية الأمة المستمرة على اختلاف الأطوار التي تمر بها" فحركات العامة ليست بالغوغائية وإنما هي مقاومة ولكنها ليست حضارية.

اعتمد الكاتب في طرح حججه في طول الكتاب على تكرار بعض الحوادث التاريخية مع اختلاف الدلالات المستفادة منها لبيان دور الأزهر ومشايخه بأشكال مختلفة مثل حادثة السيدة نفسية المرادية وحادثة مقتل زينب ابنه الشيخ البكري، وإن كان الهدف الأساسي منها هو توضيح دور المشايخ وفعاليتهم مع الاحداث المختلفة، فدور المشايخ والأزهر تعد القضية الأكثر تداولًا في الكتاب يليها دور الفتوى وذلك كما سبق الذكر نتيجة لتتبع المسار التاريخي لكل منهما، ثم يأتي دور العامة.

وفي النهاية فأهمية الكتاب تأتي من استقراء عناصر البعث التي يمكن تقويتها وتتخذها الشعوب في ظل مرورها بمراحل انحدار سياسي واجتماعي واقتصادي وفي ظل استبداد الحكام وفسادهم.

*****